

سيف الله

على من كذب على أولياء الله

تأليف

صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي
(١١٢٠ - ١٧٠٨ م)

تقديم

فضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

تحقيق ودراسة

علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

دار الوطن للنشر



سيف الله
على من كذب على أولياء الله

ح) دار الوطن للنشر والتوزيع ، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحنفي، صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي

سيف الله على من كذب على أولياء الله/تحقيق علي رضا بن عبدالله بن علي رضا-الرياض.

١٣٦ ص ، ٢٤×١٧ سم

ردمك : ٧ - ١٦٤ - ٢٨ - ٩٩٦٠

١- الأئمة والأولياء أ- رضا، علي رضا عبدالله علي (محقق) ب- العنوان

٢٠/٠٠٧٠

ديوي ٢٦٩

رقم الإيداع : ٢٠/٠٠٧٠

ردمك : ٧ - ١٦٤ - ٢٨ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

دار الوطن للنشر - الرياض

هاتف: ٤٧٩٢٠٤٢ - ٤٧٩٠٩١٢ - ٤٧٦٤٦٥٩

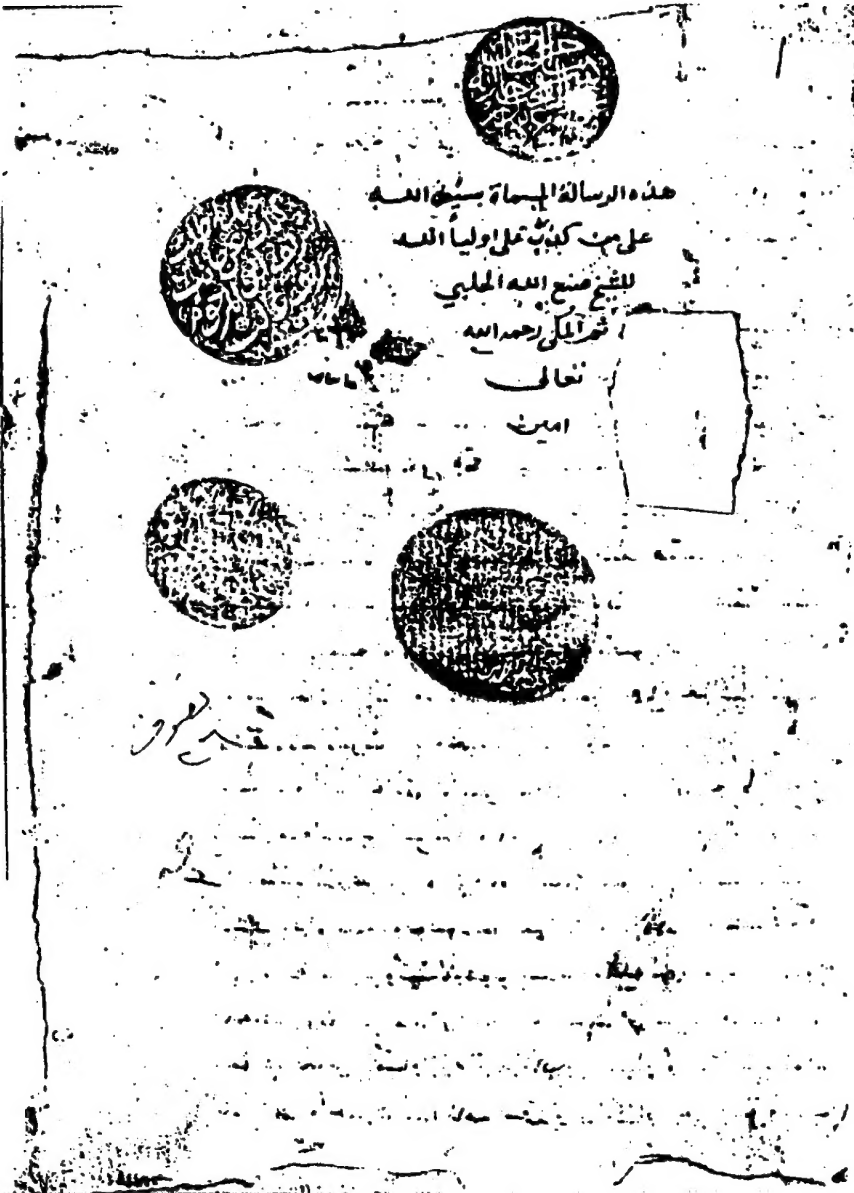
فاكس: ٤٧٢٣٩٤١ - ص.ب: ٣٣١٠

● البريد الإلكتروني: pop@dar-alwatan.com

● موقعنا على الإنترنت: www.dar-alwatan.com

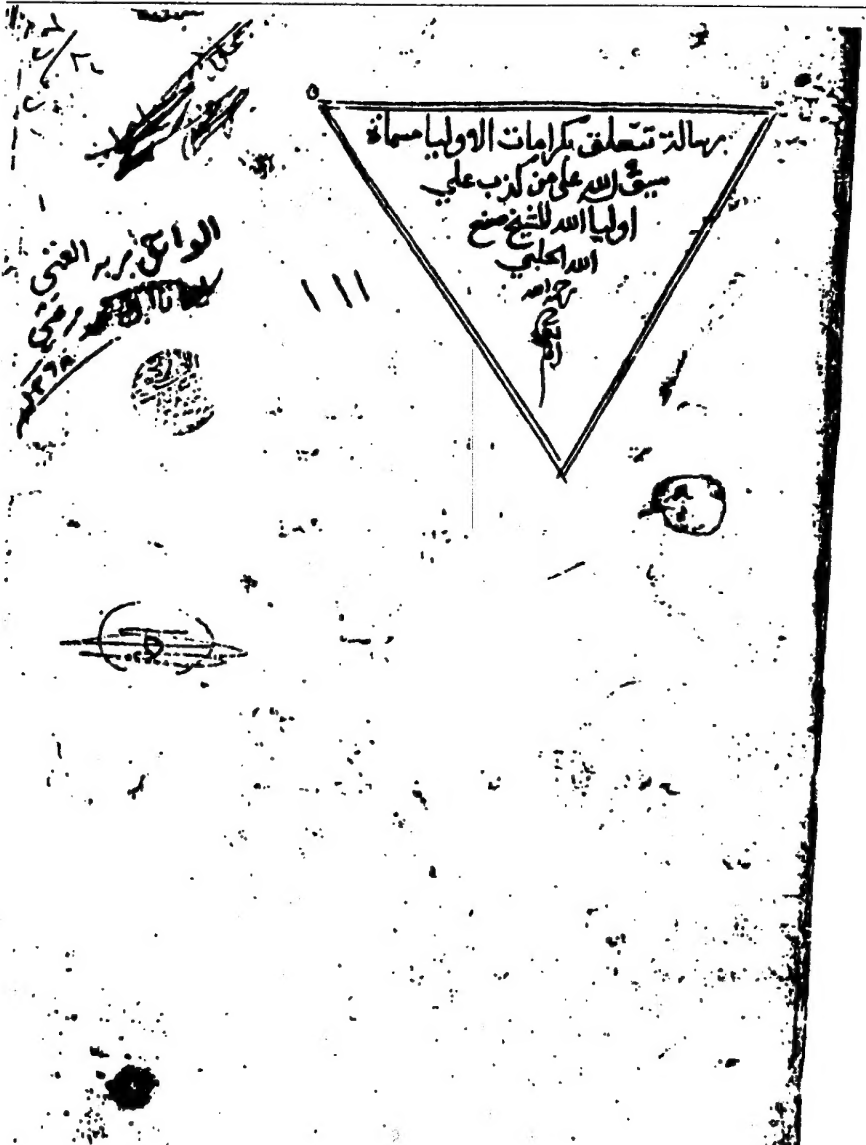
● التوزيع بجمهورية مصر العربية ت: ٠١٤٦٠٨٦١ محمول

الصفحة الأولى من النسخة (ك)



سيطان من لعبادته وتروا لحقائق الايمان واعرضوا عن منصوص من القرآن وسيل
 غدا من الكذاب الاسر وسيعلم الذين ظلموا الى منقلب ينقلبون ولعل المعروف
 لتعصب او خندان يتعصبوا بالكمه عن المقصد فانه يحق الحق ان يقع وحين
 الرشدي الحد ولعن الصلح ومن كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى وليس
 الشك كالميقين في عقايد اهل الدين فمن دعوت وتعتي نال ما لا يتهنى ومن
 دقق النظر لاحق المقصد المعتبر ومن استزل دون الاصول ربما اختلف
 عليه المنقول فانه اضبط المرء القواعد تسلسلت له الفوائد فان كان لا يمان
 في الباب حول الباب فالحذر الحذر من سبيل الغير فان لم اقص ذلك
 فيما ذكرته التشديد على الحدود بالتحديد فان من زلت به القدم وقع في
 ساحة الندم ومن بقى الحدود وما فيها جوزي بنا رجا لبا فيها فاما ما كان
 من زلل فام الناصحين فاما ما قبله من زلل فام الناصحين فمن نعمه اعتيت لك
 بهذا الشأن وابتدأت لك فحار البرهان وربت ذلك على خط ايق في غاية
 صالح التحقيق وم ادى بذلك سنج السبيل ووضع الدليل لكل من طرق فتح
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول
الاول

الصفحة الأخيرة من النسخة (ن)



اسد الرحمن الرحيم واليه المرجع والى المآب

تتحرك يا من شرح صدورنا بمفاتيح عوارض الامعان وتشكرك يا من رزق
 ارواح قلوبنا بطواع الكوهان ثم روم جملوا تشكرا واهل جملوا وفق
 فها غنق من مطالع انوار الايمان وعلا ما انعم من عائن الاستان
 يا نقر به عيون الاميان وبتنجز به اذان الافهام ونيلوا سلم عليهن
 الترت عليه الفقان فاعجز به كل معق من موه قحطان وعيدان والغف
 لم يلج ما يصح من سحر السيات في التبيان بحيث لا يجتمع سهم القتلان
 عليا ليت اية منه لعين وامن الايمان بل تكاد لم يصبه كرايسه بوزا وكرايسه
 منه تحسم العصور وتكبر برهانه الاذقان فمن اذ الفوف زمانا تيهل
 ومن عرف من غنا اتخذ الله هواه ويزو في فيها وي اخلالات والظفان
 وعلا ولا لهما به انوار الاكوان ومقود الى ان وقلا يد العفان وعلا الذين
 انعموا احسان يا عاقب اللون ودار الزمان واحسد فيقول القفر
 الهولاه عنده صنع الله الحلي ثم الكني ان العاية القسوى من هذه الارب
 هو سلب التيقن لدار الفناء وذلك لتوصل الامل والعمل والهدى ساسه
 الانتقاد لانزلات في الرب وعليه ينطق اليقين ومنه تنفزع الكمال
 وعليه مدار الاسلام والكليس ح عتله الاكيس لا يافس الا في الانفس كلال
 العرجيس ينطق في شله وذوالب يرد القتل لاله والحق لاهله وكرواح
 بين العمل والتملاد يعلم كل علم يوسوسه وموسوع هذا العلم والى
 قدر واعلاها شفا وقفا اذ تشك كل علم يوسوسه وموسوع هذا العلم والى
 الاله الاقدس واليت فيؤمن بحوال ومنه القدس وكين لا وهو نور السوي
 ومطلع للبرايه وبر الاقاد ونفوذ السعادة والاقاثير النفاذ السوي
 والاقتاب من السوي فكان اول ما تنفق خيرا تنفق الاقنا وان ما نردم
 طهرهم فاذكرا ومنه اغتبه بر المجد لا يبره ومهد والتميم وقابله الامه
 ستنف من انكنا المزمع من القصة وعديت الرسول السليخ اذ لا ستمد على
 غير ما الرب البرايه والبر من غير ما الرب البرايه ولا سبل الى الكول جلاله

في القصة

الامور بالاربع فيكون منها حاسيا ومرا لا ستمد نفويا وقابله في العار به نايه
 في البرايه ههنا وانه قد هم لان فيلها السليخ جالفا يدعون لان اوليا
 به في حاتم وادعائات وستانات بهم في الشرا يدعوا اليها وتصحركت
 الامات فارتون قهرهم ويدا ونهم في قضا الاليت ستنف من كان ذلك شكر كرات
 وشرهم على قد سادى العلم بالي وادمم بتاوي ورسائل فاشي الاوليا
 يزعم الاجار من اليق بطريق الكشاف لهم لاراي او بطريق الاعمال وهم
 وقا لهم من بلاد وشتا ولونا وديجا وسبعين وسبعه واربين واربعه و
 هو الفوق لئاس وعليه الدبر بالالتاس وهو زالم الذابج والذود
 وابشيا الصم فيه الدوبر وهذا كجرتي كلام فير تنزيلا وافرط وهو كذا في العن
 برك الاضياط بل في العلاك الايدي والنداب السهدوي لايه من رواج قتل
 الحق وساحرة والكاتب العزيز الصدف ومختلف لستاد الاية والتمت
 عليه هذه الامه فكل بناء على غير اسلمهم بئيس وفي غير ما بهم على اليقين
 في التفريل ومن شافق الرسول في بعد ما تبين له الهدى وينبع غير سبل
 فله ملوق وصله جهم وسات سمعوا فاذ كان شغل في العبد للذود عن
 البيل من الطريق السديد كاجهم ان الحق فيعلم من الكمال وفي طرهم
 الاعتصام وكاملين كسهم سلامه مع سلام اذ قد يركب في كلام وفيهم
 تنكس وكاملين كسهم سلامه مع سلام اذ قد يركب في كلام وفيهم
 سلام كينما وقد نطق من لانيق من العوي ستنف في ائمة واستسفن
 فله كملهم قاتل لافرة ولسعد وداما لمردي وغيره وفي السجدة في غلظ
 المنف من اوي الشرا كاحل ذكرا فان لحن وندفلا في الايقون على
 في غلظ كسهم لانيق اور القبه لعلوا شنت في لانيق لانيق كسهم لانيق
 وساد من لافرة كسهم وكسهم لعلوا لانيق ساطع ودر جافا من الكس
 بيد سلف لانيق لانيق لانيق ساطع لانيق لانيق لانيق لانيق
 وقرال لانيق لانيق لانيق لانيق لانيق لانيق لانيق لانيق لانيق
 وها ان ايقض ملك ما نكس به لانيق لانيق لانيق لانيق لانيق لانيق

في القصة

لما خرجت مهاجرة بلاناد وباء وكثا سامة فلما است بد عليها ذكروا من العاقبة حذو
وما عشت بقية عمرها وتغيبته من كل موضع عليه اعترضه الاسد فقال اني مولى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاشترى معه الاسد حيا ووصله الى مقعده والبرابن مالكه كان اذا اقم على الله بامر
تسمه وكلمه في جيش فليتهم ~~منه~~ ووافقه على الله بالظفر والشهادة فوقع شهيد
واهرب العدو وخالد بن الوليد حاصره فقالوا الاسلام حتى تشرب هذا السم فشر به ولم
يضرب وحيد بن ابيه وقاص كان بجاء الدعوة وهو الذي هم جنودكم وفتح العراق وابو سلم
الخراني لما دعا الاسود العنسي الذي كادى النبوة فقال له ان شهداني رسول الله فقال ما اسع
لك ان تشهد ان محمد ارسول الله قال نعم فامر به فالتق فيها فوجده قائما يصلي فيها وقدم ما
عليه بردا وسلاما ووضع له جارية سلفا فطعامه فاكله ولم يضرب وصلة بن ابيهم
ما فرسه في الغزو فقال اللهم لا تجعل لمخولقي عيلة منة فليها الله له فرسه حتى اتي منزله
ثم قال يا بني خذ سرج الفرس فان عارية فخذ سحبه فأتوا به الاسد مرة وهو
يصلي في غيطة فلما سلم قال اطلب رزقك من غير هذا الموضع فولى الاسد عن موضع
وكسحيد السبب في الامم هو قسيس الانان من قريش صلى الله عليه وسلم وكا السحيد خلبا لم يوفيه غير
ولما ما الاصف ابي قيس وقعت فلفسور رجل في قبره فاهو ليخذه فاهو فوجد القبر قد فتح
فيه ملبس وكا ابراهيم النبي نعم الشهر والشهرين لا ياكل ولا يشرب وسأل عبدة الغلام ربه
مواخنا ودسطنه ولو طعنا ما من غير كلف فكاذقوى بكى وابكى ودمعه جاريا طول خذ
وياؤ الى منزله فيصيب قوته ولا يدرك من ان ياتيه ومروا من قيس بقافله حصنها الاما
فاته فتواضع له الاسد فوضع رجله على عنقه ومن العاقلة وقد استافى من الله ان اغا
غيره ودمع ربه ان هو عليه الطار في الشفا فكافى بالماء لربحار ودمع ربه ان يمنع قلبه من
الشيطان وهو في الصلاة فلم يقدركه الشيطان وغيب الحسن البصري عن الحجاج فدخلوا عليه
ست من قديهم تعالوا يراه واحد وهذا باواسع في هذه الامة لمن اكرم الله تعالى والكرامة
قد تكون بحسب احتياج اهلها هذا وقد تخيل بعضهم في قول محمد بن الفضل في نظم في الكرامة
من قطع ذي ساقه في ساعة وطا امام على الجماعة والنظر في المناجى والفتاوى والنظر في الكرم
وسنة الادراك الفرسه وربة الاملاك بالكراسه ان ذلك فيه تنصير بما اراد الولي من
نظم الساقا البعيد على طم مراده وترك حفا اما الاثمة الله وانه كشف حفا القلوب من خلفه

بسم الله الرحمن الرحيم

صوفه دنده

الحمد لله وحده حميد نصير عبده ، والحمد لله ، وهنرم الأخراب وحده . والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده . نبينا محمد وآله وصحبه وبعد : فإن كتاب : سيف الله على
من تذب على أولياء الله : تأليف الشيخ : صنع الله به صنع الله الحلي المكي الحنفى .
رحمه الله كتاب مفيد فموضوعه وهو الرد على المخرفه الذين يعصونه الأوطياد
من دونه أسوة بمن قبلهم من المشركين الذين قال الله فيهم : (أول الذين
أخذوا من دونه أولياء ما نفعدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) فقتل
هذه الخبيثين الذين ينسبون إلى الإسلام اليوم فالعمل هو العمل والمحبة
هي المحبة . فقتل الله لهذه الأنصار ايردونه عنه شبهة المشبهة واتخاذ البظلمة
من هؤلاء المؤلف هذه الكتاب الذي به أيدينا - وكما به مفقود الانعقاد عنه
شعائر الامانة من النقول عنه فكم كتمت التوحيد - حتى اتاح الله لإخراجه
وتحقيقه فضيلة الشيخ : علي رضا بن عبد الله به على رضا فقد اثنى بهذا الكتاب
وعلمه عليه بتخرجه ما فيه من الأحاديث والآثار وحقه نصه وامتنادك
على المؤلف بعبه الأخطاء التي وقع فيها وكفى خيلته بمجدله لا تقل منه قيمة الكتاب
فجزاه الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزانه حسناته وزياده علما نافعا وعملا
صالحا - وعفروا له الكتاب وجزاه عنه الإسلام والمسلمة خيرا الجزاء
إنه صحيح مجيب ، وصلواته وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

كتبه

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عبد
١٤١٩/٧/٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده . والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد:

فإن كتاب : "سيف الله على من كذب على أولياء الله" تأليف الشيخ : صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي رحمه الله، كتاب مفيد في موضوعه، وهو الرد على المخرفين الذين يعبدون الأولياء من دون الله أسوة بمن قبلهم من المشركين الذين قال الله فيهم : ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، فتسلسل هذا في القبوريين الذين ينتسبون إلى الإسلام اليوم، فالعمل هو العمل والحجة هي الحجة .

فقيض الله للحق أنصاراً يردون عنه شبه المشبهين، وانتحال المبطلين، ومن هؤلاء مؤلف هذا الكتاب الذي بين أيدينا - وكان مفقوداً لا نعلم عنه شيئاً إلا ما نجده من النقولات عنه في كتب التوحيد - حتى أتاح الله لإخراجه وتحقيقه فضيلة الشيخ : على رضا بن عبد الله بن علي رضا، فقد اعتنى بهذا الكتاب وعلق عليه بتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار، وحقق نصه واستدرك على المؤلف بعض الأخطاء التي وقع فيها - وهي قليلة بحمد الله - لا تقلل من قيمة الكتاب، فجزاه الله خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناته، وزاده علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، وغفر لمؤلف الكتاب وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، إنه سميع مجيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

كتبه

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

١٤١٩/٧/٦ هـ

* * *

مقدمة المحقق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد:

فهذه رسالة قيمة نادرة نافعة في بيان عقيدة التوحيد الصافية من الشرك والخرافات والضلالات والأباطيل، قام بتأليفها عالم تحرير هو صنع الله بن صنع الله الحنفي الحلبي المكي، سعى فيها جاهدًا لبيان وتثبيت دعائم توحيد الألوهية الذي جحدته الكفار، وقتلهم عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، واستباح دماءهم وأموالهم ونساءهم حتى يقولوا: لا إله إلا الله ويؤمنوا به عليه الصلاة والسلام، وبما جاء به كما صح ذلك عند الإمام مسلم في «صحيحه» (ج ١/ ص ٥٢) رقم (٣٤ / ٢١) ولفظه:

«أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به؛ فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله» .

ولما كانت الغاية من الخلق هي عبادة الله تعالى مخلصين له الدين، وكان العلم النافع هو أساس ذلك، كان علم العقيدة هو أسُّ المعاش والمعاد - كما يقول المؤلف في مقدمته - وأعظم العلوم قدرًا، وأعلاها ثناءً وفخرًا؛ فشرف كل علم بموضوعه، وموضوع هذا العلم ذات الإله الأقدس، والبحث فيه عن

أحوال وصفه المقدس، وكيف لا وهو نور الهداية، ومطلع الدراية، وبه الإفادة، ونفوذ السعادة. ولولاه ما تميز الخطأ من الصواب، ولا الشراب من السراب، فكان أولى ما تنفق فيه أنفاس الأتقياء، وأزكى ما تزدحم عليه همم الأزكياء.

سبب تأليف الكتاب:

يقول المؤلف - رحمه الله تعالى - في ذلك: هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات، ويُسْتَغَاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تنكشف المهمات، فيأتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات. . . إلى أن قال: وها أنا أفيض عليك ما تطمئن به النفوس الزكية، وترتاح له الأرواح التقية، لا سيما وقد كثر القيل والقال في هذا السؤال، وتزيًا أهل الزور بزِّي أهل الكمال، وخبطوا أقلامًا على انعكاس الأحوال، وسأشير إلى ردِّ ما توهموه، وأزيّف لهم ما تصوّروه ورسموه. . .

قصتي مع هذا المخطوط:

كنت أقرأ ما كتبه أئمة دعوة التوحيد في كتبهم مثل: «تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد» حول موضوع الأولياء وحكم من ذبح أو نذر لهم شيئًا، أو ادعى أن لهم تصرفًا في الحياة وبعد الممات، فوقفت على نقل جميل من الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب - توفي سنة ١٢٣٣ هـ - رحمه الله تعالى عن كتاب صنع الله الحلبي الحنفي (ص ٢٣٢) - المكتب الإسلامي - قال فيه: (وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في كتابه الذي ألفه في الرد على من ادعى أن للأولياء تصرفًا في الحياة وبعد الممات في سبيل

الكرامة: (هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدَّعون أن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات . . .).

كما ذكره في (ص ٢٠٧) فقال: (وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء، وأثبت الأجر في ذلك . . .).

كما وقفت على نقل مماثل في كتاب «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - رحمهم الله تعالى - (ص ١٩٢) - دار الفكر - حول موضوع الذبح والنذر للأولياء وحكمه . . .

كما نقل الشيخ عبد الرحمن عن مؤلفنا هذا في (ص ٢٠٣) حول موضوع طلب الحاجات من الأولياء والزعم بأن لهم تصرفاً في الحياة وبعد الممات . . .

كما نقل عن هذا المخطوط العلامة السلفي شمس الأفغاني - رحمه الله تعالى - في كتابه العظيم والنافع: «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» (ج ٢/ ص ٨٤٧)، فقد نقل عن المخطوط (ورقة ١٣) كلاماً مهماً للمؤلف حول تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠]، وتحقيق أن الموتى لا يسمعون نداء المستغيثين بهم.

كما نقل شمس الأفغاني في (ج ٢/ ص ٩٦٨) كلاماً نفيساً من المخطوط حول من اعتقد: أن جلب النفع، ودفع الضر يكون من غير الله مع الرد عليه من (ورقة ٣، ٨-١٥). ونقل كذلك من المخطوط (ورقة ١٤-١٥) حول الكرامات الصحيحة والأحوال الشيطانية الباطلة. انظر: «جهود علماء الحنفية» (ج ٢/ ص ٩٩٠).

وفي (ج ٢/ ص ٩٩١-٩٩٢) ينقل الشمس عن الإمام صنع الله قوله: (لأن

غالب من يتكلم في هذه العصور بالولاية ممن خلا عن العلم وجعل تقواه في الخلوات وترك الجماعات . . . ، ليتصل بإخوانه من الجن ويتكلم بطامات يظنونها منه كراماتٍ) . (المخطوط ورقة ٢٠).

وفي (ج ٢ - ص ١٠٠١) ينقل عنه ظن أهل الأوثان بأوثانهم، وأن هؤلاء القبوريين مشابهون لهم في ذلك الاعتقاد . (المخطوط ١٠).

وقد أكثر الشمس - رحمه الله - من النقل عن هذا العالم الحنفي ليدحض بذلك شبهات الخرافيين والقبوريين من الأحناف وغيرهم الذين يظنون أن هذا الدين الخالص إنما هو بدعة ابتدعتها محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - وعليه، فهذا توحيد الوهابية!!

فكان النقل عن هذا الإمام وغيره من علماء وأئمة الأحناف رادعاً ومطفئاً - بإذن الله تعالى - لما يلهج به أولئك الذين ظنوا - والظن أكذب الحديث - أن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب - شيخ الإسلام الثاني بحقٍ، كما يقوله الألباني حفظه الله وعافاه - كان بدعاً من المجددين، وأنه أتى بما يخالف الكتاب والسنة!! فالحمد لله كثيراً على وضوح الحجة وبيان المحجة .

نبذة عن المؤلف:

هو الإمام العلامة صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي، واعظ، فقيه، محدث، أديب .

من مؤلفاته: «أرجوزة في الحديث» .

و«سيف الله على من كذب على أولياء الله»، وهو كتابنا هذا .

و«أكسير التقى في شرح الملتقى» .

توفي رحمه الله تعالى سنة ١١٢٠ هـ، أي كان عمر الشيخ الإمام محمد

ابن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ٥ سنوات . (ولد سنة ١١١٥ هـ وتوفي سنة ١٢٠٦ هـ).

وهذا وحده كاف - بحول الله تعالى وتوفيقه - لبيان أن سلسلة العلم الصحيح المتوارث من الكتاب والسنة وعقيدة الصحابة ومنهجهم متواصلة بحمد الله تعالى على مرّ العصور، وكرّ الدهور، وأن الله تعالى ناصر لدينه، ومعل لكلمته، وأنه لا تزال طائفة من أمته عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم قائمة وظاهرة على الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله تعالى وهم كذلك. وانظر ترجمة المؤلف في «هدية العارفين» (١/٤٢٨)، و«معجم المؤلفين» (٦٢٤١).

وصف المخطوط:

توجد نسختان من هذه الرسالة في مكتبة المسجد الحرام بمكة المكرمة، الأولى تقع في (١٩) ورقة من القطع المتوسط، وهي كاملة بحمد الله تعالى.

والثانية تقع في (١٧) ورقة من القطع المتوسط كذلك، ولكنها غير مكتملة، وتنتهي بقوله: (وترك معنى: إنما الآيات عند الله) وأنه يكشف ما في القلوب بمنطقه... . وهي في المصورات برقم (٢٨٢)، وفي الميكروفيلم برقم (٢١٤٩، ٣٤٠٢) رقم عام ١٣٥٦، ١٣٥٧، وقد رمزت للكاملة بالرمز (ك)، وللنسخة الناقصة بالرمز (ن).



وبه ثقتي، وبه الهداية، ومنه العناية، وعليه الدراية، وهو المعين في إثبات العصمة لليقين.

نحمدك يا مَنْ شرح صدورنا بمعارف عوارف الإيمان، ونشرك يا مَنْ رَوَّحَ أرواحَ قلوبنا بقواطع البرهان، ثُمَّ وَثَّمَ: حمداً وشكراً، وهَلُمَّ جراً على ما وَفَّقَ فيما تحقَّقَ من مطالع أنوار الإيقان، وعلى ما أنعم من محاسن الامتنان ما تقرُّ به عيون الأعيان، وتبتهج به آذان الأذهان.

ونصلي ونسلم على مَنْ أُنْزِلَتْ عليه الفرقان، فأعجزَ به كُلُّ مُصْقَعٍ^(١) مِنْ مَهْرَةٍ قَحْطَانٍ وعدنان، وأفحم كُلَّ بليغٍ مَاهِرٍ مِنْ سَحْرَةِ البَيَانِ فِي التَّبْيَانِ، بحيث لو اجْتَمَعَ معهم الثقلان على مباراة^(٢) آيةٍ مِنْهُ لَعَجَزُوا عَنِ الْإِتْيَانِ، بل تَكَادُ لهيبته الرواسي تَمُورُ^(٣)، ولَا يَةٍ مِنْهُ تَمِيعُ صُفْمِ الصُّخُورِ، وَتَخِرُّ^(٤) لِبَهْرِ بُرْهَانِهِ الْأَذْقَانُ. فَمَنْ أَرَادَ فَوْزَ مُنَاهُ تَبِعْ هُدَاهُ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ، وَتَرَدَّى فِي مَهَاوِي الضَّلَالِ وَالطُّغْيَانِ.

وعلى آله وأصحابه أنوار الأكوان، وعُقُودِ الْجُمَانِ^(٥)، وَقَلَائِدِ الْعِقْيَانِ^(٦)،

(١) رجل مصقع: أي بليغ يفتن في مذاهب القول. كما يقال: خطيب مصقع. انظر: «المعجم الوسيط» - ط ثانية ١/ ٥١٨.

(٢) رسمت من قبل الناسخ بالتاء المفتوحة هكذا: «مبارات».

(٣) تضطرب، من المَوْر، وهو الاضطراب. «المعجم» ٢/ ٨٩١.

(٤) تسقط. انظر: «المعجم» ١/ ٢٢٥.

(٥) اللؤلؤ. «المعجم» ١/ ١٣٧.

(٦) العيقان: ذهب يَنْبُتُ. «ترتيب القاموس المحيط» ص ١٦٩٣.

وعلى الذين اتبعوهم بإحسان، ما تَعَاقَبَ المَلَوَانُ^(١)، ودار الزمان.

وبعد :

فيقول المَفْتَقِرُ إلى مَوْلَاهُ عَبْدُهُ صُنْعُ اللَّهِ الحَلْبِيِّ ثم المَكِّي :

إنَّ الغَايَةَ القَصْوَى مِنْ هَذِهِ الدَّارِ هُوَ مَطْلَبُ التَّقْوَى لِدَارِ القَرَارِ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَالْعِلْمُ أَسَاسُهُ الِاعْتِقَادُ؛ لِأَنَّهُ الْأَسُّ فِي الدِّينِ، وَعَلَيْهِ مَبْنَى الْيَقِينِ، وَمِنْهُ تَنْفَرَعُ الْأَحْكَامُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ الْإِسْلَامِ. وَالْكَيْسُ مَعَ عَقْلِهِ الْأَكْيَسِ لَا يُنَافِسُ إِلَّا الْأَنْفَسَ؛ لِأَنَّ الْعَمَرَ نَفِيسٌ يُضْرَفُ فِي مِثْلِهِ، وَذُو اللَّبِّ يَرُدُّ الْمِثْلَ لِمِثْلِهِ، وَالْحَقُّ لِأَهْلِهِ. وَلَا نِزَاعَ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ أَنَّ عِلْمَ الِاعْتِقَادِ الَّذِي هُوَ أَسُّ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، أَعْظَمُ الْعُلُومِ قَدْرًا، وَأَعْلَاهَا ثَنَاءً وَفَخْرًا؛ إِذْ شَرَفُ كُلِّ عِلْمٍ بِمَوْضُوعِهِ، وَمَوْضُوعُ هَذَا الْعِلْمِ ذَاتُ الْإِلَهِ^(٢) الْأَقْدَسُ، وَالبَحْثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ وَصْفِهِ الْمُقَدَّسِ. وَكَيْفَ لَا، وَهُوَ^(٣) نَوْرُ الْهَدَايَةِ وَمَطْلَعُ الدَّرَايَةِ، وَبِهِ الْإِفَادَةُ وَنُقُودُ السَّعَادَةِ، وَلَوْلَا هَـ مَا تَمَيَّزَ الْخَطَأُ مِنَ الصَّوَابِ، وَلَا الشَّرَابُ مِنَ السَّرَابِ، فَكَانَ أَوَّلَى مَا تُنْفَقُ فِيهِ أَنْفَاسُ الْأَتْقِيَاءِ، وَأَزْكَى مَا تَرْدَحُمُ عَلَيْهِ هِمَمُ الْأَذْكِيَاءِ.

وَمِنْ ثَمَّةٍ^(٤) اعْتَنَى بِهِ أَمَاجِدُ الْأُئِمَّةِ، وَمَهَّدُوا تَفْهِيمَ قَوَاعِدِهِ لِلْأُمَّةِ، مُسْتَمِدِّينَ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْمُقْتَفَى، وَحَدِيثِ الرِّسُولِ الْمُصْطَفَى؛ إِذْ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى غَيْرِهِمَا لِرُقْيَى الدَّرَايَةِ، وَلَا يُؤَخَّرُ مِنْ غَيْرِهِمَا لِرُقْيَى الْهَدَايَةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّكْوَلِ لِبُرْهَانِ الْأُصُولِ.

فَلَا رَيْبَ فِي كَوْنِهِ مِنْهَا جَاسُوتًا، وَصِرَاطًا مُسْتَقِيمًا قَوِيًّا، وَقَايَةً فِي الْهَدَايَةِ،

(١) المَلَوَانُ : الليل والنهار، أو طرفاهما. «ترتيب القاموس» ص ١٧٢١.

(٢) في النسخة (ن) : رسمت هكذا : «الاله».

(٣) أي علم العقيدة.

(٤) أي من هناك. انظر : «المعجم الوسيط» ١ / ١٠١.

ونهايةً في الدراية .

هذا ، وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدَّعون أنَّ للأولياء تصرُّفاتٍ في حياتهم وبعد الممات ، ويُسْتَغاثُ بهم في الشدائد والبلِّيات ، وبِهَمَمِهِمْ تَنكشِفُ المُهِمَّاتُ ؛ فَيَأْتُونَ قُبُورَهُمْ ، وينادونهم في قضاء الحاجات ، مُسْتَدِلِّينَ على أنَّ ذلك منهم كراماتٍ ^(١) !

وقرَّروا على ذلك مَنْ ادَّعى العلم بمسائل ، وأمدَّهم بفتاوى ورسائل ، وأثبتوا للأولياء - بزعمهم - الإخبار عن الغيب بطريق الكشف لهم بلا ريب ، أو بطريق الإلهام أو منام !

وقالوا : منهم أبدالٌ ونُقباءٌ ، وأوتادٌ نُجباءٌ ، وسبعين وسبعةً ، وأربعين وأربعةً ^(٢) ، والقُطْبُ هو الغوثُ للناس ، وعليه المَدَارُ بلا التباس ، وجَوَزُوا لهم الذبائح والندور ، وأثبتوا لهم فيهما الأجر .

(١) في العصر القريب هناك قبوريون ظهروا بما سبقهم به أسلافهم ، فالكوثري - زعيم قبورية العصر الحديث - ينادي بأعلى صوته بأن الولي في الدنيا كالسيف في الغمد ، فإذا مات تجرد ، فيكون أقوى في التصرف . «إرغام المريد» للكوثري القبوري ص ٢٨ . وتلاميذه يسرون على خطى شيخهم !!

(٢) هناك حديث موضوع يذكره هؤلاء ويعتمدون عليه لإثبات هؤلاء الأوتاد أو النجباء أو النقباء هو : (إنَّ الله عز وجل في الخلق ثلاثمائة ، قلوبهم على قلب آدم عليه السلام ، والله في الخلق أربعون قلوبهم على قلب موسى عليه السلام ، والله تعالى في الخلق سبعة قلوبهم على قلب إبراهيم عليه السلام ، والله تعالى في الخلق خمسة قلوبهم على قلب جبريل عليه السلام ، والله في الخلق ثلاثة قلوبهم على قلب ميكائيل عليه السلام ، والله تعالى في الخلق واحد قلبه على قلب إسرافيل عليه السلام فإذا مات الواحد أبدل الله مكانه من الثلاثة ، وإذا مات الثلاثة أبدل الله مكانه من الخمسة ، وإذا مات من الخمسة أبدل الله مكانه من السبعة ، وإذا مات من السبعة أبدل الله مكانه من الأربعين ، وإذا مات من الأربعين أبدل الله مكانه من الثلاثمائة ، وإذا مات من الثلاثمائة أبدل الله مكانه من العامة ، فهم يحيي ويميت ، ويمطر وينبت ، ويدفع البلاء) .

وهذا من موضوعات كتاب «حلية الأولياء» (١ / ٨ - ٩) من وضع عثمان بن عمار ، وهو كذاب . وانظر بقية أحاديث الأبدال الواهية في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩) .

وهذا - كما ترى - كلامٌ فيه تفريطٌ وإفراطٌ، وغلُوٌّ في الدينِ بتركِ الاحتياطِ، بل فيه الهلاكُ الأبديُّ، والعذابُ السرمديُّ؛ لما فيه من روائحِ الشركِ المحققِ، ومُصادرةِ الكتابِ العزيزِ المُصدِّقِ، ومُخالفةِ لعقائدِ الأئمةِ، وما اجتمعت عليه هذه الأمة.

فكلُّ بناءٍ على غيرِ أصولهم تلييسٌ، وفي غيرِ منهاجهم مخايل إبليس. وفي التنزيل: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(١)؛ فإن كان مثلُ هذا الوعيدُ للحذرِ عن المِثْلِ عن الطريقِ السَّديدِ، فلا جرمَ أن الحقَّ فيما لهم من الأحكامِ، وفي طريقهم الاعتصامِ، بل وبه يتميَّزُ أهلُ الإسلامِ من أهل الانتقامِ.

ولكن ليس كل من أحكم نظامه معه نظامه، ولا كل من أحكم سلامه معه سلامه؛ إذ قد يكون في الكلامِ كلامٌ^(٢)، وفي السلامِ سلامٌ^(٣)، كيف وقد نطق من لا ينطق عن الهوى: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا فرقة واحدة» رواه الترمذي^(٤)

(١) سورة النساء، آية رقم: ١١٥.

(٢) الكلام: هي الجروح. ومفردها: الكلم. «المعجم الوسيط» ٢/ ٧٩٦.

(٣) السلام - بكسر السين المهملة -: نوع من الحجارة الصلبة كما في «لسان العرب» ١٢/ ٢٩٧. فكان المؤلف يقول: ليس كل من تكلم بكلام يكون حقاً وصدقاً، بل قد يكون في كلامه أخطاء كبيرة من شرك وبدع وخرافات شبهها المؤلف بالجرافات. وكذلك ليس كل من قال من الناس بالسلام هو مستسلم لأمر الله تعالى منقاد لشرعه، بل قد يكون معه كما تقدم من شبهات يلبس بها على الناس، شبهها المؤلف بالحجارة الصلبة التي تقتل وتجرح من أصابته، والله أعلم.

(٤) «سنن الترمذي» (٢٦٤٠)، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة - كتاب الإيمان، ٥/ ٢٥ - المكتبة الإسلامية: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد حسن من أجل الخلاف المعروف في =

وغيره^(١)، وفي «الصحيحين»^(٢) نحوه.

فالحذر الحذر من مهاوي الغير. قال جل ذكره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِيَّ يَأْتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا أَفَنُلْقِي فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِيَّ آمَنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٣).
فهؤلاء المُتَحِلِّينَ لذلك سَلَكُوا طَرِيقَ الْمَهَالِكِ، وَحَادُوا عَنِ الْأَدِلَّةِ الْقَوَاطِعِ، وَتَمَسَّكُوا بِمَا هُوَ لِأَهْوَائِهِمْ سَاطِعٌ، وَحَرَفُوا مَا هُوَ الْمَقْطُوعُ بِهِ فِي عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ عَلَى سُبُلِ السَّلَامِ، كَلَّا: وَإِنَّهُمْ فِي عَثَرَاتِ الْأَفْهَامِ، وَتَرَلُّزِلُ الْأَقْدَامِ، وَمَنْ لَا يَتَّبِعُ^(٤) هَدْيَ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ، كَانَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ.

وها أنا أفيضُ عليك ما تطمشُّ به النفوسُ الزَّكية، وترتاحُ له الأرواحُ التَّقيَّة

= محمد بن عمرو بن علقمة.

(١) فرواه: ابن ماجه (٣٩٩١) في كتاب الفتن، وأبو داود (٤٥٩٦) في كتاب السنة، وكذا رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٣٢/٢)، وصححه ابن حبان ١٢٥/١٥ رقم (٦٧٣١)، وكذا صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وإنما هو حسن الإسناد كما تقدم، ثم إنه ليس على شرط مسلم؛ لأن الأخير إنما أخرج لمحمد بن عمرو بن علقمة في المتابعات كما هو في «الميزان» (٦٧٣/٣).

لكن الحديث صحيح بلا ريب لشواهد من حديث عوف بن مالك بإسناد صحيح عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٣)، وابن ماجه (١٣٢٢)، وغيرهما. وانظر بقية الشواهد في «السنة» (٦٤)، ٦٥، ٦٨، ٦٩.

(٢) قلت: لعله حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشِيرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا أَجْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟». أخرجه البخاري برقم (٤٣٥٦، ٧٣٢٠) - فتح الباري - ومسلم (٢٦٦٩). وكذا رواه أحمد (٣/٨٤، ٨٩، ٩٤)، والطيالسي برقم (٢٨٩)، وصححه ابن حبان برقم (٦٧٠٣)، وكذا رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٧٤، ٧٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧٦٤)، وابن بطة في «الإبانة» (٧١١).

(٣) سورة فصلت، آية: ٤٠.

(٤) في (ن) - النسخة الناقصة - «لم يتبع».

النقية، لاسيما وقد كثر القيل والقال في هذا السؤال، وتزيًا أهل الزور يزي الكمال، وخبطوا أقلامًا على انعكاس الأحوال.

وسأشير إلى ما توهموه، وأزيّف لهم ما تصوّروه ورسموه، وأبين مهمات الشريعة الغراء، وأعكّر لهم كلّ عبارة زوراء^(١)، وأمهد للمعاني المعاني، وأشيّد بالمثاني^(٢) المباني، وأظهر الحرام، وأرتب الأحكام، لاسيما وقد عفت^(٣) الرسوم، واندرس^(٤) المنشور والمنظوم. ورحم الله من قال:

خَلَّتِ الدِّيارُ فلا كَرِيمٌ يُرْتَجَى مِنْهُ النَّوَالُ ولا مَلِيحٌ يُعْشَقُ

وربّبت لك ذلك على مقدّمة، وثلاثة فصول:

أما المقدمة: فهي فيما لهذه الأمة من الأئمة؛ لتكون على بصيرة في الاتّباع، وتنحفظ من طامات أهل الزّيف والنّزاع.

والفصل الأول: في الردّ على ما انتحلوه من الإفك الوخيم، والشّرك العظيم.

والفصل الثاني: في اعتقاد الأخيار المنجى من النار.

والفصل الثالث: في كرامات أولياء الرحمن؛ لتميئزوا عن أولياء الشيطان.

وسمّيته: «سيف الله على من كذب على أولياء الله».

فأقول - مُستعينًا بالله على المقصود، ومُسْتَفِيضًا الهداية من وَلِيِّ الطَّوْلِ والجود أن تتحقّق -:

أولاً: إني ذاكرٌ لك - هاهنا - قواعد مهمة لا بدّ أن يعرفها الخائض في

(١) كلمة زوراء: معوجة عن الحق. «المعجم الوسيط» ٤٠٦/١.

(٢) في الحديث الصحيح أنها «فاتحة الكتاب». ومراد المؤلف هنا القرآن جميعه، وانظر كذلك «ترتيب القاموس» ص ١٦٣٦.

(٣) مِنْ عَفَا الْأَثْرَ: أي زال وَاَمْحَى. «المعجم» ٦١٢/٢.

(٤) دَرَسَ الْأَثْرَ: عَفَا وَذَهَبَ. «المعجم» ٢٧٩/١.

الباب؛ ليتحفظ بها من غواش^(١) الغش في موارد الأحكام، ويجذبها من راض^(٢) عن طريق الاعتصام؛ خوفاً من مزلّة الأقدام عن الطريق القوام^(٣)، ويُفرّق بها السيرة المرصية من السيرة الرديّة، وحسن عقائد الحال من سوء عقود الضلال، ويعرف بها من حاد عن أحكام الأئمة، ومن ظنّ - بزعمه - أنه ناصح للأمة.

وربما كان من عثرات الأوهام، وسوء الأحلام، وعكس الأقسام، وانقلاب الأفهام، وتزلزل الأقدام في مداحض الإقدام، والخروج من ساحة الإسلام، وما عليه الأئمة الأعلام، وعكسه المرام، بتزخرف^(٤) الكلام.

فإيّاك ثمّ إيّاك من الأماني الفارغة، والعبارات الزائفة؛ لئلاّ تقع في ضيق^(٥) عقيم، حين لا صديق ولا حميم، ولا رؤوف رحيم، إلاّ من أتى الله بقلب سليم.

اللهم لا خير إلاّ خيرك، ولا إله يُعبدُ بحق غيرك.

وثانياً: إن أرباب المذاهب الأربعة هم أهل الاتباع بلا نزاع، ودينهم هو القويم، واعتقادهم هو السليم، وطريقهم هو المستقيم، وهم على ما كان عليه

(١) كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ الآية ٤١ من سورة الأعراف. والغواشي: هي الأغشية أو اللحف التي تغطي أهل النار من فوقهم - عباداً بالله تعالى - فشيبه المؤلف هذه الغواشي أو الحواجز التي يستتر بها أولئك القبوريون في غشهم وخداعهم بغواش النار التي تحجز الكافرين فيها.

(٢) راض يروض روضاً: ذلّل. فكان النفس راوشت صاحبها وخاتلته مبتعدة عن طريق الاعتصام، فيقوم هو بجذبها وتذليلها. وانظر: «المنجد» ص ٢٨٧، و«المعجم» ١/ ٣٨٢. ووقع في (ن): «ويجذبها موارد من راض...»!

(٣) العدل. «المعجم» ٢/ ٧٦٨. (٤) في (ك): «وتزخرف».

(٥) لعلها من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضيقاً مُقَرَّينَ دَعَوْهُنَّ لِأَكْثُبُوا﴾ الآية ١٣ من سورة الفرقان.

النَّبِيِّ^(١) الْمُخْتَارُ، وَأَصْحَابَهُ الْأَخْيَارُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ.

وعلى هذا وقع إجماعُ المسلمين سَلَفًا وَخَلَفًا، وعليه تَوَارَثَتِ الْعُصُورُ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ لَيْسَ فِي مَذْهَبِ أَحَدِهِمْ مَحْذُورٌ^(٢)؛ لِرُجُوعِ فُرُوعِهِمْ إِلَى مُحْكَمَاتِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْمُنَزَّلِ، وَحَدِيثِ الْمُصْطَفَى الْمُرْسَلِ، وَهُمْ الَّذِينَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ حُجَّةً^(٣) عَلَى خَلْقِهِ، شَهِيدًا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ فِي اتِّبَاعِهِمْ لِخَيْرِ خَلْقِهِ، وَإِلَيْهِمْ^(٤) يَفْزَعُ النَّاسُ فِي أُمُورِ دِينِهِمْ، وَعَلَيْهِمُ الْمُعْوَلُ فِي الْإِعْتِقَادِ لِيَقِينَهُمْ.

وهم أهل الإسلام المجتمعون على الحقِّ في مَوَارِدِ الْعِبَادَةِ، وَمَنَارِهِمْ هُوَ الْمُرْشِدُ لِأَحْوَالِ الْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ، [وهم الأساس في تأسيس كل مقياس في أحوال المعاش والمعاد]^(٥) ومحاسن الاعتقاد والإرشاد، كما أَفْصَحَتْ عَنْهُ الرِّسَالُ وَالْكِتَابُ الْإِلَهِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي تُنَبِّئُ عَنْ سَيْرِهِمْ الْمُؤَدِّي لِصَدَقَتِهِمْ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفِرَاقِ؛ فَإِنَّهُمْ فِي غَرْقٍ لَشُدُودِهِمْ عَنْهُمْ.

وبالجملة: فهم الثَّوَرُ لِلْمُقْتَبَسِ، وَالْهُدَى لِلْمُلْتَمِسِ، فَمَنْهُمْ تَكْسَبُ

(١) في (ك): «عليه المختار والنبي...»!

(٢) هذا فيه تفصيل: فإن كان المقصود اتفاقهم على توحيد الألوهية والربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وأمور العقيدة، فهذا صحيح، أما إن كان المقصود أنه لا يوجد بينهم رأي أو مسألة فقهية أرجح من بعض فلا؛ لأنه قد يصح عند بعضهم حديث ويكون ضعيفاً عند بعضهم أو منسوخاً أو لم يصل إليه الحديث أصلاً... إلخ تلك الأعذار التي يعذرون بها ولا ملام عليهم فيها، كما بينه بالتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وسيأتي تفصيل جيد من المؤلف بعد قليل.

(٣) ليس الحجة إلا في كتاب الله تعالى أو صحيح حديث النبي عليه الصلاة والسلام، أو إجماع الأمة، وفهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة ومنهجهم في التطبيق.

(٤) في (ك): «وإليه».

(٥) ما بين حاصرتين ساقط من (ن).

الملكات الفاخرة، وبهم يتوصل إلى سعادة الدنيا والآخرة.

وثالثاً: لا بد أن تعلم وتعتقد أن كل فرد من هذه الأئمة أحكامه مضبوطة في غاية الدراية، وقواعده مربوطة في نهاية الهداية، بل كل فرد من أفراد قواعدهم بحر فوار [بلا قرار]^(١)؛ لأنها قضايا كلية لانفاد لها بالأحكام الجزئية، نظير الماهيات في الإمداد للجزئيات.

ومرجع فيضهم: الكتاب والسنة، فهما المحيطان بهم وبأحكامهم وقواعدهم، ومنهما استمدادهم في إرشادهم.

وإنما وقع الخلاف في فروعهم دون الأصول؛ باعتبار ما اقتضاه الدليل من المعقول والمنقول قوة وضعفاً، ومنطوقاً ووصفاً، بحسب تأسيس قواعده المخصوصة، وتفاريعه المنصوصة من لغة وشرع، وخصوص وعموم، واشتراك ومجمل، ومحكم ومفصل، وحقيقة ومجاز، وكناية وإشارة، مما ذكر في أصولهم - وهي ثمانون قسماً - وأنها المقدّم مع الاجتماع، وأنها المؤخّر منها: قد نظمتها في أرجوزتي في أربعة أبيات، وأشرت إليها بيت واحد:

فأربع في أربع مع أربع والكل يأتي ضربها في أربع
أي: تضرب أربع في أربع ستة عشر، وذلك مع أربع يبلغ عشرين، والكل إذا ضرب في أربع بلغ الثمانين.

والحاصل: أن مراتب الأحكام تؤخذ^(٢) من هذه الأقسام؛ ضبطاً لأجل الاعتصام، ومخافة على الأنام من مزلّة الأقدام، وإرشاداً لأهل الإسلام؛ إذ لا

(١) الزيادة من (ن).

(٢) في (ن): «تأخذ».

يَتِمُّ أَمْرُ الدِّينِ إِلَّا بِإِكْمَالِ أُمُورِ هِدَايَتِهِ، وَلَا تَتِمُّ الْهِدَايَةُ إِلَّا بِالتَّنْصِصِ عَلَى قَوَاعِدِ عَقَائِدِهَا، وَقَوَانِينِ أَصُولِ شَرِيعَتِهَا؛ لِيُتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ، وَمَا يُسْتَفَادُّ بِهِ مِنْ حِلٍّ وَحَرَامٍ.

وَمُسْتَنْدُهُمْ فِي ذَلِكَ: قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) كما فسّروه بذلك.

تحقيق ذلك في هذا المقام: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَمَّا لَمْ يُتْرَكْ سُدَى، وَلَمْ تُمَكَّنِ الْإِحَاطَةُ بِتَفَاصِيلِ أَعْمَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَكُلُّ مِنْهَا مُنَوِّطٌ بِحُكْمٍ مِنْ قَبْلِ الشَّارِعِ؛ فَاضْطُرَّ الْأَمْرُ إِلَى أَصْلٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ وَقَانُونٍ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، فَضَبَطَتْ هَذِهِ الْأُتْمَةُ قَوَاعِدَ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ الْمَطْهُرَةِ بِقَضَايَا كُلِّيَّةٍ تُرْجَعُ إِلَيْهَا الْأَحْكَامُ، وَيَحْصُلُ بِهَا الْإِعْتَصَامُ، وَيَتَمَيَّزُ مِنْهَا الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَيُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْعَمَلِ الَّذِي هُوَ لِلْعِلْمِ غَايَةٌ، وَالْعِلْمُ - بِدُونِهِ - لَأَرْبَابِهِ جَنَائَةٌ.

ورحم الله من قال:

وَالْعِلْمُ لَيْسَ بِنَافِعٍ أَرْبَابَهُ مَالٌ يُفِدُ عَمَلًا وَحُسْنُ تَبَصُّرٍ
سَيِّانٌ عِنْدِي عِلْمٌ مَنْ لَمْ يَسْتَفِدْ عَمَلًا بِهِ وَصَلَاةٌ مَنْ لَمْ يَطْهُرْ

ورابعاً: إن كل ما ورد عليك من الأقوال؛ فإنه لا يخلو عن أحد الأحوال:

أ - فإمّا أن يوافق الكتاب والسنة، وما عليه إجماع هذه الأمة، فهذا هو

المقبول قطعاً.

ب - وإمّا بالعكس، فمردود قطعاً.

ج - وما لا، ولا: فالوقف فيه أولى.

(١) سورة المائدة، آية: ٣.

د- وما ثَبَتَ مِنَ الْآخِرِينَ عَنِ الثَّقَاتِ ، يُرَدُّ إِلَى الْأَوَّلِ بِالتَّأْوِيلِ ؛ حفظاً له من الخَلَلِ ، وهو الواجب ، كما في أحكام الكتاب المنزَّل ؛ لأنَّ أمورَ هذه الشريعة المطهرة مؤسَّسةٌ على أُصُولٍ مُحْكَمَةٍ مَرْضِيَّةٍ ، وفروعُ الأئمةِ عليها مبنية قاطعةٌ بالحقِّ بلا مُحَالٍ ، قاضيةٌ بِطُلَانِ الزَّيْغِ والضلال .

أَلَا تَرَى قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾^(١) .

أي : آياتٌ قطعيةٌ في الدلالةِ على المعنى المُرادِ ، محكمةٌ في العبارة ، محفوظةٌ عن الاحتِمَالِ والاشتِبَاهِ والنَّضَادِّ ، كقوله جل ذكره : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٢) ، ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(٣) ، ﴿ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾^(٤) ، ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٥) ، ونحو ذلك ممَّا لم يَحْتَمِلْ مَعْنَاهُ غَيْرُهُ ، ولا يدخله التَّنْسِخُ والتَّأْوِيلُ ولا التَّبْدِيلُ .

وقد نَظَّمْتُ هذا المعنى في الأصول في بيتٍ واحدٍ :

والمحكمُ اسمٌ للكلامِ المُحكَّمِ لِلنَّسْخِ والتَّبْدِيلِ غَيْرُ مُنْتَمٍ

فكلُّ شَيْءٍ وَرَدَ عَلَيْكَ مِمَّا فِيهِ اشْتِبَاهٌ ، فَرُدَّهُ إِلَى المحكمِ بتأويلٍ صحيحٍ^(٦)

غير مُضَادٍّ للحقِّ الصريح !

كقوله جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٧) أي : قُدْرَتُهُ فَوْقَ قُدْرَتِهِمْ ؛ إِذْ

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٧ .

(٢) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٠٢ ، وسورة الرعد ، آية : ١٦ ، وسورة الزمر ، آية : ٦٢ ، وسورة غافر آية : ٦٢ .

(٤) سورة الإخلاص ، آية : ٣ .

(٥) سورة الإخلاص ، آية : ١ .

(٦) لكن هذا التأويل إنما هو تعطيل وليس بتأويل ! كما سيأتي .

(٧) سورة الفتح ، الآية : ١٠ .

المُرَاد من اليدِ القُدْرَةُ^(١)؛ لأنه تعالى لا يُشَبِّهُ شَيْئًا، ولا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ^(٢).

وهذا طريقُ الأئمةِ فيما وَرَدَ عليهم من بعضهم بعضًا، فَهُمُ الراسخون في العلم بردَّ المتشابه إلى المُحَكَّم، والأخذ بما هو أَحْكَمُ وَأَسْلَمُ^(٣).

(١) هذا هو التعطيل بعينه! وكم كنت أرجو ألا يقع المؤلف في تعطيل الصفات بغرض تنزيه الله تعالى من التشبيه - زعم - إذ إنه فرَّ من التشبيه - بزعمه - فوقع في التعطيل، وكلا الأمرين خطأ عظيم، بل الواجب الإيمان بصفاته سبحانه وتعالى من اليد والرجل والسمع والبصر وغيرها من الصفات التي جاءت في كتاب الله تعالى، أو في صحيح حديث النبي عليه الصلاة والسلام، من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف ولا تمثيل.

وإنما لم أقل (ولا تأويل): لأن التأويل صار في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين بمعنى صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك، وهذا التأويل الصحيح منه: هو ما دل عليه نصوص الكتاب والسنة الصحيحة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد.

وأما التأويل في كلام الله تعالى وحديث رسوله عليه الصلاة والسلام وما عرفه الصحابة والسلف الصالح، فهو بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الخبر.

فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: هو نفس الفعل المأمور به.

كما أن التأويل في كلام كثير المفسرين كابن جرير الطبري، وغيره، هو تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا منه الحق الذي يقبل ومنه الباطل الذي يُرَدُّ. انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» ص ٢٣٠-٢٣٥ بتصرف.

(٢) فكما أنه تعالى ليس له شبيه في ذاته فليس له شبيه في صفاته؛ فكما أثبتنا ذاتًا موجودة ليس وجودها كوجودنا، فكذلك ثبت له - تعالى - صفات ليست كصفاتنا. وهذا واضح لمن تأمل!

(٣) هذا الذي زعمه المؤلف، رحمه الله وغفر لنا وله - من أن التأويل هو طريق الأئمة الراسخين في العلم، وأنهم هم الذين أخذوا بما هو أحكم وأسلم: هذا القول غير صحيح، بل هو باطل؛ بل الأحكم والأسلم هو طريق السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان الذين استعملوا جميع النصوص ولم يردوا بعضًا وأخذوا ببعض، وإنما ذلك طريق الماتريديَّة والأشعرية الذين حرفوا هذه الصفات وعطلوها إما كلية - كالجهمية الخلف - وهذا بحمد الله تعالى ليس هو كلام المؤلف كما هو ظاهر، وإما عطلوا أو فوضوا - والتفويض أحبب - أكثرها ولم يؤمنوا إلا ببعض الصفات - على خلاف بينهم في عددها - وقد بين ذلك بالإجمال والتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من أجوبته مثل ما ذكره في ١١٣/٥ - ١٢٠ من «الفتاوى»، وانظر جوابه رحمه الله عن شبه القائلين بأن مذهب الخلف أعلم =

وخامساً: إن أمور هذه الشريعة المطهرة لا بُدَّ أن يَحْتَاطَ فيها الإنسان بحَسَبِ وَسْعِهِ مِنْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ ومفسدةٍ ومنهيٍّ عنه، لا سيما في عقائده، ومصالح الإيجاب والوجوب؛ لأنَّ الأخذَ بما هو الأحسن والأفضل والأقرب للصواب والإصلاح مطلوبٌ على كل حال بنصِّ قوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (١) الآية.

﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (٢) الآية.

﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُوْرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ (٣).

ولأنَّ الإنسان لا يُثَابُ ولا يُعَاقَبُ إلا على عَقْدِهِ وفِعْلِهِ.

قال جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّمَا يُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٤)، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (٥)، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٦) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٦).

ولأنَّ المراد من التكليف تعظيمُ الربِّ تبارك وتعالى بطاعته واجتناب نَهْيِهِ (٧)، فَمَهْمَا قَدِرَ الإنسانُ على المصلحة المُجَرَّدَة عن المَفْسَدَة والشُّبُهَة والمضرة والمكروه تَعَيَّنَ عليه تحصيلها، لا سِيَّما في حق العامة وعقائدهم؛ لِبُعْدِهِمْ عن معرفة المَضَرَّة، وما فيه الصواب مِمَّا وَقَعَ فيه الخلاف.

= وأحكم، وأن مذهب السلف أسلم! في «الفتاوى» ٥/ ٨- ٢٥.

(١) سورة الزمر، آية: ٥٥.

(٢) سورة الزمر، آية: ١٨.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٤٥.

(٤) سورة الطور، آية: ١٦، وسورة التحريم، آية: ٧.

(٥) سورة النساء، آية: ١٢٣.

(٦) سورة الزلزلة، آية: ٧، ٨.

(٧) في (ن): «منهيه».

فَكُلَّمَا اخْتَمَلَ الْأَمْرُ مَحْذُورًا اخْتَطْنَا فِي حَقِّهِ، وَسَعَيْنَا فِي دَفْعِ مَحْذُورِهِ؛
خَوْفًا عَلَى الْأَعْمَالِ وَالْعُقُودِ مِنَ الْخَلَلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مَجْزِيٌّ عَلَى قَدْرِ كَسْبِهِ
وَإِكْتِسَابِهِ بِمَبَاشَرَتِهِ أَوْ تَسْبِيهِ.

والحاصل: أن الخير كله في الطاعات والتقوى، والحرمان كله في
التخالف والبلوى.

وفي الخبر الصحيح^(١): «فَمَنْ تَرَكَ الشَّبَهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ».
فإذا تمهد لك هذا التهذيب، وعلمت أوله من آخره، وَرَدَدْتَ عَقِبَهُ^(٢) عَلَى
قَابِلِهِ^(٣)، تَحَقَّقْتَ يَقِينًا، وَتَيَقَّنْتَ مُبِينًا، وَجَزَمْتَ قَطْعًا، وَاتَّبَعْتَ طَاعَةً
وَسَمِعًا، وَعَلِمْتَ أَنَّ اتِّبَاعَ هَذِهِ الْأُثْمَةِ^(٤) مِنْ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ هُوَ سَبِيلُ
الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ الْمُعْوَلُّ عَلَيْهِ فِي الدِّينِ.

وأما ما عليه أهل الطامات ممن استمدَّ^(٥) بغير الله في المهمات، فذلك هو

(١) الذي رواه البخاري في «صحيحه» - مع فتح الباري - (٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم في «صحيحه»
(١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه مرفوعاً: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ،
وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشَّبَهَاتِ، اسْتَبْرَأَ لِعَرْضِهِ وَدِينِهِ،
وَمَنْ وَقَعَ فِي الْمَشْبَهَاتِ كَرَّاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْجَمِيِّ يَوْشُكُ أَنْ يَوَاقِعَهُ، أَوْ لَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى،
أَوْ لَا إِنْ حَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ، أَوْ لَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مَضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ
فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَوْ لَا وَهِيَ الْقَلْبُ» هذا لفظ البخاري.

(٢) الْعَقِبُ: آخر كل شيء. «المعجم الوسيط» ٦١٣/٢.

(٣) الْقَابِلُ أَوْ الْمُقْبِلُ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي يُسْتَقْبَلُ. وانظر: «لسان العرب» ٥٣٩/١١. والمعنى
تدبرت كلامي وقابلته من أوله إلى آخره.

(٤) مثل الإمام مالك الذي صحَّ عنه وعن الأوزاعي - رحمهما الله تعالى - أنهما قالا عن أحاديث
الصفات: أمروها كما جاءت بلا كيف، وكذا ثبت عن الليث بن سعد، والثوري ومكحول
والزهري وغيرهم. وانظر «الفتاوى» ٣٩/٥.

(٥) طَلَبَ الْمَدَدَ وَالْعَوْنُ. وفي (ك): «امْتَدَّ». وهو صحيح أيضاً؛ لأنه من الإمداد والإغاثة.
وانظر: «ترتيب القاموس» ص ٤٠٦-٤٠٧.

المُصَابُ فِي عَقْلِهِ أَوْ مُلْقَى فِي وَهْدَةٍ مِنْ جَهْلِهِ .
 اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُودُ بِكَ مِنْ أَنْ تَجْعَلَنَا عِبْرَةً لَخَلْقِكَ ، أَوْ مِمَّنْ أَخْلَلَ بِحَقِّ مِمَّا
 لَكَ ^(١) مِنْ حَقِّكَ ، وَنَعْتَصِمُ بِكَ مِنْ أَنْ تَجْعَلَنَا مِمَّنْ : ﴿ أَعْمَلُهُمْ كَسَرِبٍ بِقِيَعَةٍ
 يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ
 سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ ^(٢) .

(١) أَي مَمْلُوكٍ لَكَ وَحَدَكَ . وانظر : «لسان العرب» (١٠/٤٩٢) .

(٢) سورة النور ، آية : ٣٩ .

الفصل الأول

في الرد على ما انتحلوه من الإفك الوخيم ، والشرك العظيم .

قال جلّ ذكره : ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (١) .

والإفك : الكذب ، كما قال جلّ ذكره : ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ (٢) في قصة الصديقة [رضي الله عنها] (٣) .

وفي الآية : ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا أَكْسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٤) .

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ﴾ (٥) الآية .
 ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلْيَسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (٦) الآية .
 إلى غير ذلك من الآيات .

فَمَنْ كَذَبَ عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ، واتخذ إلهه هَواهُ :
 ﴿وَأُولَئِكَ الْأَغْلُلُ فِيْهِ أَعْنَقِيْهِمْ﴾ (٧) ، ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ (٨) .

(١) سورة لقمان ، آية : ١٣ .

(٢) سورة النور ، آية : ١١ .

(٣) الزيادة من (ن) وزاد هناك : (وهو - ولعله يعني المؤلف - لم يترض عنها في . . .) .
 وكأنها من قِبَلِ الناسخ ، فقد وقفتُ على تعليقاتٍ سيئةٍ جدًا بحق المؤلف كما سيأتي .

(٤) سورة النور ، آية : ١١ .

(٥) سورة العنكبوت ، آية : ٦٨ .

(٦) سورة الزمر ، آية : ٦٠ .

(٧) سورة الرعد ، آية : ٥ .

(٨) سورة الأعراف ، آية : ١٧٩ .

أما قولهم: إن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات: يَرُدُّهُ^(١) قوله
جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَلَمْ يَخْلُقْكُمْ مِنْ نَارٍ مَعَالِيقٍ﴾^(٢)، ﴿أَلَمْ يَخْلُقْكُمْ مِنْ نَارٍ مَعَالِيقٍ﴾^(٣)، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾^(٤)، ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٥).

وما هو نحوه من الآيات الدالة على أنه المنفرد بالخلق والتصرف والتقدير،
ولا شراكة لغيره في شيء ما بوجه من الوجوه، فالكلُّ تحت مُلْكِهِ وقهره تصرفاً
ومُلْكاً، وإحياء وإماتة وخلقاً، وعلى هذا اندرج الأولون ومن بعدهم، وأجمع
عليه المسلمون ومن تبعهم، وفأهوا به كما فأهوا بقولهم: لا إله إلا الله.

وتمدح الربُّ تعالى بانفرادِهِ في مُلْكِهِ بآيات من كتابه العزيز، كقوله جَلَّ
ذِكْرُهُ: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٦)، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٧)، و﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ
بِقَدْرِ﴾^(٨)، ﴿ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٩)، ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ
كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(١٠)، ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾^(١١)،
﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾^(١٢)، ﴿قُلْ أَدْعُوا

(١) كذا في (ك) و(ن)، ولعل الأحسن أن يقال: (فيرده).

(٢) الآيات من ٦٠ إلى ٦٤ من سورة النمل.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٥٤.

(٤) سورة لقمان، آية: ٢٦.

(٥) سورة التوبة، آية: ١١٦، وسورة الفرقان، آية: ٢، وسورة البروج، آية: ٩.

(٦) سورة فاطر، آية: ٣.

(٧) سورة الفرقان، آية: ٢.

(٨) سورة القمر، آية: ٤٩.

(٩) سورة غافر، آية: ٦٢.

(١٠) سورة النحل، آية: ١٧.

(١١) سورة فاطر، آية: ٤٠.

(١٢) سورة فاطر، آية: ١٣.

الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ
 فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ ﴿١﴾ ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ ﴾ ﴿٢﴾ ،
 ﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴾ ﴿٣﴾ ،
 ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَبَى مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾ ﴿٤﴾ ،
 ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَسِطَ كَفْتَهُ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ
 بِبَالِغِهِ ﴾ ﴿٥﴾ ، إلى غير ذلك من الآيات التي لا تُستقصى .

فقلوه : ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ في الآيات كلها : أي من غيره تعالى ، فإنه عام
 يدخل فيه مَنْ اعتقدته مِنْ شيطانٍ ووليٍّ تستمدُّه ؛ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى نصر
 نفسه ؛ كيف يمدُّ غيره ؟ !

فهل يسلك لبیب^(٦) في أَنْ مَنْ وَصَفَ غيره تعالى في تصرفٍ أو تدبيرٍ أو
 إمدادٍ في أمرٍ مُستَقْللاً به : ماذا عليه من الفرية على ربِّه ؟ ! وقد قال جلَّ ذكره :
 ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ ﴿٧﴾ .

﴿ وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ ﴾ ﴿٨﴾ ؛ فالحيُّ هو الباقي على الدوام .

ومعنى القيوم : هو القائم الدائم بتدبير عبادِه مِنْ خَلْقِهِمْ ورزقِهِمْ وحِفْظِهِمْ
 وإمدادِهِمْ في كُلِّ آن على مَدَى الزَّمان ؛ فَإِنَّ فَيُوضَ نعمه التي لا تُحصى على

(١) سورة سبأ ، آية : ٢٢ .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٩٤ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٩٧ .

(٤) سورة الحج ، آية : ٦٢ ، ووقع في (ك) و(ن) هكذا : «إن الله هو الحق» و«الذين
 يدعون من دونه الباطل» . والتصويب من المصحف الشريف .

(٥) سورة الرعد ، آية : ١٤ .

(٦) في (ك) : «نسب» ! .

(٧) سورة البقرة ، آية : ٢٥٥ .

(٨) سورة طه ، آية : ١١١ .

خلقه لو انْقَطَعَتْ عنهم في آنٍ من الآنات ، لَمَا اسْتَقَرَّ لَهُمْ قَرَارٌ ، وَلَا اطْمَأَنَّتْ لَهُمْ دَارٌ إِلَّا فِي مَطْمُورِ الْعَدَمِ وَالْبَوَارِ ضَرُورَةً أَنَّ الْمُمَكِّنَ بِاحْتِيَاجِهِ لَا يَسْتَقِلُّ بِذَاتِهِ .

فَكَانَ فَيْضُهُ تَعَالَى مُمِدًّا لَهُ فِي كُلِّ آنٍ يَمْضِي ، وَزَمَانٍ يَمُرُّ وَيَنْقُضِي ؛ لِيَتَحَقَّقَ احْتِيَاجُهُ لِبَقَائِهِ ، فَفُيُوضُ فَضْلُهُ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْمُمْكِنِ وَصِفَاتِهِ وَكَمَالَاتِهِ مِمَّا لَا يُحِيطُ بِهَا فَلَكَ التَّعْبِيرُ ، وَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ .

وَبِالْجَمَلَةِ فَأَثَارُ فُيُوضِهِ مُتَّصِلَةٌ عَلَى الدَّوَامِ ، لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا وَجُودٌ أَخْرَامٌ .
فَلَوْلَا شُمُولُ إِمْدَادِهِ لَخَلَقَهُ ، وَتَدْبِيرُهُ أَوْطَارَهُمْ ، وَالْقِيَامُ عَلَى الدَّوَامِ بِأَحْوَالِهِمْ فِي كُلِّ آنٍ وَنَفْسٍ وَزَمَانٍ لَا نَعْدَمُوا مِنَ الْبَقَاءِ ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ لغيره تَعَالَى مِنْ مُمْكِنٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِمُمْكِنٍ ؟ !

إِنَّ هَذَا مِنَ السَّفَاهَةِ لَقَوْلُ وَخِيمٍ ، وَشِرْكٌ عَظِيمٌ ؛ فَإِنْ لَمْ يَنْتَهُ الْقَائِلُونَ عَنْ مِثْلِ مَوَاقِعِهِ ، وَإِلَّا التَّحَقُّقُ بِالَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ .

وَالْمَعْتَزِلَةُ ^(١) لَمَّا نَسَبُوا أَعْمَالَهُمْ لَأَنْفُسِهِمْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ ؛ لِأَنَّ دَأْبَ هَذَا الْقَوْلِ تَشْرِيكُ الْبَارِي فِي الْأَعْمَالِ ، وَاقْتِحَامُ وَرَطَاتِ الضَّلَالِ ، فَكَيْفَ حَالُ مَنْ كَذَبَ عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ بِهَذَا السُّؤَالِ ، وَجَعَلَهُمْ مُتَصَرِّفِينَ فِي الْأَفْعَالِ ؟ !

فَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ الضَّلَالِ ، وَأَشْنَعِ وَأَجْرَاءِ فِي الْفِرْيَةِ عَلَى الرَّبِّ وَأَبْدَعَ ^(٢) .

(١) انظر شيئاً عن أصول المعتزلة الخمسة التي بدّلوا بها دين الرسول عليه الصلاة والسلام ، فقد بنوا أصل دينهم على الجسم والعرض ، ثم تكلموا في القدر الذي يسمونه «العدل» ثم تكلموا في النبوة والشرائع والأمر والنهي والوعد والوعيد التي يسمونها «المنزلة بين المنزلتين» ثم تكلموا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وضمّنوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال .

وانظر ذلك في : «شرح العقيدة الطحاوية» ص ٣٣٢ - ٣٣٤ .

(٢) كذا في (ك) و(ن) ، ولعل الأصوب : «فهذا أقبح في الضلال وأشنع ، وأجراً في الفرية على الرب وأبدع» .

وأما القول بالتصرف بعد الممات فهو أشنع وأبدع من القول بالتصرف في الحياة.

قال جل ذكره: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾^(١)، ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتِ﴾^(٢)، ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾^(٣)، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٤)، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾^(٥)، ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾^(٦)، وفي الحديث: «إذ مات ابن آدم انقطع عمله»^(٧).

فجميع ذلك، وما هو نحوه دالٌّ على انقطاع الحس والحركة من الميت، وأن أرواحهم مُمسكة^(٨)، وأن أعمالهم منقطعة محفوظة عن زيادة

(١) سورة الزمر، آية: ٣٠.

(٢) سورة النمل، آية: ٨٠.

(٣) سورة الزمر، آية: ٤٢.

(٤) سورة آل عمران، آية: ١٨٥، وسورة الأنبياء، آية: ٣٥.

(٥) سورة المدثر، آية: ٣٨.

(٦) سورة الطور، آية: ٢١.

(٧) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» برقم (١٦٣١) بلفظ: «إذا مات الإنسان».

وكذا رواه باللفظ المذكور قريباً: أبو داود في السنن برقم ٢٨٨٠، والنسائي في «السنن الصغرى» ٢٥١/٦، والترمذي في «السنن برقم (١٣٧٦).

ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٧٨/٦، وفي «معركة السنن والآثار» ٩٧/٩ - ١٩٨ رقم ١٢٨٦٥. وقد رواه البخاري في «الأدب المفرد» رقم (٣٨)، وأحمد في «المسند» ٣٨٢/٢، وابن الجارود في «المتقى» رقم (٣٧٠).

تنبيه: لم يُعزَّه المجلوني في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» ٩٩/١ رقم (٢٧٧) لمسلم؛ وهو قصور شديد!

(٨) علّق أحدهم - ولعله الناسخ! - بقوله: «كذب!» وهذا في النسخة (ن) أما النسخة (ك) فلا يوجد فيها ذلك.

وَنُقْصَانٍ^(١).

قال جلّ ذكره: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْآبَرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ ﴿١٨﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَابٌ مَرْفُومٌ ﴿٢٠﴾ يَشْهَدُهُ الْمُرْسَلُونَ ﴿٢١﴾﴾^(٢).

والكفار كتابهم في سجين، فدلّ ذلك على أن ليس للميت تصرف في ذاته فضلاً عن غيره بحركة، وأنّ رُوحه مَحْبُوسَةٌ مَرْهُونَةٌ بعملها من خيرٍ وشرٍ. فإذا عجز عن حركة نفسه فكيف يتصرف في حقّ غيره؟!.

فالرب سبحانه وتعالى يُخَبِّرُ أَنَّهُ يُمَسِّكُ الْأَرْوَاحَ عنده، وهؤلاء الملحدون^(٣) يقولون: إنّ الأرواح مُطْلَقَةٌ مُتَصَرِّفَةٌ؟! ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾؟^(٤)، ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّلَكُمُ اللَّهُ بِهَذَا﴾؟^(٥)، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٦)؟.

وأما ما ذكروه عن فلانٍ وفلانة أنّهم رأوه بعد الموت يتصرّف، فهو من التصرفات الدجالية، والزخرفات الخيالية الشيطانية^(٧)؛ لأنّ أقوال الله معها العلم اليقيني، وغيره الشكّ، فلا يُقَابَلُ باليقين، وخبر الله لا يُقَارَنُ رَيْبٌ، ولا

(١) علق هاهنا كذلك بقوله: «هذا الرجل ينكر التنعم والعذاب في القبر!» وهذا دليل على جهل بالغ وتعصب مقيت من هذا المعلق.

(٢) ما بين حاضرتين زيادة مني حَسَبَ ما في التنزيل الحكيم: سورة المطففين، آية: ٢٠.

(٣) علق هاهنا كذلك بقوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله!» ونحن نقولها ولكن ليس على سبيل الإنكار على الموحدين كما فعل هذا المعلق!.

ويكفي أن يَعْلَمَ أمثال هذا المعلق أنه ثبت عن بعض علماء الحنفية أنّهم قالوا:

«من قال: أرواح المشايخ حاضرة تعلم، يكفر». «البحر الرائق» ١٢٤/٥.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٤٠.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٤٤.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٤٤ أيضاً.

(٧) علق أحدهم على هذا بالهامش في (ن) فقال - ويُسَرُّ ما قال! -: «قَبَّحَ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ!».

إِمَّكَانَ الْغَلَطِ، وَلَا الْوَهْمَ، وَلَا يَسَعُ^(١) الْقَلْبَ غَيْرُهُ.

مثلاً إذا علمتَ أَنَّ العشرةَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلاثَةِ، وَقَالَ لَكَ قَائِلٌ: بَلِ الثَّلاثَةُ أَكْثَرُ، بِدَلِيلِ أَنِّي أَقْلِبُ لَكَ هَذَا الْحَجَرَ ذَهَبًا، وَهَذِهِ^(٢) الْعَصَا تُعْبَأَانَا، وَقَلْبُهُمَا، وَشَاهَدْتَ ذَلِكَ مِنْهُ لَمْ تَشُكَّ فِي تَلْبِيسِهِ عَلَيْكَ، غَيْرَ أَنَّكَ تَتَعَجَّبُ فِي كَيْفِيَةِ تَخْيِيلِ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَكَ عِلْمٌ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ هَذَا الْيَقِينِ، فَلَا ثِقَةَ بِعِلْمِ اعْتِقَادِكَ لَهُ تَعَالَى، وَلَا أَمَانَ مَعَهُ، وَكُلَّ عِلْمٍ لَا أَمَانَ [مَعَهُ]^(٣) لَيْسَ بِعِلْمٍ يَقِينٍ، فَلَا تَفْتِنَنَّ بِأَقْوَالِ الْمُغْلَطَةِ؛ فَإِنَّهَا سَفْسُطَةٌ.

وَأَقْبَحُ مِنْهُ: قَوْلُهُمْ بِأَنَّ الْوَلَايَةَ لَا تَنْقُطُ عَنِ الْأَوْلِيَاءِ بِالْمَوْتِ.

نَعَمْ! فَلَهُمُ التَّصَرُّفُ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ وَرَدَّ عَلَى الْجَسَدِ، وَالرُّوحُ بَاقِيَةٌ بِخِلَافِ الثُّبُوتِ فَإِنَّهَا تَنْقُطُ بِالْمَوْتِ.

فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الطَّامَّةِ الْمَقُولَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تُؤْهِمُ فَضْلَ الْوَلَايَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ؟.

إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهَا انْقِطَاعُ الْوَحْيِ فَمُسَلَّمٌ، وَهَلْ غَيْرُ ذَلِكَ؟

لَأَنَّ الدِّينَ قَدْ تَمَّ بِمَوْتِهِمْ، فَمَنْ أَحْدَثَ شَيْئًا فِي الدِّينِ، فَهُوَ رَدٌّ، وَمِنْ الْمَرْدُودِ مَا أَحْدَثْتُمُوهُ.

وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ انْقِطَاعُ التَّصَرُّفِ عَنْهُمْ دُونَ انْقِطَاعِهِ عَنِ الْأَوْلِيَاءِ، فَهَذَا مِنَ الْبُهْتَانِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَيْسَ لَهُمْ تَصَرُّفٌ فِي حَيَاتِهِمْ فَضْلًا عَنْ مَمَاتِهِمْ بِدُونِ الْوَحْيِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٤)، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾^(٥)، ﴿إِنْ أَنْبِئُ إِلَّا

(١) فِي (ن): «وَلَا يَتَسَعُ».

(٢) فِي (ن): «وَهَذَا».

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ (ن).

(٤) سُورَةُ النُّجُومِ، آيَةُ: ٣، ٤.

(٥) سُورَةُ الْكَهْفِ، آيَةُ: ١١٠.

مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ ^(١) . فَقَوْلُهُمْ : بِمِثْلِهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْاِفْتِرَاءِ وَالْاِفْكِ .

وَأَمَّا الْأَوْلِيَاءُ فَمُبَرَّءُونَ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الْمَمَاتِ ، فَاسْتَوَىٰ أَمْرُهُمْ ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُمُ الْإِثْبَاتُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَتَصَرُّفُهُمْ بِهِ ، وَانْقِطَاعُهُ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ دُونَهُمْ ؟ !

﴿ قُلْ ۖ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ ^(٢) ؟ ، ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ ^(٤) .

فَمَنْ تَرَكَ صَرِيحَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ ، وَتَكَلَّمَ بِخَيَالَاتِ إِبْلِيسَ تَبَعَ هَوَاهُ وَأَشْرَكَ مَعَ مَوْلَاهُ .

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ ﴾ ^(٥) . فَإِنَّكَ تُمِيزُ إِيَّاكَ مِنْ هَذِهِ الطَّامَةِ ؛ فَإِنَّهَا تُشْعِرُ بِفَضْلِ الْوَلَايَةِ عَلَى الثُّبُوتِ ، وَذَلِكَ مِنَ الْإِلْحَادِ ^(٦) .

وَقَدْ صَرَّحَ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّ نُبُوءَاتِ الْأَنْبِيَاءِ لَا تَنْقُطُ لَوْ جُوبَ الْإِيمَانُ بِهِمْ ^(٧) .
وَالْمَنْسُوخُ إِنَّمَا هُوَ شَرِيعَتُهُمْ دُونَ نُبُوتِهِمْ ، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ جَمَعُوا رَبَّ الْوَلَايَةِ مَعَ

(١) سورة الأحقاف ، آية : ٩ .

(٢) سورة يونس ، آية : ٥٩ .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١١٦ ، وسورة يونس ، آية : ٦٦ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ١٠٦ .

وأقول : كم تنطبق هذه الآية على أولئك القبوريين الذين يطلبون المدد من الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ومن الأولياء ومن غيرهم ممن هم أول الذين يتبرؤون من صنيع هؤلاء الضالين المضلين ! ففسأل الله تعالى الثبات على دينه حتى نلقاه سبحانه .
(٥) سورة النجم ، آية : ٢٣ .

(٦) وكان أعظم الملحدين هو فرعون الذي اتخذ ابن عربي إماماً له في الإلحاد ، فكان يقدم نفسه على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كما هو في «الفصوص» ص ٦٢ .
وقد ردَّ عليه ردّاً قوياً العلماء والأئمة ، ومن أشهرهم شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني - رحمه الله تعالى - والشيخ العلامة إبراهيم الحلبي الذي ألف كتاباً حافلاً في الرد على «الفصوص» سماه : «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» - حققته بحمد الله تعالى - وكان الأخير قد ذكر كلام ابن العربي والرد عليه في ص ٣٥ ، ٣٦ من كتابه الأنف .

(٧) والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة جداً .

النبوة، فهم في أقصى مراتب التقوى^(١).

ونبينا صلى الله عليه [وآله]^(٢) وسلم شرعهُ باقٍ^(٣) مع نبوته وولايته.

﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(٤)؟! .

فوالله إن لم ينتهوا عن هذا الانحراف والأصاروا من أولياء الشيطان بلا خلاف .
وأما اعتقادهم بأن هذه التصرفات لهم من الكرامات، فهو من المغلطة؛
لأن الكرامة شيء من عند الله يكرم به أولياءه^(٥) وأنبياءه^(٦) لا عن قصدٍ لهم فيه،
ولا تحدي، ولا قدرة، ولا علم، كما في قضية مريم بنت عمران^(٧)، وأسيد
ابن حضير^(٨)، وأبي مسلم

(١) بخلاف ابن عربي وطائفته الذين يفضلون الولي على النبي!!

(٢) الزيادة مني، فهي أكمل في صيغة الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وعلى آله
وسلم تسليمًا كثيرًا.

ملاحظة: لكن الله أمر بالصلاة عليه وحده كما في قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا﴾^(٩) فلو تركت الزيادة لكان أحسن لأنه إنما ورد في التشهد. صالح الفوزان.

(٣) في (ن): (باقي).

(٤) سورة النساء، آية: ٧٨.

(٥) في (ن) رسمت هكذا (أولياءه)!

(٦) في (ن) رسمت هكذا (وأنبيائه)!

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّمَادَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْغُرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِمُ أَنَّى لَكَ هَذَا
قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(١٠) سورة آل عمران، آية: ٣٧.
وفي (ن) و(ك): «قضية» ولعلها «قصة».

(٨) وخبره في «صحيح البخاري» (٣٨٠٥) باب منقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر
رضي الله عنهما من حديث أنس رضي الله عنه: «إن أسيد بن حضير ورجلاً من
الأنصار خرجا في ليلة مظلمة، وإذا نور بين أيديهما حتى تفرقا ففرق النور معهما».

وروى مسلم في «صحيحه» (٧٩٦) باب نزول السكينة لقراءة القرآن حديثاً في فضل
أسيد بن حضير، وقول النبي عليه الصلاة والسلام له: «اقرأ ابن حضير» وأن الملائكة
تنزلت في مثل الظلة فيها أمثال الشرج، وقوله عليه الصلاة والسلام له: «تلك الملائكة
كانت تستمع لك، ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستتر منهم».

وأصل القصة في «صحيح البخاري» (٥٠١١) في باب فضل الكهف، لكن صرّحت =

الْخَوْلَانِي^(١)، وما هو نحو ذلك، كما ستقف عليه.

فلا يُقال: إنه من تصرّفاتهم أو يُطلق عليه ما قالوه من التصرف ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾^(٢)؛ فالمؤمنون المُخْلِصُونَ مُبرَّءون عن مثله.

وأما قولهم: ويُسْتَغَاثُ بهم في الشدائد والبلّيات، وبهممهم تنكشف المهمّات؛ فهذا أقبح مما قبله وأبدع، وأفطع في الأسماع وأشنع؛ لمصادرتة قوله جلّ ذكره: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ إِنَّهُ مَعَ اللَّهِ؟﴾^(٣)، ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؟﴾^(٤)؟ ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾^(٥)، ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾^(٦)، ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾^(٧)، ﴿قُلِ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ؟﴾^(٨)، ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٩)، وما هو نحو ذلك من الآيات؛ فإنه جلّ ذكره^(١٠)

= رواية البخاري برقم (٥٠١٨) بأنه كان يقرأ سورة البقرة، وحمل الحافظ ابن حجر ذلك على التعدد «فتح الباري» ٩/ ٥٧.

(١) انظر شيئاً من أخباره فيما أورده الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» ٤/ ١٤-٧.

(٢) سورة المجادلة، آية: ٢.

(٣) سورة النمل، آية: ٦٢.

(٤) سورة الأنعام، آية: ٦٣.

(٥) سورة الأنعام، آية: ٦٤.

(٦) سورة النحل، آية: ٥٣.

(٧) سورة الإسراء، آية: ٥٦.

(٨) سورة الزمر، آية: ٣٨.

(٩) سورة الأنعام، آية: ١٧.

(١٠) في (ن): (ذلك)!

قَرَّرَ أَنَّهُ الْكَاشِفُ لِلضَّرِّ لَا غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ الْمُتَعَيِّنُ لِكَشْفِ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبِ، وَأَنَّهُ الْمُتَفَرِّدُ لِإِجَابَةِ^(١) دُعَاءِ الْمُضْطَرِّينَ لَا غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ الْمُسْتَعَاثُ لَذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ، فَهُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِذَلِكَ، فَإِذَا تَعَيَّنَ هُوَ جَلَّ ذِكْرُهُ خَرَجَ غَيْرُهُ مِنْ مَلِكٍ، وَنَبِيٍّ، وَوَلِيٍّ، وَغَيْرِهِ، كَمَا فُسِّرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ^(٢)﴾ الْآيَةَ، بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهَا: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾^(٣) يَبْنَعُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أَلْوَسِيلَةً^(٤)﴾ الْآيَةَ؛ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَسْتَطِيعُونَ كَشْفَ ضَرٍّ أَحَدٍ؛ فَكَيْفَ بغيرِهِمْ مِمَّا هُوَ أَدْنَىٰ^(٥) مِنْهُمْ؟!

ولكن: ﴿وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ يَحْدِلْهُ وِلْيَا مُرْشِدًا﴾^(٦).
فِيَاكَ ثُمَّ يَاكَ! ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾^(٧).

وفي حديث ابن عباس [رضي الله عنهما]^(٨): «كُنْتُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^(٩)» وسلم، فقال: «يَا غُلَامُ! احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرِّخَاءِ يَعْرِفَكَ فِي الشَّدَّةِ، إِذَا سَأَلْتَ فَسَأَلَ اللَّهُ، وَإِذَا اسْتَعْنْتَ فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ الْعِبَادَ لَوْ اجْتَمَعُوا أَنْ يَنْفَعُوكَ بِمَا لَمْ يَكْتُبَهُ اللَّهُ لَكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا أَنْ يَضُرُّوكَ بِمَا لَمْ يَكْتُبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ،

(١) في (ن): (لا إجابة).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم: ٥٦.

(٣) ما بين حاصرتين أسقطها ناسخ (ن) من الآية.

(٤) سورة الإسراء، آية: ٥٧.

(٥) في هامش (ن) علّق ذلك الجاهل بقوله: «أُثْبِتَ لَهُمُ الدِّنَاءُ! حَسْبُهُ اللَّهُ!!»، وهذا يقطع بتعصب هذا المعلق؛ وذلك واضح لكل منصف.

(٦) سورة الكهف، الآية: ١٧.

(٧) سورة الشعراء، آية: ٢١٣.

(٨) في هامش (ن) أيضًا: «ولم يترضَ هو عنه في رسالته». قلت: لعله نسي، فهل ذلك مما يَسْتَوْجِبُ نَقْمَتَكَ عَلَيْهِ!

(٩) الزيادة مني، وهي كذلك في جميع الرسالة.

لم يقدروا على ذلك، جَفَّتِ الْأَقْلَامُ وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ؛ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ لِلَّهِ بِالرَّضَا فِي الْيَقِينِ فَأَفْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَالْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا^(١)، وَلَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ» رواه الترمذي^(٢)، وغيره^(٣).

(١) في هامش (ن) زَعَمَ المعلق أن عبارة (وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا) مكررة، وهو زعمٌ باطل! (٢) حديث صحيح: رواه الترمذي في «السنن» (٢٥١٦) بإسنادٍ جيد إلى قوله: وطويت الصحف. (٣) مثل: الإمام أحمد في «المسند» (٢٩٣/١، ٣٠٣، ٣٠٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢٤٣، ١١٤١٦، ١١٥٦٠، ١٢٩٨٨، ١٢٩٨٩).

ومثل: أبي نعيم في «حلية الأولياء» (٣١٤/١)، وفي «أخبار أصبهان» (٢٠٤/٢) وكذا رواه البيهقي في «الآداب» رقم (١٠٧٣)، وأبو القاسم البغوي في «حديث علي بن الجعد» (٣٤٤٥)، والحاكم في «المستدرک» ٣/٥٤١ - ٥٤٢ وصححه!، والبغوي في «تفسيره» ٢/١٢٢، ١٢٣، والبيهقي - أيضًا - في «شعب الإيمان» ٢٧/٢ رقم (١٠٧٤)، وفي ١/٢١٦، ٢١٧ رقم (١٩٥)، وفي «الأسماء والصفات» ١/١٣٥، ١٣٦، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» ٢/٥٣٠، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٢٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (٣١٦، ٣١٧، ٣١٨)، وعبد بن حميد في «المسند» كما في المنتخب منه برقم (٦٣٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٤٥)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٥٥٦)، والآجري في «الشریعة» رقم (٣٢٤)، (٣٢٥)، والعقيلي في «الضعفاء» ٣/٥٣، والفريابي في «القدر» ١٥٣ - ١٥٨: كلهم روه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا من طرق مختلفة كما بين ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص ١٦١)، وقال: أصح الطرق كلها طريق حنش الصنعاني التي خرَّجها الترمذي، كذا قال ابن منده وغيره.

ثم ذكر ابن رجب شواهد للحديث من رواية علي وأبي سعيد الخدري، وسهل بن سعد، وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم، فقال: «وقد روي عن النبي ﷺ أنه وصى ابن عباس بهذه الوصية من حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن سعد، وعبد الله بن جعفر، وفي أسانيد كلها ضعف. وذكر العقيلي أن أسانيد الحديث كلها لينة، وبعضها أصلح من بعض، وبكل حال فطريق حنش التي خرَّجها الترمذي حسنة جيدة».

قال علي رضا: الزيادة في آخر الحديث وهي: «فإن استطعت...» إلخ لم أجد ما يقويها في طرق الأحاديث ولا في شواهده فهي ضعيفة، ولهذا تعجبت من تصحيح =

وَمَا قِيلَ^(١) مِنْ أَنَّهُ يُجُوزُ الاسْتِغَاثَةُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ ؛ فَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ
التَّبَرُّكُ بِذِكْرِهِمْ ، وَالتَّوَسُّلُ بِهِمْ^(٢) بِإِمْدَادِ مِنْهُمْ .
فَإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ فِي شَأْنِكَ مِنْ مُغَالَطَةِ إِخْوَانِكَ !
اللَّهُمَّ ! طَهِّرْنَا مِنْ مَعَرَّةٍ ذَلِكَ ، وَأَعِزَّنَا مِنْ إِيْهَامٍ مَا فِيهِ الْمَهَالِكُ .
وَالاسْتِغَاثَةُ تَجُوزُ فِي الْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ الْعَادِيَّةِ مِنَ الْأُمُورِ الْحِسِّيَّةِ فِي قِتَالِ
أَوْ إِدْرَاكِ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ وَنَحْوِهِ ، كَقَوْلِهِمْ :
يَا لَزِيدٍ ! يَا لِقَوْمِي !^(٣) يَا لِّلْمُسْلِمِينَ ! كَمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ بِحَسَبِ
الْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ بِالْفِعْلِ .
أَمَّا الاسْتِغَاثَةُ بِالْقُوَّةِ وَالتَّأْثِيرِ أَوْ فِي الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ مِنَ الشَّدَائِدِ كَالْمَرَضِ ،
وَخَوْفِ الْغَرَقِ ، وَالضُّيْقِ ، وَالْفَقْرِ ، وَطَلَبِ الرِّزْقِ ، وَنَحْوِهِ ؛ فَمِنْ خَصَائِصِ اللَّهِ
فَلَا يُذَكَّرُ فِيهَا غَيْرُهُ .

= الحاكم لها؛ إذ تعقبه الذهبي بقوله: (القداح قال أبو حاتم: متروك - والآخر يعني
ابن خراش - مختلف فيه، وعبد الملك لم يسمع من ابن عباس فيما أرى).
وأما قوله: (ولن يغلب عسر يسرين) فلا أصل له في هذا الحديث فيما وقفت
عليه، وكأنه من أوهام المؤلف، والله أعلم. وقد رمز لضعف هذا الأخير الألباني
في «ضعيف الجامع» (٤٧٨٤).

(١) هذا القول لم يقل به إلا أمثال الشُّبكي، والبكري، وغيرهما من أصحاب الأهواء
والبدع أو من خُلص القُبُورِيَّةِ الْجَهْلَةِ!!

(٢) الصحيح في هذه المسألة - كما هو في كتب علماء السلف وأئمة الدين - أنه لا
يجوز التوسل بِذَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا يُجُوزُ التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِمْ -
فِي حَيَاتِهِمْ لَا بَعْدَ مَمَاتِهِمْ - أَوْ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَى، أَوْ بِالْأَعْمَالِ
الصَّالِحَةِ لِلْإِنْسَانِ الْمُتَوَسِّلِ. وكل هذه الْأَنْوَاعُ مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ
صَحِيحِ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.
وسَيَأْتِي بَيَانُ مَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مَوْلَفَاتٍ.

(٣) فِي (ن): (يَالِقَوْمَ).

قال جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُ﴾^(١)، فَنفَى دُعَاءَ غَيْرِهِ؛ فَتَعَيَّنَ انْفِرَادُهُ بِهِ فَأَعْقَدَ عَلَى مِثْلِهِ، وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ ضَلَّ بِعَقْلِهِ: ﴿إِذِ الْأَغْلُلُ فِيَّ آغْنَتْهُمْ وَأَسْلَسِلُ يُسْحَبُونَ﴾^(٢) فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ^(٣) ﴿٧٢﴾.

وَأَمَّا كَوْنُهُمْ يَأْتُونَ قُبُورَهُمْ وَيَتَادُونَهُمْ فِي قَضَاءِ الْحَاجَاتِ، مُسْتَدِلِّينَ [عَلَى]^(٣) أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ كَرَامَاتٍ؛ فَهَذَا إِنْ كَانَ مَجِئُهُمْ^(٤) لِأَجْلِ الدُّعَاءِ عِنْدَ قُبُورِهِمْ، وَالتَّوَسُّلِ بِهِمْ فَلَا بَأْسَ^(٥)؛ كَمَا تَوَسَّلَ عُمَرُ بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٦)؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ فِي أَمَاكِنِ أَهْلِ الصَّلَاحِ فِيهِ الْفَلَاحُ^(٧).

وَأَمَّا كَوْنُهُمْ مُعْتَقِدِينَ التَّأثيرَ مِنْهُمْ، وَأَنَّ لَهُمُ التَّصَرُّفَ فِي قَضَاءِ حَاجَاتِهِمْ

(١) سورة الإسراء، آية: ٦٧.

(٢) سورة غافر، آية: ٧١، ٧٢.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من (ك).

(٤) في (ك): «مجيئهم».

(٥) بَلْ هُوَ ذَرِيعَةٌ لِلشَّرِّ، وَطَلَبُ الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ؛ وَيَكْفِي فِي رَدِّهِ أَنَّهُ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَأْتِي إِلَى الْقَبْرِ الشَّرِيفِ - فَضلاً عَنْ الْقُبُورِ الْآخَرِ - لِلدُّعَاءِ عِنْدَهَا وَالتَّوَسُّلِ بِأَصْحَابِهَا!

(٦) العجب من المؤلف كيف خلط أو سوَّى بين المختلفين! فهل توسل عمر بدعاء العباس رضي الله عنهما هو من قبيل التوسل والدعاء عند القبور؟! اللهم لا.

(٧) بل هو خلاف الفلاح! فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» - قال الراوي: يُحَذَّرُ مَا صَنَعُوا. ثم قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً: رواه البخاري برقم (٤٣٥) ومسلم برقم (٥٣١) (٢٢).

ويا أسفئ! ثم يا أسفئ! على حال كثير من متأخري هذه الأمة في أكثر البلاد الإسلامية كتركيا ومصر وسوريا وغيرها من البلاد الإسلامية الذين عكسوا هذا التحذير إلى ما يشبه الترغيب فيما حذر منه عليه الصلاة والسلام!!.

كما تَعَلَّمَهُ جَاهِلِيَّةُ الْعَرَبِ وَالصُّوفِيَّةُ الْجُهَالُ^(١)، وينادونهم، وَيَسْتَنْجِدُونَ بهم؛ فهذا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَحْيَاءَ إِذَا انْتَفَى عَنْهُمْ التَّصَرُّفُ - كما مرَّ آنفًا - فكيف يثبت للأَمْوَاتِ؟! .

قال جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾^(٢)، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾^(٣)، فَهَلْ عَلَى قَوْلِ اللَّهِ اسْتِذْرَاكٌ؟! فإن الله تعالى أخبر بأنَّ أهل القبور لا تَسْمَعُ، ولو فُرِضَ السَّمَاعُ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ. وفي التنزيل: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾^(٤).

فإنَّه تعالى شَبَّهَ مَنْ لَا يُصْغِي إِلَى الْحَقِّ مَعَ سَمَاعِهِ كَالْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ بِجَامِعِ عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ.

وتقدَّم قريباً ما فيه الكفاية مِنْ هذه الدَّرَايَةِ.

وأمَّا ما ذكروه من تصرُّفِ الْأَرْوَاحِ، فَهُوَ مِنَ الْأَقْوَالِ الْقَبِيحِ^(٥)؛ لِأَنَّ الرُّوحَ

(١) وهل كان الصوفية يوماً من دهرهم علماء تحتاج الأمة إلى علومهم؟! .

(٢) الآية: ﴿فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ من سورة الروم (٥٢) فقد ذكرها المؤلف دون الفاء.

(٣) الآية ٢٢ من سورة فاطر.

وقد أُلِفَ العلامة الآلوسي كتاباً حافلاً قيماً بعنوان: «الآيات البينات على عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات» حققه المحدث الألباني حفظه الله.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٣٦.

(٥) وقد قال فقهاء الحنفية: (من قال: أرواح المشائخ حاضرة تَعَلَّمْ، يَكْفُرُ). انظر: البحر الرائق (١٢٤/٥)، والفتاوى الرشيدية (٢٠٢٥١)، وأحسن الفتاوى ٣٦/١. كما قالوا: (من ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاده ذلك كفر). انظر: البحر الرائق ٢/٢٩٨، ورد المختار ٢/٤٦٧، والفتاوى الخيرية ١٧/١، والفتاوى الرشيدية ١٨٢، ٢٠٢.

وقد أُلِفَ النيلوي - من الحنفية المعاصرة - كتاباً جيداً يشبه في مضمونه كتاب العلامة الآلوسي الذي تقدم ذكره، سماه: (الكتاب المسطور في الجواب عن سماع الموتى وتسكين الصدور) ردَّ به على أحد غُلَاةِ القُبُورِيةِ.

لَا تَسْتَقِيلُ بِدُونِ جَسَدِهَا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] ^(١) فِي خِصَامِ الرُّوحِ مَعَ الْجَسَدِ مِنْ أَنَّهَا بِهِ مَشَتْ، وَبِهِ عَقَلَتْ، وَبِهِ بَطَشَتْ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ ^(٢) وَغَيْرُهُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ ذَكَرَهُ: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ بِجُودِلٍّ عَنْ نَفْسِهَا﴾ ^(٣).

وفي الحديث: «إِذَا حُضِرَ» ^(٤) الْمُؤْمِنُ، أَتَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ، يَقُولُونَ: اخْرُجِي رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً عَنْكَ، إِلَى رَوْحٍ وَرِيحَانٍ، وَرَبِّ غَيْرِ غَضْبَانٍ، فَتَخْرُجُ كَأَطْيَبِ رِيحِ الْمِسْكِ، حَتَّى يَأْتُوا بِهِ أَبْوَابَ السَّمَاءِ، يَقُولُونَ: مَا أَطْيَبَ هَذِهِ الرُّوحُ! فَيَأْتُونَ بِهِ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَسْأَلُونَهُ: مَاذَا فَعَلَ فُلَانٌ؟ فَإِذَا قَالَ: مَا أَتَاكُمْ؟! قَالُوا: ذُهِبَ بِهِ إِلَى أُمِّهِ الْهَآوِيَةِ... الحديث ^(٥): رواه الترمذي ^(٦)، وَغَيْرُهُ ^(٧) فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَرْوَاحَ لَا تَدْرِي مَا لِلْأَحْيَاءِ، وَمَا عَلَيْهَا.

(١) الزيادة من (ن).

(٢) صاحب «التفسير» و«التذكرة» وهو أشعري خالص ينتقص أهل الحديث!!

(٣) في (ك): «يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تَجَادُ عَنْ نَفْسِهَا» - بدون اللام -، وفي (ن): «يَوْمَ تَجَادُلُ كُلُّ نَفْسٍ عَنْ نَفْسِهَا»! والتصويب من المصحف الشريف - سورة النحل، آية: ١١١.

(٤) أي إِذَا حَضَرَ الموتُ ونزل به. انظر: «المعجم الوسيط» ١/ ١٨٠، ١٨١، وقد جاء بهذا اللفظ أي: حضره الموت في رواية ابن حبان (٣٠١٣).

(٥) وتماه: «وإن الكافر إذا احتضر أتته ملائكة العذاب بمسح، فيقولون: اخرجي ساخطة مسخوطاً عليك إلى عذاب الله عز وجل، فتخرج كأنتن ريح جيفة حتى يأتون به باب الأرض، فيقولون: ما أنتن هذه الريح! حتى يأتون به أرواح الكفار». (٦) هذا وهم من المؤلف رحمه الله، فالذي أخرج هذا الحديث إنما هو النسائي الذي رواه في «السنن الصغرى» ٨/ ٨، ٩، وفي «السنن الكبرى» ٦٠٣/ ١.

(٧) مثل ابن حبان الذي صححه في كتابه ٧/ ٢٨٣ - ٢٨٥ رقم ٣٠١٣، ٣٠١٤، وكذلك صححه الحاكم في «المستدرک» ١/ ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ووافقه الذهبي، وأقرهما الألباني، وفيه نظر كما سيأتي. انظر: «الصحيحة» (١٣٠٩). وقد ذكر الحاكم الاختلاف في إسناد، وعقب بقوله: هذه الأسانيد كلها صحيحة، وأقره =

= الذهبي كما تقدم.

ورجح أبو حاتم الرازي رواية هشام على رواية همام لأن الأول أحفظ. «علل الحديث» ٣٥٣/١ - ٣٥٤ رقم ١٠٤٤.

قال علي رضا: إلا أن في القلب من عننة قتادة شيئاً، لكن أصل الحديث عند مسلم من طريق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يُصعدانها...» أخرجه في «صحيحه» برقم (٢٨٧٢) ومن هذا الوجه رواه أبو بكر المروزي في كتاب الجنائز عن شيخ مسلم به. انظر: «إتحاف السادة» ٤٠٢/١٠. لكن ليس في هذه الطريق الصحيحة قوله: «فيأتون به أرواح المؤمنين...».

ثم وقفت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - على طريق أخرى عن أبي هريرة عند البزار في «مسنده» - كشف الأستار ٤١٣/١ - ٤١٤ برقم (٨٨١٤) قال: حدثنا سعيد بن بحر القراطيسي، ثنا الوليد بن القاسم، ثنا يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة - أحسبه رفعه - قال: «إن المؤمن ينزل به الموت...» الحديث، وفيه: «فأتاه أرواح المؤمنين فيستخبرونه عن معارفهم من أهل الأرض، فإذا قال: تركت فلاناً في الدنيا، أعجبهم ذلك، وإذا قال: إن فلاناً قد مات قالوا: ما جيء به إلينا...».

وإسناده حسن، سعيد بن بحر القراطيسي لم يعرفه الهيثمي - رحمه الله - في «مجمع الزوائد» ٥٢/٣. وزعم حبيب الرحمن الأعظمي أنه في طبقة: سعيد بن محمد القراطيسي ذكره السمعاني وابن الأثير، فليحجروا! وأقول: قد حرّرت - بتوفيق الله - فوجدت أنه ليس الذي أوماً إليه الأعظمي، وإنما هو سعيد بن بحر أبو عثمان، وقيل: أبو عمرو القراطيسي، قال الخطيب: كان ثقة. «تاريخ بغداد» ٩٣/٩.

والوليد بن القاسم: وثقه أحمد، وضعفه ابن معين، وقال ابن قانع: صالح، وتناقص فيه ابن حبان. «التهذيب» ٣٢١/٤ - ٣٢٢. وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة، وروى عنه ثقة، فلا بأس به. قلت: وهو كذلك هاهنا، فسعيد ثقة، ويزيد بن كيسان ثقة يخطيء قليلاً عندي. وانظر: «التهذيب» ٤٢٦/٤. فقول الحافظ فيه: صدوق يخطيء، مما لا ينبغي! «التقريب» (٧٨١٩). ولهذا أنصفه الذهبي قليلاً؛ فقال: حسن الحديث. «الكاشف» (٦٣٥١).

وهكذا حال الوليد، فإنه حسن الحديث على التحقيق، فالحديث صحيح بهذه الطريق قطعاً ثم وقفت - بحمد الله تعالى - على شاهد موقوف له حكم الرفع. رواه ابن المبارك في «الزهد» برقم (٤٤٣) ص ١٤٩ من رواية أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: =

وقد قال جلّ ذكره: ﴿فَيَمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾^(١) أي: فلا يرُدُّهَا، وتبقى عنده، وينقطع تعلُّقُها عن الأحياء، وتصرفها في الأبدان.

[ورد]^(٢) عن ابن عباس [رضي الله عنهما]^(٣): «إن في ابنِ آدمِ نفسًا وروحًا مثلُ شعاعِ الشمسِ، فالنفسُ هي التي بها العقلُ والتَّمييزُ، والروحُ هي التي بها النفسُ والحركة، فيُتَوَفَّيانِ عندَ الموتِ، ويَتَوَفَّى النفسُ وَحْدَهَا عِنْدَ النَّوْمِ، وذلك قوله جلّ ذكره: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾^(٤) الآية.

فإن قيل: عذابُ القبرِ وثوابه ثابت للروح والبدن، فيلزمُ الاتصالُ بينهما بعد الموت؟!.

قلنا: ذلك حقٌّ، والإيمان به واجب، وهو من الغيب، واتصالُ ذلك لا يَعْلَمُ كَيْفِيَّتُهُ إِلَّا الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ قُدْرَةَ اللَّهِ وَعَجَائِبَ تَذْيِيرِهِ، وَغَرَائِبَ صُنْعِهِ لَمْ يَسْتَخِفْ عَنْ قَبُولِ

= «إذا قبضت نفسُ العبد تلقاه أهل الرحمة من عباد الله كما يلقون البشير في الدنيا، فيقبلون عليه ليسألوه؛ فيقول بعضهم لبعض: أنظروا أخاكم حتى يستريح...» الأثر، وهو صحيح الإسناد على ما يظهر، وكان المحدث الألباني قد أعله بالانقطاع في «الصحيحة» ٢٦٤/٦، ثم صحح إسناده برقم (٢٧٥٨).

(١) سورة الزمر، الآية: ٤٢.

(٢) الزيادة من «ك» ولعل الأصوب (وَوَرَدَ).

(٣) الزيادة من «ن».

(٤) سورة الزمر، الآية: ٤٢. والأثر هذا لم أقف عليه مسندًا في «تفسير ابن أبي حاتم» المطبوع ٣٢٥٢/١٠. وقد عراه السيوطي لابن المنذر وابن أبي حاتم بلفظ: «نفس وروح بينهما شعاع الشمس، فيتوفى الله النفس في منامه ويدع الروح في جسده وجوفه يتقلب ويعيش، فإن بدا لله أن يقبضه قبض الروح فمات أو أخر أجله رد النفس إلى مكانها من جوفه».

الإيمان [به] ^(١) لَأَنَّ لِلنَّفْسِ نَشَأَتْ، وهي في كُلِّ نَشَأَةٍ تُشَاهِدُ صُورًا تَقْتَضِيهَا تلك النشأة؛ فكما أنها تشاهد في المنام صورًا لا تُشَاهِدُهَا في اليَقَظَةِ؛ كذلك تُشَاهِدُ في حَالِ انْخِلَاعِهَا عن البدن أمورًا لم تكن تُشَاهِدُ في الحياة؛ فَإِنَّ الأَعْمَالَ القَبَاحَ، والصفاتِ المُهْلِكَاتِ قد تَنَقَّلَبُ مُؤْذِيَاتٍ وَمُؤْلِمَاتٍ في النفس عند الموت، فَيَكُونُ آلاَمُهَا كآلامِ لَدَغٍ ^(٢) الحَيَاتِ والعَقَارِبِ مِنْ غَيْرِ وَجُودِ ذلك، كما تُشَاهِدُ مِنَ النَّائِمِ شَيْئًا يَدْعُرُهُ ^(٣)، وَيَرَاهُ، وَيَتَأَلَّمُ بِهِ، وَيَنْزَعِجُ مِنْهُ كَحَيَّةٍ لَدَغَتْهُ ^(٤)، وَأَنْتَ تَرَاهُ سَاكِئًا لِحَيَّةٍ عِنْدَهُ، فَكَذَلِكَ الْعَذَابُ يُحْصَلُ وَأَنْتَ لَا تَرَاهُ، فَسَلِّمْ تَسَلِّمْ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي سَاحَةِ النَّدَمِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ حُكْمَ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ مِنَ الدُّنْيَا، حَتَّى إِنَّ نِصْفَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْهَا؛ فَهَذَا مِنَ الْخَبْطِ ^(٥) وَالسَّفْسَطَةِ ^(٦).

وفي الحديث: «مَنْ مَاتَ قَامَتْ قِيَامَتُهُ» ^(٧)، وَالْقِيَامَةُ: يَوْمٌ لَا آخِرَ لَهُ؛

(١) الزيادة من «ك».

(٢) في «ك» و«ن»: «لَدَغٌ» بالذال المعجمة أو المنقوطة، وهو تصحيف، والصواب: لدغ بالذال المهملة.

(٣) دَعَرَهُ يَدْعُرُهُ دَعْرًا: خَوْفَهُ وَأَفْرَعُهُ. «المعجم الوسيط» ٣١٢/١.

(٤) في «ك» و«ن»: «لَدَغَتْهُ» بالذال المعجمة، والصواب «لَدَغَتْهُ» بالذال المهملة،

يقال: لَدَغَتْهُ الْحَيَّةُ لَدَغًا: عَضَّتْهُ. «المعجم الوسيط» ٨٢١/١.

(٥) يُقَالُ: فُلَانٌ يَخْبِطُ خَبْطَ عَشْوَاءَ: يَأْتِي مَا يَأْتِي بِجَهَالَةٍ وَبِغَيْرِ تَبَصُّرٍ. «المعجم الوسيط» ٢١٦/١.

(٦) السَّفْسَطَةُ: قِيَاسٌ مُرَكَّبٌ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ، والغرض منه إفحام الخصم وإسكاته. «المعجم الوسيط» ٤٣٣/١.

(٧) لَا يَصِحُّ مَرْفُوعًا: وَقَدْ بَحِثْتُ عَنْهُ فَوَجَدْتُهُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ» - زَهْرُ الْفَرْدُوسِ - ١٥١/١ مِنْ طَرِيقِ عَنَسَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَادَانَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ؛ فَاعْبُدُوا اللَّهَ كَأَنَّكُمْ تَرَوُهُ وَاسْتَغْفِرُوهُ كُلَّ سَاعَةٍ». وَعَنَسَةُ مَتْرُوكٌ، رَمَاهُ أَبُو حَاتِمٍ بِالْوَضْعِ. «التقريب» (٥٢٤١).

وَمُحَمَّدُ بْنُ زَادَانَ: مَتْرُوكٌ. «التقريب» (٥٩١٩). فَهُوَ مُوَضَّوعٌ بِهَذَا السَّنَدِ. وَمَنْ =

فكيف يُتَصَوَّرُ نَصْفُهُ؟! .

وَيَقُولُونَ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ افْتِرَاءَاتِ الْإِفْكِ بِمَا لَيْسَ لِلْعَقْلِ نَاصِرٌ، وَلَا لِلْأَعْدَاءِ كَاسِرٌ.

وفي قوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(١): كِفَايَةُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ عَاقِلٍ؛ لِأَنَّ الرُّوحَ مِنْ عَالَمِ الْأَمْرِ التَّكْوِينِيِّ الْحَاصِلِ مِنْ غَيْرِ مَادَّةٍ، فَهِيَ مِنْ جَنْسٍ مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ؛ فَتَكُونُ مِنَ الْأَسْرَارِ الْخَفِيَّةِ الَّتِي لَا يَحُومُ حَوْلَهَا عَقُولُ الْبَشَرِ، وَلَا تُذَكِّرُهَا الصُّورُ.

وإِنَّ الْمُمَكِّنَ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ هَذَا الْقَدْرُ، وَتَوَقَّفَ عَنْهُ خَيْرُ الْبَشَرِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ]^(٢) فَكَيْفَ لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ التَّصَرُّفُ بِمَا أَرَادُوهُ، وَأَنْ أَرْوَاهُ أَشْيَاخَهُمْ مُتَصَرِّفَةً، وَإِذَا قَضَى اللَّهُ حَاجَةً لَهُمْ نَصَبُوا الْمَشَايخَ رَايَاتٍ، وَعَدَّوْا لَهُمْ كَرَامَاتٍ! وَهَذَا مِنْ زُخْرَفَاتِ الشَّيْطَانِ لِلْإِنْسَانِ.

قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ تَقَيَّضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾^(٣) وَإِنَّهُمْ لَيَصْدُونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^(٤)، ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُؤْمِنُهُمْ

= هذا الوجه رواه الدليمي أيضًا ٣٠/١ بلفظ: «أكثرُوا ذَكَرَ الْمَوْتِ فَإِنْ ذَلِكَ تَمَحِيصٌ لِلذُّنُوبِ وَتَزْهِيدٌ فِي الدُّنْيَا، الْمَوْتِ الْقِيَامَةِ وَالْمَوْتِ الْقِيَامَةِ». وَقَدْ ضَعَفَهُ جَدًّا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فَقَالَ: (قُلْتُ: عَنِيسَةُ وَشَيْخُهُ وَاهِيَانُ).

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْوَاهِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَابْنُ لَآلٍ كَمَا فِي إِتْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَقِينَ ١١/٩. وَرَوَاهُ الْعَسْكَرِيُّ بِإِسْنَادٍ مُوضُوعٍ كَذَلِكَ، كَمَا قَالَ الزَّبِيدِيُّ فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ. وَرَوَى مُوَقُّفًا عَلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَقُولُونَ: الْقِيَامَةُ! الْقِيَامَةُ!، وَإِنَّمَا قِيَامَةُ الرَّجُلِ مَوْتُهُ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْهُ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَدِهِ حَتَّى الْآنَ، وَلَمْ يَسْقِهِ كَامِلًا السَّخَاوِيُّ فِي «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ» (١١٨٣) لِنَظَرِ فِيهِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي (الْكُنَى) لِلدُّوَلَايِ ج ٢/ص ٨٩ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مُوَقُّفًا.

(١) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، آيَةُ: ٨٥.

(٢) الزِّيَادَةُ مَتَّى.

(٣) سُورَةُ الزُّخْرَفِ، الْآيَتَانِ: ٣٦، ٣٧.

وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢﴾ ﴿١﴾.

فَمَنْ اعتَقَدَ أَنَّ لغيرِ اللهِ مِنْ نَبِيِّ أَوْ وَلِيِّ أَوْ رُوحٍ أَوْ غيرِ ذلكِ في كَشْفِ كُرْبَةٍ أَوْ قَضَاءِ حَاجَةٍ تَأثيرٌ؛ فَقَدْ وَقَعَ في وَادِي جَهْلٍ خطيرٍ، فهو على شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ السَّعِيرِ .
وَأَمَّا كَوْنُهُمْ مُسْتَدِلِّينَ على أَنَّ ذلكَ منهم كَرَامَاتٌ، فَحَاشَا لَهِ أَنْ تَكُونَ أَوْلِيَاءُ اللهِ بهذه المِثَابَةِ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِمْ أَنَّ دَفْعَ الضَّرِّ، وَجَلْبَ النَّفْعِ مِنْهُمْ كَرَامَةٌ؛ فهذا ظَنُّ أَهْلِ الْأَوْتَانِ - كما أَخْبَرَ الرَّحْمَنُ -: ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ ^(٢) شَفَعْتُونَا عِنْدَ اللَّهِ ﴿٣﴾ ﴿٣﴾ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴿٤﴾ ﴿٤﴾ ﴿٥﴾.

وَأَمَّا أَهْلُ الْإِيمَانِ، فَلَيْسَ لَهُمْ غَيْرُ اللَّهِ دَافِعٌ، وَمِنْهُ تَحْصُلُ الْمَنَافِعُ .
قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ بَلْ إِلَهُهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ ﴿٦﴾ ﴿٦﴾، ﴿ أَلَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾ ^(٧) ﴿٧﴾.

فَإِنَّ ذِكْرَ مَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ النَّفْعُ وَلَا دَفْعُ الضَّرِّ مِنْ نَبِيِّ وَ ^(٨) مَلِكٍ وَوَلِيِّ وَغَيْرِهِمْ على وَجْهِ الْإِمْدَادِ مِنْهُ إِشْرَاكَ مَعَ اللَّهِ؛ إِذْ لَا قَادِرَ على الدَّفْعِ غَيْرُهُ، وَلَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُهُ.

نَعَمْ! ذِكْرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الدَّعَاءِ على وَجْهِ التَّوَسُّلِ بِهِمْ؛ كَقَوْلِهِ:

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٠.

(٢) في «ك» و«ن»: «هم»، والصواب «هؤلاء».

(٣) سورة يونس، الآية: ١٨.

(٤) ما بين حاصرتين ساقط من «ك» و«ن».

(٥) سورة الزمر، الآية: ٣.

(٦) سورة الأنعام، الآيتان: ٤٠، ٤١.

(٧) سورة يس، الآية: ٢٣.

(٨) في «ن»: «أو»، وما أثبتته موافق لما في «ك».

نسألك يا الله! بمحمدٍ وآله، ونحو ذلك، لا بأس به^(١).

وأما^(٢) الطلبُ منهم على وجهِ التأثيرِ والشفاعةِ اللازمةِ فمنِ اعتقادِ أهلِ الأوثان، كما مرَّ بيَّانهُ مرَّةً بعدَ أخرى.

فمنِ اعتقدَ أنَّ جلبَ المنافعِ، ودفعَ المضارِّ من غيرِ الله أو ممَّنْ أشركه مع الله؛ فقد افترى في دينه فريةً ما مثلها بليَّةٌ.

وسَيأتيك: أنَّ الكرامةَ لا تحدِّي فيها، ولا هي عن قصدٍ حتى تكون من تصرُّفاتهم^(٣).

وفي التنزيل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَلَايْتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤)، ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾^(٥).

فهذا خطابٌ لأَكْبَرِ رُسُلِ الله، فكيف بغيره من أولياء الله؟!.

ولكن: ﴿مَنْ أَخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٦).

(١) بل هو من التوسل الممنوع، ولا دليل عليه صحيح أصلاً، وكل ما روي فيه من أحاديث أو آثار فهي موضوعة أو واهية، وقد بين ذلك المحققون من علماء الأمة رحمهم الله تعالى، فانظر: «تلخيص كتاب الاستغاثة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وله أيضاً: «التوسل والوسيلة». وللمحدث الألباني كتاب في التوسل، وللأستاذ محمد نسيب الرفاعي كتاب آخر بعنوان: «التوصل إلى حقيقة التوسل»، وكلها مفيدة في هذا الباب.

(٢) في «ن»: «وأن»، والتصويب من «ك».

(٣) لشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب قيم حول هذا الموضوع عنوانه: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان».

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٥٠.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٨.

(٦) سورة الجاثية، الآية: ٢٣.

وَأَمَّا مَنْ قَرَّرَ رَهْمَ عَلَى ذَلِكَ مِمَّنْ ادَّعَى الْعِلْمَ^(١)، وَأَمَدَّهُمْ بِمَسَائِلَ وَفَتَاوَى وَرَسَائِلَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ زَعْمِهِ الْمُرْتَبِّ، أَوْ جَهْلِهِ الْمُرْكَبِ، أَوْ مِنْ فَسَادِ سِرِّهِ أَوْ مِنْ خَبَلٍ فِي عَقْلِهِ أَوْ مِنْ تَعَصُّبِهِ لِحُصْمِهِ وَقَعَ فِي سُوءِ فَهْمِهِ أَوْ مِنْ حَسَدِهِ لِلْأَقْرَانِ أَخَذَ يُسْفِسُطُ فِي الْبُرْهَانِ بِقَالَ فُلَانٌ، وَأَفْتَى فُلَانٌ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْخَلَلِ وَمَدَحَصِ^(٢) الزَّلَلِ، وَتَرَكَهَ مَا فِي هَذَا الشَّانِ مِنْ هِدَايَةِ الْقُرْآنِ الَّذِي تَبَيَّنَ بِنُصُوصِهِ الْمُتَرَقِّقَةِ عَنْ دَرَجَةِ التَّأْوِيلِ: إِيضَاحِ السَّبِيلِ، وَانْكَشَفَ بِهِ الْحِجَابُ عَنِ الْعُقُولِ، وَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا فِيهِ مِنَ الْمُنْقُولِ، وَأَقَامَ اللَّهُ بِهِ الْأَدْلَةَ عَلَى الْهِدَايَةِ، وَأَرَشَدَ الْمُتَّقِينَ^(٣) لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّرَايَةِ.

فَهَلْ تَسْتِنِدُّ إِلَى غَيْرِهِ الْأَفْكَارُ مَعَ وَضُوحِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَسْرَارِ؟! أَفِي عُقُولِهِمْ جَنَّةٌ؟ أَمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةٌ؟

فَوَاللَّهِ! لَقَدْ تَلَحَّصَ فِيهِ الصَّوَابُ، وَتَمَيَّزَ بِهِ الْقِسْرُ مِنَ اللَّبَابِ! ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾^(٤).

وَقَدْ قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَإِنْ طُغِيَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^(٥)، ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٦)، ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾^(٧).

(١) كثير من أصحاب الأهواء في قديم الدهر وحديثه، خلص الله المسلمين من شرورهم.

(٢) أي مزلق الزلل: من دحض رجله دحضا، أي زلقت. «المعجم الوسيط» ٢٧٣/١.

(٣) في «ن»: «للمتقين».

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٨.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١١٦.

(٦) سورة يوسف، الآية: ١٠٣.

(٧) سورة يوسف، الآية: ١٠٦.

﴿إِنْ يَنْتَعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾^(١)،
 ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾^(٢)؛
 فَهَلْ يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَسْتَمِدَّ بغيرِ اللَّهِ فِي الشَّدَائِدِ، أَوْ يَنْتَصِرَ بغيرِهِ، وَيَتَرَجَّى مِنْهُ
 الْفَوَائِدُ مَعَ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَمَنْ يُحِبُّ الْمَضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾^(٣)، وقوله: ﴿صَلِّ
 مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُ﴾^(٤)؟! فَهَلْ يَحُومُ^(٥) حَوْلَ ذَلِكَ مَنْ اسْتَضَاءَ بِمَنَارِ الْقُرْآنِ؟! أَوْ
 يَنْطِقُ بِمِثْلِهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ الْوَاحِدِ الْمَنَّانِ!؟

فَمَا زَعُمُ مَنْ أَقْتَى بِجَوَازِ ذَلِكَ؟^(٦)، فَهَلْ عَلَى قَوْلِ اللَّهِ اسْتِذْرَاكَ؟! كَلَّا
 وَاللَّهِ مَا هُمْ فِيهِ إِلَّا فِي إِنْضَاجِ بِلَا ضِرَامٍ^(٧) وَاسْتِسْمَانُ ذَاتِ أَوْرَامٍ^(٨) ﴿أَعْمَلَهُمْ
 كَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾^(٩)، ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ
 صَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمَا
 كَسَبُوا﴾^(١٠)، ﴿أَعْمَلَهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا
 كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾^(١١)، ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِمَخْلَقَتِكُمْ
 كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِمَخْلَقِهِمْ وَخِضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَٰئِكَ

(١) سورة النجم، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٧٠.

(٣) سورة النمل، الآية: ٦٢.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٦٧.

(٥) أي يقترب من حَامِ حَوْلِ الشَّيْءِ. «المعجم الوسيط» ١/ ٢١٠.

(٦) في (ن): (بجوابه ذاك).

(٧) الضَّرْمُ والضَّرَامُ: هو اشتعال النار. «المعجم الوسيط» ١/ ٥٣٩.

(٨) يقال: وَرَمَ ضَرْعُ النَّاظَةِ: انتفخ من المرض. وانظر: «الوسيط» ٢/ ١٠٢٧.

(٩) سورة النور، الآية: ٣٩.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٢٦٤.

(١١) سورة إبراهيم، الآية: ١٨.

حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٩﴾ ﴿١﴾،
 ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ
 ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٥﴾﴾ ﴿٢﴾،
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ بَعْرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا
 مُهْتَدِينَ ﴿١١﴾﴾ ﴿٣﴾، ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ
 وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٢﴾﴾ ﴿٤﴾.

فَيَحْمُومُونَ ﴿٥﴾ حول الهدى، وينكرون مواقع الردى، بل ويتخذونها
 مسارحاً أنظارهم، ومطارح أفكارهم، كأنهم مستضيئون بما لا ضياء في
 زنده ﴿٦﴾، ولا حاصل في نقده.

وورد في الحديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً من الناس، ولكن يقبض
 العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهلاً، فسئلوا،
 فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»: رواه البخاري ﴿٧﴾ ومسلم ﴿٨﴾، والترمذي ﴿٩﴾.

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٦.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٥) أي يقتربون ولا يصيبون الهداية مع ذلك.

(٦) الرُّند: هو العود الأعلى الذي تقدح به النار، والأسفل هو: الرُّنْدَة. «المعجم
 الوسيط» ٤٠٢/١.

(٧) «صحيح البخاري» (١٠٠، ٧٣٠٧) - فتح الباري -.

(٨) «صحيح مسلم» (٢٦٧٣).

(٩) «سنن الترمذي» (٢٦٥٣): كلهم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً به. ورواه
 أيضاً: ابن ماجه (٥٢)، والدارمي (٧٧/١)، وأحمد (١٦٢/٢، ١٩٠، ٢٠٣)،
 والطيالسي (٢٢٩٢)، وابن عبد البر في «جامع العلم» (١٤٨/١، ١٤٩، ١٥٠،
 ١٥١)، والبلغوي في «شرح السنة» ٣١٥/١ - ٣١٦، وابن حبان (٤٥٧١، ٦٧١٩)،
 وابن أبي شيبه في «المصنف» ١٧٧/١٥، وغيرهم.

وَذَكَرَ عُلَمَاءُ الْعَقَائِدِ أَنَّ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِحُدُودِ الْإِعْتِقَادِ: أَنْ يُبَالِغَ الْمُؤْمِنُ فِي التَّحَاشِي عَمَّ فِيهِ نُقْصَانٌ فِي حَقِّ الرَّحْمَنِ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (١)، فَإِنَّهُ تَعَالَى رَبُّ إِحْبَاطِ الْأَعْمَالِ عَلَى مَا يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ الْوَقَارِ فِي خِطَابِ الْمُخْتَارِ [صلى الله عليه وآله وسلم] (٢) فَكَيْفَ فِي خِطَابِ الْجَبَّارِ - جَلَّ شَأْنُهُ - بَأَنْ يُشْرِكَ مَعَهُ غَيْرُهُ فِي الْإِمْدَادِ، وَيُقَرَّرُ لِلنَّاسِ هَذَا الْإِعْتِقَادَ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَحْذُورِ، وَالْمَعْنَى الْمَهْجُورِ، مِمَّنْ حَدَّ (٣) عَنِ الْحَقِّ وَغَوَى (٤)، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشَوَاءَ (٥)، وَبَاءَ (٦) بِسُوءِ الْمُتَقَلِّبِ وَاتَّصَفَ بِالْجَهْلِ الْمُرْكَبِ. وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ:

إِذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي وَلَمْ تَكُ بِالذِّي يُسْأَلُ مَنْ يَدْرِي فَكَيْفَ إِذَا تَدْرِي
وَمِنْ عَجَبِ الْأَيَّامِ أَنَّكَ لَا تَدْرِي وَأَنْتَ لَا تَدْرِي بِأَنَّكَ لَا تَدْرِي
فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَكْثَرْتَ التَّقْرِيعَ (٧)، وَشَدَّدْتَ التَّشْنِيعَ، وَكَرَّرْتَ الْمَلَامَ فِي هَفْوَةٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا الْخَطَرَ فَلَا هَذَا الْقَدَرُ؟!

أَجِيب: بَأَنَّ مَنْ هَامَ (٨) فِي مَرَامِهِ، وَمَارَسَ الْفَنَّ بِغَيْرِ رَامِهِ (٩)، اسْتَحَقَّ الصَّفْعَ؛ فَضْلًا عَنِ الْقَرْعِ!

(١) سورة الحجرات، الآية: ٢.

(٢) الزيادة مَنِي.

(٣) أي مال عن الحق. «المعجم الوسيط» ٢١٠/١.

(٤) أي ضلَّ ضلالاً بعيداً أو أَمَعَنَ فِي الضَّلَالِ. «الوسيط» ١/٦٦٧.

(٥) هي الناقصة التي بعينها سوء، فهي تخبط بيدها. «الوسيط» ١/٦٠٣. وقد رسمت في «ك» و«ن»: «عشوى».

(٦) أي رَجَعَ. «الوسيط» ١/٧٥.

(٧) أي الضرب من قَرْعَ الشَّيْءِ إِذَا ضَرَبَهُ. «المعجم الوسيط» ٢/٧٢٨.

(٨) أي اضْطَرَبَ وَتَحَيَّرَ. «الوسيط» ٢/١٠٠٤.

(٩) أي بغير طلب وممارسة لذلك الفن المطلوب: يقال: رَامَ يروم رَوْماً وَمَرَامًا. وانظر: «القاموس المحيط» - ترتيبه - ص ١٤٤١.

إِذِ الْكَلَامُ السَّلِيمُ، أَوْ الْكَلِيمُ - أَيْ الْمَسْمُومُ أَوْ الْمَجْرُوحُ - عِنْدَ الْأَخْيَارِ،
أَخْزَى مِنْ دُخُولِ النَّارِ، وَعِنْدَ الْأَحْبَابِ أَمْرٌ مِنْ ضَرْبِ الرِّقَابِ .
وَإِذَا ضَاقَ الْخِنَاقُ، تَمَزَّقَتِ الْأَعْنَاقُ .
وَمِنْ شِعْرِهِمْ :

اعْدُدْ لِحُسَادِكَ ضَرْبَ السَّلَاحِ وَأُورِدِ اللَّوَامَ سُمْرَ الرِّمَاحِ
لَا سِيَّما وَهَلَكَ الْمَقَامُ أَبَدِيٌّ، وَعَذَابُهُ سَرْمَدِيٌّ^(١) .

فَيَنْبَغِي لِكُلِّ ذِي لُبٍّ أَنْ يَتَزَكَّى بِالنَّظَرِ الدَّقِيقِ، وَيَتَعَلَّى بِهَمَّتِهِ إِلَى ذِرْوَةِ
التَّحْقِيقِ، وَيَتَحَاشَى عَنْ أَقْوَالِ ذَوِي الْجَهْلِ وَخِصَالِهِمْ، وَيَتَرَقَّى فِي مَعَارِجِ
أُولِي الْفَضْلِ وَظِلَالِهِمْ؛ لِأَنَّ دَابَّ أَهْلِ الْجِدَالِ انْعِكَاسُ الْأَحْوَالِ فِي الْقِيلِ وَالْقَالِ .
وَقَدْ بَيَّنَّتْ لَكَ الْمَرَامُ فِي الْأَحْكَامِ، وَصَفَّيْتُ مَا عَكَّرُوهُ مِنْ شَرِّ خَيْرِ الْأَنَامِ .
وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ :

أَنْعَى^(٢) إِلَى الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ شَرَعَتُهُ كَادَتْ تَزُولُ مِنَ الْجُهَالِ لِلْعَدَمِ
فَإِتْقَانُ الْإِيقَانِ فِي ذَا الْبَابِ، هُوَ لُبُّ اللَّبَابِ^(٣) .

فَشُدَّ نِطَاقَكَ^(٤) بِالْأَقْوَى، وَتَسْرِبَلْ^(٥) بِرِدَاءِ التَّقْوَى، وَتَتَوَجَّجْ بِالْبُرْهَانِ
الْأَضْبَطِ، وَحَصِّنْ سِرِّكَ بِمَا هُوَ الْأَحْوَطُ .

(١) أي دائم لا ينقطع . «المعجم الوسيط» ٤٢٨/١ .

(٢) نَعَى فَلَانًا: أي أذاع خبر موته . «المعجم الوسيط» ٩٣٦/٢ .

(٣) لُبُّ الشَّيْءِ: خَالِصُهُ وَخِيَارُهُ . وَاللُّبَابُ: جَمْعُ لُبٍّ، والمراد به الْعَقْلُ . «الوسيط»
٨١١/٢ .

(٤) أي: شُدَّ حِزَامُكَ بِقُوَّةٍ . والمراد: التمسك بهذه العقيدة النقية من كل شائبة من
شوائب الشرك ودعاء الأموات وكل ما سوى الله تعالى . وانظر: «المعجم الوسيط»
٩٣١/٢ .

(٥) أي تَغَطَّى ولبس السَّرْبَالَ، وهو القميص أو ما يستر الجسم . وانظر كذلك:
«المعجم الوسيط» ٤٢٥/١ .

فَهَذَا هُوَ نَيْلُ الْهَنَاءِ^(١)، وَبُلُوغُ الْمُنَى^(٢)، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ، وَهُوَ الْهَادِي إِلَى الْإِتْقَانِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُمْ أَثْبَتُوا لِلْأَوْلِيَاءِ - بِزَعْمِهِمْ - الْإِخْبَارَ عَنِ الْغَيْبِ بِطَرِيقِ الْكَشْفِ بِلَارِيبٍ، أَوْ بِطَرِيقِ الْإِلْهَامِ، أَوْ مَنَامٍ^{(٣)؟}!

فَيَقَالُ: الْغَيْبُ مَصْدَرٌ وَصِفٌ بِهِ الشَّيْءُ الْغَائِبُ مُبَالَغَةً فِي تَحْقِيقِ غَيْبِيَّتِهِ. وَهُوَ مَا غَابَ عَنِ الْحِسِّ وَالْعَقْلِ غَيْبَةً كَامِلَةً، بَحِثْ لَا يُدْرِكُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ابْتِدَاءً بِطَرِيقِ الْبَدَاهَةِ.

وَهُوَ قِسْمَانِ:

أ - قِسْمٌ نَصَبَ اللَّهُ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِيمَانُ؛ كَالصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَحْوَالِهِ مِنَ الْبَعْثِ وَالتُّشُورِ وَالْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ:

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٤)، وَمَا هُوَ نَحْوُهُ.

ب - وَالْقِسْمُ الثَّانِي - مِمَّا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ - وَهُوَ قِسْمَانِ:

١ - قِسْمٌ مَضَى. ٢ - وَقِسْمٌ مُسْتَقْبَل.

فَالْمَاضِي: يُمْكِنُ الْإِعْلَامُ بِهِ مِنْ تَارِيخٍ^(٥) وَخَبَرٍ جَنِيِّ^(٦) وَنَحْوِهِ، كَمَا

(١) أَيُّ: الْهَنَاءُ، وَهُوَ الْأَمْرُ الْهَنِيءُ الْمُسَرُّ السَّائِغُ. «المعجم الوسيط» ٩٩٦/٢.

(٢) جَمْعُ أُمْنِيَةٍ أَوْ مُنْيَةٍ، وَهُوَ كُلُّ مَرْغُوبٍ مَحْبُوبٍ. وانظر: «الوسيط» ٨٨٩/٢. وقد رسمت في «ك» و«ن»: «الْمُنَا».

(٣) أَيُّ بِطَرِيقِ مَنَامٍ مَرْغُومٍ لِيَغِيْهِمْ وَضَلَالِهِمْ.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٣.

(٥) أَيُّ مِنْ أَخْبَارٍ تَارِيخِيَّةٍ تَقْرَأُ أَوْ تَسْمَعُ أَوْ تَنْقُلُ.

(٦) مَعَ كَوْنِ الْمُسْلِمِ مَأْمُورًا بِعَدَمِ تَصْدِيقِهِمْ، وَإِلَّا لَصَارَ مِنْ إِخْوَانِ الشَّيَاطِينِ وَالْكُفَّانِ. وَفِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلُ بَيِّنَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، خَلَاصَتُهُ أَنَّ تَصْدِيقَهُمْ فِي كُلِّ مَا يَخْبُرُونَ بِهِ مَعَ التَّعْظِيمِ لِلْمَسْئُولِ فَهُوَ حَرَامٌ، وَإِنْ كَانَ لَامْتِحَانَهُمْ وَابْتِحَارَ بَاطِنِهِمْ مَعَ =

يُنْبِئُ عَنْهُ حَدِيثٌ: «حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» رواه البخاري^(١)، وغيره^(٢).
والمستقبل: مُخْتَصَّصٌ به تعالى، وهو المراد بقوله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾^(٣) وما هو نحوه من الآيات.

فهذا مما لا قائل به في الإسلام لا بطريق كشف ولا غيره؛ لأن الإجماع مُنْعَقِدٌ على أنه تعالى هو الْمُتَصَرِّفُ بالخوارق؛ لأنه الْخَالِقُ، وهو الْمَخْصُوصُ بِعِلْمِ الْغَيْبِ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لاختصاصِ الْمَقْدُورَاتِ الْغَيْبِيَّةِ به تعالى مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ؛ فَلَا شَرِيكَ لَهُ مِنْ أَحَدٍ فِي ذَلِكَ.

قال جَلَّ ذِكْرُهُ لِأَفْضَلِ خَلْقِهِ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾^(٤).

فإذا نفى الله النفع والضّرَّ والغيب عن نَفْسِ نَبِيِّهِ، فَأَنَّى يَكُونُ ذَلِكَ لغيره؟! .
نَعَمْ مَا أَذِنَ به لرسوله بِالْوَحْيِ الْمُنَزَّلِ فَهُوَ خَبَرٌ عَنِ اللَّهِ لَا عَنْ غَيْرِهِ؛ لَأنَّه

= وجود ما يميز به بين صدقهم من كذبهم فهذا جائز، واستدل له شيخ الإسلام بخبر أبي موسى الأشعري أنه أبطأ عليه خبر عمر - رضي الله عنهما - وكان هناك امرأة لها قرين - أي صاحب من الجن، فسأله عنه فأخبره أنه ترك عمر يسم إبلاً للصدقة. وهذا رأي العلامة الشيخ ابن عثيمين في مجموع فتاويه ٢٩٠/١ - ٢٩١. وأما اللجنة الدائمة للإفتاء فترى أن سؤال الجن وتصديقهم فيما يقولون هو من الشرك؛ لأنه استمتاع بالجنّي نظير استمتاع الإنسي له بتعظيمه ولجؤه إليه في تحقيق رغبته. اهـ. وهذا الجواب أقوى عندي، والله أعلم. «فتاوى اللجنة الدائمة» ٤٠٧/١ - ٤٠٩، وسيأتي بيان ما في استدلال شيخ الإسلام ابن تيمية بأثر عمر عند تخريج أثر: «يا سارية الجبل».

(١) «صحيح البخاري» (٣٤٦١).

(٢) مثل الترمذي (٢٦٦٩)، وأحمد (٢٠٢/٢، ٢١٤، ١٥٩)، وابن أبي شيبة (٧٦٠/٨)،

وابن حبان (٦٢٥٦)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٩.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٨٨.

وَكَيْلٌ عَنِ اللَّهِ فِي قَوَاعِدِ دِينِهِ، وَإِثْبَاتِ يَقِينِهِ. وَإِخْبَارُهُ بِذَلِكَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ وَهِيَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ بَوَحْيِهِ، فَلَا دَخَلَ لغيره في مثلها.

والكرامة ليست مِنْ هذا الباب؛ لأنها مِنْ إظهارِ التَّكْرِيمِ^(١) لِأَهْلِ تَقْوَاهُ بدونِ الإِذْنِ لَهُمْ، وَدُونِ التَّحَدِّي، وَالْقَصْدِ مِنْهُمْ، كَمَا سَتَقِفُ عَلَيْهِ.

وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغَيْبِ - [يَجْتَنِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ] الْآيَةِ^(٢) - مُخْتَصٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ طَرِيقَهُ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ لَهُمْ لَا لِغَيْرِهِمْ. قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٣) إِلَّا مَنْ أَرَضَى مِنْ رَسُولٍ^(٤).

فَكَانَ غَيْرُ الرَّسُولِ مَحْجُوبًا عَنْ مِثْلِهِ، وَقَدْ انْسَدَّ بَابُ الرِّسَالَةِ بِمَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَأَلِهِ]^(٥) وَسَلَّم، فَانْقَطَعَ خَبَرُ الْغَيْبِ، فَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٦) وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ^(٧)، ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٨)، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾^(٩)، ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾^(١٠)، ﴿إِنَّا اللَّهُ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١١) وَمَا هُوَ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْمُتَرَقِّيةِ عَنْ دَرَجاتِ التَّأْوِيلِ بِضُرُورِيَّاتِ الْعُقُولِ، وَبِمَا فِيهَا مِنَ التَّأَكِيدِ وَالتَّنْفِي

(١) فِي «ك»: «التَّكْرَم»، وَالمُثَبِّتُ مِنْ «ن».

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، الْآيَةُ: ١٧٩.

(٣) سُورَةُ الْجِنِّ، الْآيَتَانِ: ٢٦، ٢٧.

(٤) الزِّيَادَةُ مَتْنِي.

(٥) سُورَةُ النَّمْلِ، الْآيَةُ: ٦٥.

(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، الْآيَةُ: ١٧٩.

(٧) سُورَةُ الْجِنِّ، الْآيَةُ: ٢٦.

(٨) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، الْآيَةُ: ٥٩.

(٩) سُورَةُ يُونُسَ، الْآيَةُ: ٢٠.

(١٠) سُورَةُ فَاطِرٍ، الْآيَةُ: ٣٨.

عَنْ غَيْرِهِ، وَالْإِثْبَاتِ لَهُ، وَبِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمِبَالِغَةِ فِي الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ وَلِيُّ الْعِلْمِ بِالْغَيْبِ، وَأَنَّهُ مُخْتَصَّ بِه دُونَ خَلْقِهِ، وَأَنَّهُ دَلَّ بِالتَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ عَلَى تَحْقِيقِ تَفَرُّدِهِ بِهِ، وَأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْ غَيْرِهِ، وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ مِنْ وَظَائِفِ الرُّسُلِ .

قال جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (١) الآية ، ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ (٢) ، وَقَدْ خُتِمَتِ الرِّسَالَةُ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم ، فَانْسَدَّ بَابُ الْغَيْبِ بِمَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم .

وَالْوَلِيُّ إِنْ أَخْبَرَ بِالْغَيْبِ ، قُلْنَا لَهُ : بِمَا لَكَ هَذَا ؟ أَهُوَ مِنْ إِلَهَامِكَ ؟ أَوْ مِنْ كَشْفِ أَخْلَامِكَ ؟ فَإِنَّ طَرِيقَ الْغَيْبِ : الْوَحْيُ بِالْمَلَكِ أَوْ بِإِشَارَتِهِ ، فَلَا يَدْخُلُهُ الْإِلَهَامُ ، وَلَا الْمَنَامُ مِنْ غَيْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِن أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ (٣) ، ﴿ وَمَا (٤) أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا يَكْمُرُ إِنِّي أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ (٥) ، ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ (٦) .

وَمَا رَوَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم مِنَ الْغَيْبِ ، فَهُوَ مِنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ بِالْمُشَافَهَةِ مَعَ حِفْظِهِ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَمِنْ خَلْفِهِ ، وَمِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَشُبْهَةٍ .

(١) سورة آل عمران، الآية : ١٧٩ .

(٢) سورة الشورى، الآية : ٥١ .

(٣) سورة الأنعام، الآية : ٥٠ .

(٤) في «ك» و«ن» : «قل لا»، والتصويب من المصحف الشريف .

(٥) سورة الأحقاف، الآية : ٩ .

(٦) سورة لقمان، الآية : ٣٤ .

كما قال جلّ ذكره: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٣٦﴾ إِلَّا مَن أَرَضَىٰ مِّن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿٣٧﴾﴾^(١)؛ فَهُوَ مَعْصُومٌ مِن كُلِّ وَجْهٍ بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

وَأَنَّ الْإِلَهَامَ مِنْ غَيْرِهِ مَمْنُوعُ التَّكَلُّمِ بِهِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ رَجْمِ الْغَيْبِ لِعَدَمِ تَيَقُّنِهِ مِنْهُ، بَعْدَ عِصْمَتِهِ؛ فَلَا يَحِلُّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ فِي مُسْتَقْبَلٍ، وَلَوْ تَكَلَّمَ بِهِ عَنْ قَصْدٍ ثَبَتَ فَسْقُهُ، وَخَرَجَ عَنْ دَائِرَةِ التَّقْوَى، فَضْلًا عَنِ الْوِلَايَةِ، كَمَا أَخْبَرَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ﴾^(٢) أَيْ فَتَفَحَّصْهُ^(٣) ثُبُوتَ خَبَرِهِ.

وَهَذَا الْخَبَرُ أَصْلُهُ مِنْ رَجْمِ الْغَيْبِ، فَيَثْبُتُ بِهِ فَسْقُهُ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِلْمٍ مُحَقَّقٍ. وَإِنْ اعْتَقَدَ حَقِيقَتَهُ كَفَرُ بِمُصَادَرَةِ التَّصَوُّصِ الْقَاطِعَةِ. وَمَنْ اعْتَقَدَهُ مِنْهُ: أَشْرَكَ بِاللَّهِ، فَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْإِلَهَامُ مِنَ الْوَحْيِ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾^(٤) الْآيَةُ؟ ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾^(٥) الْآيَةُ؟ قُلْنَا: هَذَا بِحَسَبِ مَا اقْتَضَاهُ الطَّبَعُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا.

وَوَحْيِ الْغَيْبِ مِنْ مُقْتَضَى التَّنْزِيلِ لَا الْإِلَهَامَ [فَتَسْمِيَّتُهُ مِنْ بَابِ الْمُجَازَفَاتِ]^(٦).

فَإِنْ قِيلَ: فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي . . .»^(٧)،

(١) سورة الجن، الآية: ٢٦.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٦.

(٣) وفي قراءة حمزة والكسائي وخلف: «تَبَيَّنْهُ». «المُتَبَيَّنُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ».

(٤) سورة النحل، الآية: ٦٨.

(٥) سورة القصص، الآية: ٧.

(٦) ما بين حاصرتين ساقط من «ن»، واستدرسته من «ك».

(٧) حديث صحيح. رواه الحاكم في "المستدرک" ٤/٢ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «ليس من عمل يقرب إلى الجنة إلا أمرتكم به، ولا عمل يقرب إلى النار =

= إلا قد نهيتكم عنه، لا يستبطن أحد منكم رزقه. إن جبريل عليه السلام ألقى في روعي: أن أحدًا منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس، وأجملوا في الطلب، فإن استبطأ أحد منكم رزقه فلا يطلبه بمعصية الله؛ فإن الله لا يئالُ فضله بمعصية». وفي سنده انقطاع وجهالة؛ فإن سعيد بن أبي أمية الثقفي لم أعرفه، وهو يروي عن يونس بن بكير، وهذا ليس بالشيباني؛ فإن هذا الأخير متأخر جدًا من الطبقة التاسعة، بينما الراوي في هذا الإسناد يروي عن ابن مسعود! والعجب من الذهبي كيف سكت عن انتقاد هذا الإسناد؟! وأرجح أن هذا التخليط من سعيد بن أبي هلال، فإنه كان قد اختلط! وقد رواه البغوي في «شرح السنة» ٣٠٣/١٤، ٣٠٤، ٣٠٥ من طريق أخرى مدارها على مجهول كذلك، مع وجود انقطاع أيضًا. ومن هذا الوجه أخرجه: القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥١).

ثم رواه الحاكم ٤/٢ من حديث جابر مرفوعًا، وليس فيه قوله: «إن جبريل نفث في روعي» والباقي بنحوه، وفيه عنعنة أبي الزبير، وليست الرواية عنه من طريق الليث بن سعد، وقد صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. ومن هذا الوجه المدلس رواه القضاعي برقم (١١٥٢).

ثم رواه الحاكم ٤/٢، والبيهقي في «الكبرى» ٢٦٤/٥ - ٢٦٥، وأبو نعيم في «الحلية» ١٥٦/٣، ١٥٧، ١٥٨/٧ من طريقين عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعًا به دون قوله: «إن روح القدس»، والباقي بنحو الحديث الأول. وهكذا رواه ابن حبان في «صحيحه» ٣٢/٨ برقم (٣٢٣٩) وصححه الأرنؤوط على شرط مسلم، وفيه نظر؛ لأن سعيد بن أبي هلال قد حكى الساجي عن أحمد أنه اختلط، وهو من هذا الوجه عند البيهقي في «الشعب» (١٠٥٠٥)، لكن طريق أبي نعيم خالية من هذا المختلط، إلا أن فيه إسحاق بن سنان، فإن لم يكن محرفًا، فإني لم أقف له على ترجمة.

ثم حمدتُ الله تعالى أن وفقني لمعرفته، فإذا هو محرف فعلاً، والصواب: إسحاق ابن بُنان الأنماطي، ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣٩٠/٦، ٣٩١، ونقل عن الدارقطني أنه قال: ليس به بأس، وفي رواية: ثقة؛ فالحمد لله. والراوي عنه محمد بن المظفر حافظ ثقة، دافع عنه ابن حجر أمام من رماه بالرفض. «لسان الميزان» ٣٧٨/٥، ٣٧٩، وبهذا تأكدنا بحمد الله تعالى من صحة هذا الإسناد، =

أَيُّ : فِي نَفْسِي ، بِمَعْنَى الْإِلْهَامِ لِلْكَلامِ ؟ ! .

قُلْتُ : إِلْهَامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتِ بِالْوَحْيِ الْمُنَزَّلِ ؛ لِلْقَطْعِ بِعِصْمَتِهِ ، وَحِفْظِهِ ، فَلَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى . حَتَّى قَالُوا : إِنَّ اجْتِهَادَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم مِنَ الْوَحْيِ الثَّابِتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرَّرُ عَلَى الْخَطَأِ ؛ فَهُوَ كَالْإِلْهَامِ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَى مِثْلِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْغَيْبَ الْمُسْتَقْبَلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِرُسُلِهِ ، وَقَدْ خُتِمَتِ الرِّسَالَةُ بِمَوْتِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم ، فَلَيْسَ لغيرِهِ الْإِخْبَارُ بِهِ .

وَعَلَى تَقْدِيرِ إِلْهَامِهِ فَهُوَ مِنْ رَجْمِ الْغَيْبِ بِالظَّنِّ وَالْحَرَصِ ، وَذَلِكَ مَعْدُودٌ مِنَ الْكُذْبِ .

وَهَلْ بَعْدَ خَبَرِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) : أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْغَيْبِ

= وهو ما لم أَسْبِقُ إِلَيْهِ - فيما أُرَعم ؛ حَتَّى مِنْ قَبْلِ الْمَحْدَثِ الْأَلْبَانِيِّ حَفْظَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا السَّنَدِ بِشَيْءٍ . « فقه السيرة » ص ٩٦ .
ثُمَّ رَأَيْتُهُ حَفْظَهُ اللَّهُ قَدْ تَعَرَّضَ لِإِسْنَادِهِ فَوَصَلَ إِلَى مَا وَصَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ صِحَّةِ السَّنَدِ فِي « الصَّحِيحَةِ » ٢١٠ / ٦ ، ٢١١ ، فَحَمَدًا لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ ، وَأَسْأَلُهُ الْمَزِيدَ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ حَدِيثَ جَابِرٍ مَرْفُوعًا فِي « السَّنَةِ » (٤٢٠) وَفِيهِ عَنْ عَنَنَةَ ابْنِ جَرِيحٍ ، وَأَبِي الزَّيْبَرِ ، وَلَمْ يَشِرْ لِهَذِهِ الطَّرِيقِ الْأَلْبَانِيِّ مَعَ كَوْنِهِ هُوَ الَّذِي حَقَّقَ « السَّنَةَ » حَفْظَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَدْ رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي « شَرْحِ السَّنَةِ » (٤١١٠) مِنْ حَدِيثِ الْمَطْلَبِ مَرْسَلًا ، وَلَمْ يَشِرْ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ - وَلَا لِغَيْرِهَا مِنْ رَوَايَاتِ الْبَغَوِيِّ - الْمَحْدَثِ الْأَلْبَانِيِّ رِعَاةَ اللَّهِ وَعَافَاهُ . وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ أَيْضًا ، وَعَنْ حَذِيفَةَ ، وَالْإِسْنَادُ عِنْدَهُمَا ضَعِيفٌ أَيْضًا . وَرَاجِعُ تَخْرِيجِ الْأَلْبَانِيِّ ، فَإِنِّي لَا أُرِيدُ تَسْوِيدَ الصَّفَحَاتِ بِمَا أَفَاضَ فِيهِ رِعَاةَ اللَّهِ .
وَالْخِلَاصَةُ : أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ دُونَ لَفْظِ : « إِنَّ جَبْرِيلَ نَفَثَ . . . » ، فَإِنَّهَا حَسَنَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِرَوَايَةِ أَبِي أَمَامَةَ وَمَرْسَلِ الْمَطْلَبِ وَرَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) سُورَةُ لَقْمَانَ ، الْآيَةُ : ٣٤ .

(٢) سُورَةُ يُونُسَ ، الْآيَةُ : ٢٠ .

إِلَّا مَنْ أُصِيبَ فِي عَقْلِهِ أَوْ أُلْقِيَ فِي وَهْدَةٍ مِنْ جَهْلِهِ؟! .

وَأَيْنَ هَذَا مِنَ التَّقْوَى ، فَضْلاً عَنِ الْوَلَايَةِ؟! .

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ غَيْبِ الْأَوْلِيَاءِ وَغَيْبِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَالَ : هَذَا غَيْرُ ذَلِكَ ؛ مَعَ أَنَّ الْحَالَ فِي الْمَحْذُورِ وَاحِدٌ ؛ فَقَدْ ضَلَّ بِهِوَاهُ ، وَاتَّبَعَ شَيْطَانُهُ بِفَتْوَاهُ! .

وَلَوْ عَقِلَ فَرَّقَ الْمُشَابِهَ مِنَ الْمُحْكَمِ ؛ لَا تَبَعَ مَا هُوَ الْأَسْلَمُ وَالْأَحْكَمُ ^(١) .

فَإِنْ قِيلَ : وَقَعَ الْكُشْفُ لِعُمَرَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(٢) وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ فِي الْمَدِينَةِ فِي قِصَّةِ (يَا سَارِيَّةَ الْجَبَلِ!) ^(٣) . وَكَانَ سَارِيَّةً فِي الْعِرَاقِ فِي الْقِتَالِ ، وَسَمِعَ عُمَرَ

(١) الْأَسْلَمُ وَالْأَحْكَمُ دَائِمًا فِي اتِّبَاعِ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِ ، فَهَمَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شُؤْنِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَنْهَجِ كَانُوا عَلَى الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ وَأَحْكَمُ وَأَقْوَمُ .

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ «ن» . مِنْ هَامِشِ النُّسخَةِ ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي الْآتِي قَرِيبًا .

(٣) رَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ الْبِيهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» ٣٧٠/٦ ، وَاللَّكَّانِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» ١٣٣٠/٤ رَقْمَ (٢٥٣٧) ، وَالزَّيْنُ عَاقُولِي فِي «فَوَائِدِهِ» ، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «كِرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ» - كَمَا فِي «الْإِصَابَةِ» ٣/٢ رَقْمَ (٣٠٣٤) ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ خِلَادٍ فِي «الْفَوَائِدِ» وَالسَّلْمِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ الصُّوفِيَّةِ» ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» ، وَالضَّيَاءُ فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ بِمَرَوْ» - كَمَا فِي «الصَّحِيحَةِ» (١١١٠) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى ابْنِ أَبِيوبِ الْعَاقِفِيِّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِسَوْءِ حِفْظِهِ - مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ أَوْ ابْنِ عُمَرَ - كَمَا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ : «أَنَّ عُمَرَ بَعَثَ سَرِيَّةً فَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ : سَارِيَّةٌ ، فَبَيْنَمَا عُمَرُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : يَا سَارِيَّةَ الْجَبَلِ ، يَا سَارِيَّةَ الْجَبَلِ - ثَلَاثًا - ، ثُمَّ قَدَّمَ رَسُولَ الْجَيْشِ ، فَسَأَلَهُ عُمَرَ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هُزِمْنَا ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ سَمِعْنَا مَنَادِيًا : يَا سَارِيَّةَ الْجَبَلِ - ثَلَاثًا - ، فَأَسْنَدْنَا ظُهُورَنَا بِالْجَبَلِ ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ . قَالَ : فَقِيلَ لِعُمَرَ : إِنَّكَ كُنْتَ تَصِيحُ بِذَلِكَ» .

هَذِهِ الْقِصَّةُ أَوْرَدَهَا ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» ١٣١/٧ ، ثُمَّ قَالَ : «وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ! وَوَافَقَهُ الْمَحْدُثُ الْأَلْبَانِيُّ ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَا! .

فَالْعَاقِفِيُّ ، وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ أَبِيوبَ قَدْ ضَعُفَ بِسَبَبِ حِفْظِهِ ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : لَا يَحْتَجُّ بِهِ . وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ الْفَاسِيُّ : هُوَ مِمَّنْ عُلِمَتْ حَالُهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِهِ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ . وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : صَالِحُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : هُوَ عِنْدِي صَدُوقٌ . قَالَ عَلِيُّ رِضَا - غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ - : -

[رضي الله عنه] فالتجأ بمن معه إلى الجبل، فانتصر؟! قلنا: هذا فيما هو الواقع المحسوس؛ والبحث في المستقبل، فمن قاسه به، فهو الأهبل!.

وعمر [رضي الله عنه] مع تقواه، عُدَّتْ لَهُ كَرَامَةٌ، وَغَيْرُهُ لَيْسَ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ غَالِبَ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي هَذِهِ الْعُصُورِ بِالْوِلَايَةِ مَنْ خَلَا عَنِ الْعِلْمِ، وَجَعَلَ تَقْوَاهُ فِي الْخَلَوَاتِ، وَتَرَكَ الْجَمَاعَاتِ، وَدَاوَمَ عَلَى الرِّيَاضَاتِ بِأَكْلِ طَعَامٍ يَخْصُهُ، وَلَهُ أَسْمَاءٌ خَاصَّةٌ يُوَاطِبُهَا لِيَتَّصِلَ بِإِخْوَانِهِ مِنَ الْجَنِّ، وَيَتَكَلَّمَ بِطَامَاتٍ يَظُنُّونَهَا مِنْهُ كَرَامَاتٍ.

قال تقي الدين الحراني^(١): إِنَّ أَوَّلَ مَنْ أَظْهَرَ هَذَا الْفِتْرَاءَ فِي الْإِسْلَامِ:

= الجرح المفسر بسوء الحفظ مقدم - كما هو هاهنا - على التعديل. وعليه فقول الحافظ: صدوق ربما أخطأ، ليس كما ينبغي!. «التقريب» (٧٥٦١١).
والعجب من مؤلفي كتاب: «تحرير تقريب التهذيب» ٧٨/٤ كيف يزعمان أنه صدوق؟ وهل فاتهما: أن الجرح المفسر مقدم على التعديل؟!
قلت: وأما خبر أبي موسى مع الجني الذي تقدمت الإشارة إليه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، فهو خبر ضعيف؛ وقد روي من وجهين أحدهما أشد ضعفاً من الآخر:
الأول: من رواية ابن أبي الدنيا، واسمه عبد الله بن محمد القرشي أبو بكر في كتابه «مكائد الشيطان» - كما في «آكام المرجان في أحكام الجان» ص ١٦٨ - وكما في الطبعة الناقصة أو المبتورة الأسانيد في أواخرها من جمع مجدي السيد! ص ٩٧، وفي إسناده جهالة شيخ ابن أبي الدنيا: عبد الله بن بدر، فإني لم أقف له على ترجمة؛ وابن أبي الدنيا - رحمه الله - يروي عن خلق كثير لا يعرفون كما قال الذهبي في «سير النبلاء» ٣٩٩/١٣، ويحيى بن يمان هو العجلي يخطيء كثيراً، وقد تغير. «التقريب» (٧٧٢٩).

الثاني: رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في «فضائل الصحابة» (٣٨٠)، وفيه تدليس الوليد بن مسلم، وقد عنعنه.

لكن، هل يتقوى الطريقان بمجموعهما؟ يحتمل، مع ميلي إلى عدم التقوية؛ لوجود جهالة في الطريق الأولى، والله أعلم.

(١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِهِ فِي «مَجْمُوعِ فتاويه» ٢٣٨/١١.

المُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيُّ^(١) الذي أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي ثَقِيفٍ كَذَّابٌ وَمُبِيرٌ»^(٢)، فَكَانَ الْكَذَّابُ: الْمُخْتَارُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَالْمُبِيرُ: الْحَجَّاجُ بْنُ يَوْسَفَ^(٣). فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]^(٤) وَابْنِ عَبَّاسٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]: (إِنَّ الْمُخْتَارَ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ؟ قَالَا: صَدَقَ! قَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ﴾ ﴿٢٦﴾^(٥)، ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ﴿٢٧﴾^(٦).

فَلَا يَتَكَلَّمُ بِالْغَيْبِ بَعْدَ الرِّسَالَةِ إِلَّا مَنْ هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الشَّيَاطِينِ لَا مَحَالَةَ. وَأَمَّا مَا قَالُوهُ: مِنْهُمْ أَبْدَالٌ، وَنُقَبَاءُ، وَأَوْتَادٌ، وَتُجَبَاءُ، وَسَبْعِينَ، وَسَبْعَةٌ، وَأَرْبَعِينَ، وَأَرْبَعَةٌ، وَالْقُطْبُ هُوَ الْغَوْثُ لِلنَّاسِ، عَلَيْهِ الْمَدَادُ بِلا التَّيَّاسِ!.

(١) هُوَ الْكَذَّابُ الَّذِي أَخْبَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، لَهُ تَرْجُومَةٌ مَطْوَلَةٌ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ٥٣٨/٣ - ٥٤٤، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ؛ إِذْ إِنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْتِيهِ بِالْوَحْيِ!.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٤٥) مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٢٢٠)، (٣٩٤٤)، وَأَحْمَدُ (٢٦/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) هُوَ الْأَمِيرُ الْمَشْهُورُ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: كَانَ ظَلُومًا جَبَارًا، أَهْلَكَهُ اللَّهُ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ (٩٥هـ) كَهْلًا، وَقَالَ: كَانَ نَاصِبِيًّا، خَبِيثًا، سَقَاكَ لِلدَّمَاءِ، وَكَانَ ذَا شَجَاعَةٍ وَإِقْدَامٍ وَمَكْرٍ وَدِهَاءٍ وَفَصَاحَةٍ وَبَلَاغَةٍ وَتَعْظِيمٍ لِلْقُرْآنِ. إِلَى أَنْ قَالَ: فَنَسَبُهُ وَلَا نَحْبَهُ، بَلْ نَبْغُضُهُ فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثَقِ عَرَى الْإِيمَانِ، وَلَهُ حَسَنَاتٌ مَغْمُورَةٌ فِي بَحْرِ ذَنْبِهِ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ. وَلَهُ تَوْحِيدٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَنَظَرٌ مِنْ ظُلْمَةِ الْجَبَابِرَةِ وَالْأَمْرَاءِ. «سِيرِ النَّبَلَاءِ» ٣٤٣/٤.

(٤) الزِّيَادَةُ مَنِّي، وَكَذَا فِي الْآخَرَى.

(٥) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ، الْآيَةُ: ٢٢١.

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، الْآيَةُ: ١٢١.

فَهَذَا مِنْ مَوْضُوعَاتٍ إِنْكَهَرَتْ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي الْمُحَدِّثُ: ابْنُ الْعَرَبِيِّ^(١) فِي «سِرَاجِ الْمُرِيدِينَ»، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٢)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَقَالَ^(٣): «كُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي عَدَدِ الْأَوْلِيَاءِ، وَالْأَبْدَالِ، وَالثَّقَبَاءِ، وَالْأَوْتَادِ، وَالْأَقْطَابِ، وَالْأَنْجَابِ، مِثْلُ: (أَرْبَعَةٌ، وَسَبْعَةٌ، وَاثْنِي عَشْرَ، وَأَرْبَعِينَ، وَسَبْعِينَ، وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَالْقُطْبِ الْوَاحِدِ، وَالْغَوْثِ) فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَنْطِقْ السَّلَفُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ، إِلَّا لَفْظَ الْأَبْدَالِ، وَهُمْ أَرْبَعُونَ بِأَرْضِ الشَّامِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَهُوَ مُعْضَلٌ مُنْقَطِعٌ لَيْسَ بِثَابِتٍ^(٤).

(١) وليس هو بابن عربي الملحد الصوفي، وإنما هذا ابن العربي الفقيه، فتنبه.

(٢) في «الموضوعات» ٣/٣٩٧ - ٤٠١ ط. أضواء السلف والتدمرية - بتحقيق د. نور الدين ابن شكري. وتوصل الباحث إلى أن حديث الأبدال لا يصح، ولكنه ليس بموضوع كما زعم ابن الجوزي، وهو كما قال؛ فإن المحدث الألباني قد توصل إلى نفس النتيجة في «السلسلة الضعيفة» (٩٣٦، ٢٤٩٨، ٢٩٩٣، ١٤٧٦).

(٣) «الفتاوى» ١١/٤٣٣ - ٤٤٤.

(٤) وقد كنتُ - بحمد الله - حكمت عليه بالضعف في تحقيقي لمسند علي رضي الله عنه، فقد روي من طريق الحارث بن حرملة عن علي كما في رقم (١٧٢٨ - ١٧٣٢). وهذه طريق فيها الفرج بن فضالة، وهو ضعيف. والحارث بن حرملة مجهول، تفرد عنه رجاء بن حيوة كما في «الجرح والتعديل» ٣/٧٢، ولهذا لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً.

وروي من طريق صفوان بن عمر السكسكي عن أشياخه عن علي مرفوعاً! وهذا إسناد مظلم ضعيف جداً من أجل أبي عبد الرحمن السلمي، فإنه متهم بالوضع وانظر: «مسند علي» (٧٦٠٤) ٤/١٣١٠، وروي من طريق فطر عن أبي الطفيل عن علي موقوفاً: «الأبدال بالشام والنجباء بالكوفة» وهو ضعيف من أجل فطر؛ فإنه متكلم فيه، وهو مدلس وقد عنعنه، بل لو صرح لم يقبل منه! كما بين ذلك السخاوي وغيره. انظر: «مسند علي» ٤/١٣٧٣ رقم (٧٩٦٣، ٧٩٦٤).

وروي من طريق عياش بن عباس القتباني عن علي موقوفاً، وفيه تدليس الوليد بن =

وَمِنْ شَوَاهِدِ كَذِبِهِ أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلَ مِمَّنْ فِي الشَّامِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْأَبْدَالُ مَعَ غَيْرِهِ .
وفي حديث أبي سعيد الخدري: «تَمَرُقُ مَارِقَةٌ بِالشَّامِ عَلَى خَيْرِ فِرْقَةٍ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ»: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

قَالُوا: هُمُ الْخَوَارِجُ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ.

وفي حديث عَمَّارٍ: «تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ»^(٢)، فَقَتَلَهُ أَهْلُ الشَّامِ، هُوَ^(٣)
فِي الصَّحِيحَيْنِ. وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ إِفْكِهِمْ، وَاصْطِلَاحِ وَصْفِهِمْ، فَلَا يُلْتَفَتُ

= مسلم، وهو يسوي الإسناد وقد عنعنه، ثم هو معضل! انظر: «مسند علي» ٦/ ٢٣٧٠
رقم (١٣٦٢٥، ١٣٦٢٦). وقد وقع وهم مني في تصحيح لفظ: «الأبدال من الشام»
هناك، ولهذا أنه طلاب العلم والقراء على ذلك.
وروي من طريق شريح بن عبيد عن علي مرفوعاً: وهو ضعيف أيضاً لانقطاعه بين
شريح وبين علي رضي الله عنه كما قال ابن عساكر كذلك. وانظر: «مسند علي»
٣/ ١١٨٥ - ١٨٦ رقم (٦٧٥٤ - ٦٧٥٧). وهذا الأثر قد ضعفه ابن تيمية كما
سيزكره المؤلف عنه.

(١) حديث صحيح؛ إلا أن هذا اللفظ غير وارد، والذي ورد هو ما رواه مسلم في «صحيحه»
(١٤٩، ١٥٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «تَمَرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ
فِرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أُولَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ». وهذا لم يروه البخاري بهذا اللفظ،
وإنما رواه في «صحيحه» (٦٩٣١، ٦٩٣٣) من حديث أبي سعيد مرفوعاً بلفظ:
«يُخْرِجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ...» الحديث. وقد رواه
البخاري من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً (٦٩٣٠)، وكذا هو في «صحيح
مسلم» (١٠٦٦).

تنبيه: هذا العزو للبخاري ومسلم من وهم المؤلف وليس من كلام شيخ الإسلام
ابن تيمية.

(٢) حديث صحيح، رواه مسلم في «صحيحه» (٢٩١٦) من حديث أم سلمة رضي الله
عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمار: «تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ».
وقد رواه البخاري بلفظ: «وَيُخْرِجُ عَمَّارٌ، تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ» برقم (٤٤٧، ٢٨١٢) مع
شرح البخاري المعروف بـ «فتح الباري».

(٣) كذا في (ن) و(ك) ولعله (وهو).

إِلَيْهِ، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

وَمِنْ ثَمَّةِ أَعَابِ التَّقَادُّ عَلَى مَنْ ذَكَرَ أَمْثَالَ ذَلِكَ، كَابْنِ الْعَادِلِ^(١)، وَصَاحِبِ
الْمَوَاهِبِ^(٢)، وَأَرْبَابِ الرِّسَائِلِ، وَغَيْرِهِمْ.

فَمَنْ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَاعْتَقَدَ تَصَرُّفَاتٍ مَا قَالُوهُ، فَقَدْ شَاقَّ سَبِيلَ
الْمُؤْمِنِينَ، وَخَالَفَ نُصُوصَ رَبِّ الْعَالَمِينَ: «وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى
مَنَآخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟!»^(٣).

فَإِيَّاكَ، ثُمَّ إِيَّاكَ أَنْ تُخْطِئَ تَقْوَاكَ، فَيُخْطِئَ ابْنُ أُمَّكَ، كَمَا يُخْطِئُ ابْنُ
أَخِي عَمَّكَ^(٤)!.

وَأَمَّا كَوْنُهُمْ جَوْرًا لَهُمُ الدِّبَائِحَ وَالتُّذُورَ، وَأَثْبَتُوا لَهُمَ فِيهِمَا الْأُجُورَ؟

(١) لعله العادلي الصوفي عمر، فقد ذكره صاحب «معجم المؤلفين» ٥٦٠/٢ رقم
(١٠٣٧٦) وأن له تصانيف في التصوف! توفي سنة ٧٨٨ هـ. أو محمد العادلي
المتوفى سنة ٨٥٦ هـ فهو صوفي مصنف كما في «معجم المؤلفين» ٣٥٨/٣ رقم
(١٣٧٣٦)، وهناك ثالث أيضًا يدعى محمدًا توفي سنة ٩٧٠ هـ. «المعجم»
٥٥٧/٣ رقم (١٤٩٩٥)، والله أعلم.

(٢) هو «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية»، وصاحبه هو: شهاب الدين أبو العباس
أحمد بن محمد القسطلاني المصري، المتوفى سنة ٩٢٣ هـ. وكان بينه وبين
السيوطي وحشة بسبب اتهام الثاني للأول بأنه كان يسرق من كتبه ولا يعزو إليه.
انظر: «كشف الظنون» ١٨٩٦/٢، ١٨٩٧.

(٣) هذا جزء من حديث صحيح رواه أحمد في «المسند» ٢٣١/٥، والترمذي في
«السنن» (٢٦١٦)، وكذا ابن ماجه (٣٩٧٣) وغيرهم، من حديث معاذ بن جبل
رضي الله عنه. وقد صححه الترمذي، وأعله ابن رجب، ورد ذلك الألباني بما
خلاصته أنه جاء من طريقين يقوي أحدهما الآخر، فانظر - غير مأمور - ذلك
بالتفصيل في «إرواء الغليل» (٤١٣).

(٤) كأن المؤلف يقول: احذر أن يقلدك الناس في عقيدتك إذا كانت فاسدة، فيكون
وبالهم عليك أيضًا.

فَيَقَالُ: هَذَا الذَّبْحُ وَالتَّنْذِرُ؛ إِنْ كَانَ عَلَى اسْمِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَهُوَ لَغَيْرِ اللَّهِ، فَيَكُونُ بَاطِلًا.

وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(١)، وفي الحديث: «لَا تَنْذِرُ إِلَّا فِيمَا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى». متفق عليه^(٢).
وَوَرَدَ «أَنْ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»: رواه الحاكم^(٣)، وغيره^(٤)، ونحوه^(٥): التَّنْذِرُ لَغَيْرِ اللَّهِ.

وفي التنزيل: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٦) لَا شَرِيكَ لَهِ^(٦) أَيُّ: إِنَّ صَلَاتِي، وَذَبْحِي لِلَّهِ، كَمَا فُسِّرَ بِهِ، نَظِيرُ قَوْلِهِ جَلَّ

(١) سورة الأنعام، آية: ١٢١.

(٢) هذا وهم عظيم من المؤلف، فليس هذا اللفظ في المتفق عليه! بل ليس هو في شيء من الكتب الستة سوى «سنن أبي داود» (٢١٩٢، ٣٢٧٣) وبإسناد حسنه المحدث الألباني في «صحيح أبي داود» (١٩١٨، ٢٨٠١) من أجل عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وهو في «مسند أحمد» ٢/ ١٨٥ من هذه الطريق أيضًا. وإنما رواه مسلم في صحيحه (١٦٤١) بلفظ: «لَا تَنْذِرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه. وأخرجه البخاري في صحيحه (٦٦٩٦، ٦٧٠٠) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا بلفظ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ، فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصِهْ».

(٣) في «المستدرک» ١/ ١٨، وكذلك في ٤/ ٢٩٧.

(٤) مثل أحمد في «المسند» ٢/ ٣٤، ٦٩، ٨٦، ١٢٥، والترمذي (١٥٣٥)، وأبي داود (٣٢٥١)، والطيالسي (١٨٩٦)، والبيهقي ١٠/ ٢٩، وغيرهم.

وقد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان ١٠/ ١٩٩، ٢٠٠ رقم (٤٣٥٨)، وكذلك صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني على شرط مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وانظر: «الصحيحة» (٢٠٤٢).

(٥) أي في كون حكمه شركًا؛ كالحلف بغير الله تعالى.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٦٢.

ذِكْرُهُ: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ (١).

وفي الحديث: «لَا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»: رواه أبو داود (٢)، وغيره (٣).
والتَّذَرُّ لغير الله إِشْرَاكٌ مَعَ اللَّهِ، فلا أَكْبَرَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ.
وفي التنزيل: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ (٤) الآية.

فالتَّذَرُّ لغير الله كالذَّبْحِ لِغَيْرِهِ.
وَقَالَ الْفُقَهَاءُ (٥): خَمْسَةٌ لغير الله شِرْكٌ: الرُّكُوعُ، والسُّجُودُ، والذَّبْحُ،
والتَّذَرُّ، واليَمِينُ.

وَمَنْ ذَكَرَ (٦) غَيْرَ اسْمِ اللَّهِ عَلَى ذَبِيحَتِهِ، فَهِيَ مَيْتَةٌ يَحْرُمُ أَكْلُهَا. وَلَوْ
شَرِكَ مَعَ اسْمِهِ تَعَالَى أَحَدًا، كَقَوْلِهِ: بِسْمِ اللَّهِ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَأَلِهِ]
وَسَلَّمَ بِرَأْوِ الْعَطْفِ، فَكَذَا (٧) تَحْرُمُ ذَبِيحَتُهُ.

(١) سورة الكوثر، الآية: ٢.

(٢) في «السنن» (٣٢٩٠).

(٣) هذا الغير كان ينبغي للمؤلف أن يقدمه على أبي داود! فقد رواه مسلم في صحيحه (١٦٤١) كما تقدم. ثم يقال: رواه أبو داود، والترمذي (١٥٢٤، ١٥٢٥)، والنسائي ٢٦/٧، ٢٧، وابن ماجه (٢١٢٥) وغيرهم، من حديث عائشة مرفوعاً، بزيادة: «وكفارته كفارة يمين»، وهي زيادة متكلم فيها، لكن صحيحها الألباني من وجه آخر ذكره في «إرواء الغليل» (٢٥٩٠)، فراجع هناك إن شئت.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٥) في هامش (ن) قال المعلق أو الناسخ: «انظر كيف لم يَقُلْ: الإجماع!»، وأقول: فكان ماذا؟! وقد ذكر العلامة شمس الأفغاني - رحمه الله رحمةً واسعة - في كتابه: «جهود علماء الحنفية» نقولات عديدة عن علماء الأحناف في هذه المسألة التي يكفينها فيها كتاب ربنا وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام الصحيحة!

(٦) في «ن»: «ومن ذلك!» والتصويب من «ك».

(٧) في «ن»: «هكذا»، والتصويب من «ك».

وكذا لو ترك اسم الله عمداً على الذبيحة، لا تُؤْكَلُ عِنْدَنَا^(١)، فَهِيَ مَيْتَةٌ؛
لَصَرِيحِ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٢)، فَتَرْكُ
المؤمن ذِكْرَهُ تَعَالَى عَمْدًا، كَذِبٌ غَيْرُهُ.

نَعَمْ! لَوْ قَالَ: هَذَا النَّذْرُ لِلَّهِ، يُذْبَحُ فِي مَكَانٍ كَذَا، وَيُصْرَفُ عَلَى جَمَاعَةٍ
فُلَانٍ أَوْ عَلَى أَهْلِ رِبَاطٍ فُلَانٍ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، كَمَا فِي الْوَقْفِ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ؛
فَإِنَّ الْوَقْفَ لِلَّهِ مُلْكٌ لَهُ، وَتُصْرَفُ غَلَّتُهُ عَلَى مَنْ عَيَّنَهُ الْوَاقِفُ، فَكَذَا هُنَا.

فَالْحَاصِلُ^(٣): أَنَّ النَّذْرَ لِغَيْرِ اللَّهِ فُجُورٌ؛ فَمِنْ أَتَى لَهُمُ الْأُجُورُ؟! وَكَذَا
الذَّبَائِحُ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا النَّذْرَ لِفُلَانٍ، وَهَذِهِ الذَّبِيحَةُ لِفُلَانٍ، فَهُوَ مِنَ
الْعِصْيَانِ^(٤) وَمَنْ نَذَرَ لِلَّهِ ذَبْحًا أَوْ غَيْرَهُ، وَقَالَ: يُذْبَحُ بِمَكَانٍ كَذَا، أَوْ يَأْكُلُهُ
قَوْمٌ كَذَا: جَازَ، وَاللَّهُ الْهَادِي.



(١) وكذا فيما اختاره صاحب «المغني» ١٣/ ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٢١.

(٣) في «ك»: «والحاصل».

(٤) في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في «صحيحه» (١٩٦٧) من حديث عائشة رضي الله
عنها أنه عليه الصلاة والسلام ذبح الكبش وقال: «اللهم تقبل من محمد وآل محمد، ومن أمة
محمد».

فَإِنْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ يَقُولُ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْعِصْيَانِ، فَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا صَحَّ عَنْهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. وَإِنَّمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ مَا قَالَ لِكِرَاهِيَةِ الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ لِلِاشْتِرَاكِ فِي
الذَّبِيحَةِ أَوْ الْأَضْحِيَّةِ، وَهَذَا شَيْءٌ خَالَفُوا فِيهِ السَّنَةَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ لظَنِّهِمْ أَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ
تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى - سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ١٧٣ - : ﴿وَمَا أَهْلًا بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾، وَالْجُمْهُورُ أَسْعَدُ
لِمُوَافَقَتِهِمُ السَّنَةَ فِي هَذَا! وَانْظُرْ: «المغني» لابن قدامة ١٣/ ٣٩٠، ٣٩١.

الفصل الثاني

في اعتقاد الأخيار المنجي من النار

اعْلَمْ - أولاً - أَنَّ الْعَاقِلَ مَعَ عَقْلِهِ فِي الْوَرَعِ وَالدينِ لَا يَرْضَى إِلَّا بِمَا فِيهِ اليقين، وَلَا يَنَافِسُ إِلَّا فِي الْأَنْفَسِ، وَلَا يَسْعَى إِلَّا فِي تَحْصِيلِ مَا هُوَ الْأَكْبَسُ .
وَلَا نَزَاعَ فِي الدينِ بَأَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَنُورُهُ الْمُبِينُ؛ إِذْ مِنْهُ تَنَشَأُ الْأَحْكَامُ؛ وَعَلَيْهِ تُبْنَى^(١) قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ .
وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّهُ^(٢) الْبِدَايَةُ فِي الْهَدَايَةِ^(٣)، وَالْغَايَةُ فِي النَّهَايَةِ، وَبِهِ الدَّرَايَةُ الْفَاحِشَةُ، وَمِنْهُ سَعَادَةُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .
فَكُلُّ مَا لَهُ بِهِ الْإِفَادَةُ سَبَبٌ لِنَيْلِ الْحُسْنَى وَزِيَادَةِ .
هَذَا، وَإِنَّهُ أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ التَّنْظَرَ^(٤) فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلُ فَرْضٍ

(١) فِي (ن): «يَبْنَى» بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَةِ .

(٢) الْضَمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَدَّثُ عَنْهُ وَلَيْسَ قَصْدُهُ الْكِتَابَ الَّذِي سَأَذْكُرُهُ .

(٣) هَذَا اسْمُ كِتَابٍ لِلْغَزَالِيِّ صَاحِبِ «الْإِحْيَاءِ»! سَلَكَ فِيهِ سَبِيلَ كِتَابِهِ الْأُخْرَى فِي الْخَلْطِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْمَكْذُوبِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَقَدْ شَرَعْتُ - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - فِي بَيَانِ ذَلِكَ فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقْلَةٍ تَخْرُجُ قَرِيبًا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

(٤) لَيْسَ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمَكْلُوفِ هُوَ النَّظَرُ، وَلَا الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ، وَلَا الشُّكُّ فِي اللَّهِ، بَلْ أَوَّلُ وَاجِبٍ وَآخِرُ وَاجِبٍ، وَأَوَّلُ مَا يَدْخُلُ بِهِ الْمَرْءُ فِي الْإِسْلَامِ، وَآخِرُ مَا يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الدُّنْيَا هُوَ: تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَةِ أَيْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِحَقِّهَا الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ .

أَمَّا أَهْلُ الْكَلَامِ فَأَوَّلُ شَيْءٍ أَوْ وَاجِبٍ عَلَى الْمَكْلُوفِ عَنْدهُمْ هُوَ النَّظَرُ، أَوْ الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ، أَوْ الشُّكُّ ثُمَّ الْوُصُولُ - بِزَعْمِهِمْ لِلْيَقِينِ - نَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .
وَانْظُرْ لِهَذَا الْمَوْضُوعِ الْخَطِيرِ مَا كَتَبَهُ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» ص ٣٧ - ٣٩، وَأَوَّلُ شَرْحِ الطَّحَاوِيَةِ .

على المكلف: عقلاً وشرعاً.

أما الثاني: فَلِقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١)،
﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(٢)، ﴿فَانْظُرْ^(٣) إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾^(٤)،
﴿فَاعْتَبِرُوا يَتَاوَلِي الْأَبْصِرِ﴾^(٥)، ﴿يَتَاوَلِي الْأَلْبَابِ﴾^(٦) وَأَمْثَالِهِ.

وفي قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٧): تَحْقِيقُ الدَّمِّ بِقُصُورِهِمْ، وَفَرْطِ غَفْلَتِهِمْ عَمَّا فِي آيَاتِهِمَا.

وفي حديث: «سُؤَالِ جَبْرِيلَ^(٨) لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَم: مَا الْإِيمَانُ؟ وَمَا الْإِسْلَامُ؟ وَمَا الْإِحْسَانُ؟»: دَلِيلُ وُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ.

وفي آخِرِهِ: «أَتَاكُمْ لِيُعَلِّمَكُم دِينَكُمْ»: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩).

وَأَمَّا الْأَوَّلُ^(١٠): وَإِنْ لَمْ تُوجِبْ بِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ هُوَ الْحَاكِمُ دُونَ الْعَقْلِ؛

(١) سورة يونس، الآية: ١٠١، وليس فيها ولا فيما يأتي من الآيات أي وجه من وجوه الشك أو الشبهة التي يزعمها أهل الكلام، بل كل هذه الآيات دالة على وحدانيته سبحانه، وأما وجوده فقد أقر به الكفار فلم يُدْخِلْهُمْ ذلك في الإسلام؛ فلا بد من أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢١.

(٣) في (ك): «انظروا»، وفي (ن): «انظر»! والصواب ما أثبتته.

(٤) سورة الروم، الآية: ٥٠.

(٥) الآية ٢ من سورة الحشر.

(٦) الآيات كثيرة جداً في لفظ «أولي الأبواب».

(٧) سورة غافر، الآية: ٥٧.

(٨) في (ن) علق الناسخ بقوله: «عليه السلام»، وأقول: بل عليه الصلاة والسلام؛ لأن قصد ذلك المعلق - كما تقدم مراراً - إنما هو الطعن في المؤلف لنسيانه ذلك!

(٩) حديث صحيح: رواه البخاري في صحيحه (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم في صحيحه (٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠) أي: العقل.

لَكِنَّا^(١) لَا نُنْكِرُ كَشْفَهُ عَنْ حُسْنِ الشَّيْءِ وَقُبْحِهِ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ مِنْهَا مِنْ نَفْعٍ وَضَرٍّ: كَحُسْنِ الْعِلْمِ، وَالصِّدْقِ، وَقُبْحِ الْجَهْلِ، وَالكَذِبِ، وَدَاعِيَةِ ذَلِكَ ضَرُّورَتُهُ، وَجَحْدُ مِثْلِهِ خُرُوجٌ عَنِ الْعُقُولِ؛ فَهُوَ- أَغْنَى الْعَقْلَ- آلَةً لِلْعِلْمِ بِمَا أَوْدَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ التَّمْيِيزِ.

وَالْإِيمَانُ حَسَنٌ فِي ذَاتِهِ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحُسْنِ؛ فَوَجَبَ قَبُولُهُ عَقْلاً وَنَقْلاً. وَمِنْ ثَمَّةٍ يُعْتَبَرُ وَيَصِحُّ قَبُولُهُ مِنَ الصَّبِيِّ- عِنْدَنَا^(٢)- لَوْجُودِ حُسْنِ حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَصْدِيقٌ وَإِقْرَارٌ^(٣)، فَوَجَبَ قَبُولُهُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ أَدَاؤُهُ؛ لِثُبُوتِ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ بِالتَّبَعِيَّةِ وَالذَّمَّةِ. فَإِنْ أَدَّاهُ، وَقَعَ فَرَضًا فِي الْحُكْمِ؛ لِصِحَّةِ أَدَائِهِ؛ إِذْ لَا يَلِيقُ مَنَعُهُ بِوَجْهِهِ مِنْ الْوُجُوهِ أَبَدًا.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾^(٤)؛ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنْ يَكُونَ الصَّبِيُّ بِهِ مَهْدِيًّا؛ إِذْ لَا عَمَلَ بَدُونِهِ، فَكَانَ مَنَاطُ الْفَوْزِ لِكُلِّ أَحَدٍ. وَثَانِيًّا: أَنَّ الْعَاقِلَ لَا يُعْذَرُ فِي تَرْكِ طَلَبِ الْإِيمَانِ، وَلَوْ غَيْرَ بَالِغٍ-عِنْدَنَا- بِاعْتِبَارِ عُمُومَاتِ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ مَعْرِفَتِهِ تَعَالَى بِآيَاتِهِ

(١) فِي (ن): «لَا كِنَّا».

(٢) وَعِنْدَ كُلِّ مَنْ كَانَ سَلِيمَ الْعَقِيدَةِ وَالْمَنْهَجِ مِنَ النَّاسِ.

(٣) وَعَمِلَ بِالْأَرْكَانِ! وَهَذَا نَقْطَةُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْحَنْفِيَّةِ وَبَيْنَ السَّلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ.

فَالْإِيمَانُ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَاعْتِقَادٌ بِالْجَنَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ.

وَانْظُرْ تَحْقِيقَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا ذَكَرَهُ شَارِحُ «الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» ص ٣٨٠-٣٩٨، فَقَدْ أَجَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي دَفْعِ شَبَهَاتِ الْمَرَجَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ أَنَّ الْأَعْمَالَ لَا تَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ!!، وَعَلَيْهِ، فَلْيَمَانِهِمْ كَلِمَانُ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ!!، لَكِنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الْحَنْفِيَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ لَيْسَ لَفْظِيًّا فَقَطْ فَتَنْبَهْ

(٤) سُورَةُ مَرْيَمَ، الْآيَةُ: ١٢

الْمَنْصُوبَةِ فِي الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ^(١).

وَإِنَّمَا لَمْ نُحْتَمِمْهُ عَلَى غَيْرِ الْبَالِغِ، مَعَ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ وَصِحَّتِهِ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ بُلْغَتِهِ الْمُدَّةَ الَّتِي قَدَّرَهَا الشَّارِعُ؛ وَلَأَنَّ الْعَقْلَ بَذَاتِهِ لَا يُوجِبُ بغير إِرَادٍ شَرْعِيٍّ وَدَلِيلُ التَّكْلِيفِ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ الصَّبِيَّ يُضْرَبُ عَلَى وَارِدِ الْفُرُوعِ مِنْ صَلَاةٍ، وَنَحْوِهِ.

وفي الحديث: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضْجَعِ»^(٢).

وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِتَوَجُّهَهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تُطْلَبْ مِنْهُ، فَكَيْفَ بِمَا هُوَ أَشْهَأُ مِنَ الْإِيمَانِ بِهَا؟! .

وَالْإِيمَانُ لَا يَحْتَمِلُ السُّقُوطَ أَصْلًا؛ فَلَا يَحِلُّ نَفْيُهُ، وَيَجِبُ قَبُولُهُ وَالْحُكْمُ بِهِ.

وَالْجَهْلُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ لَا عُذْرَ فِيهِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ.

وَالثَّالِثُ: تَعَلَّمَ أَنَّ الْعَقْلَ فِي الْإِنْسَانِ مِنْ أَعَزِّ النَّعَمِ، وَمِنْ عَطَايَا الْكَرَمِ؛ إِذَا الْإِنْسَانُ بِحَسَبِ الْقُوَّةِ الْمُدْرِكَةِ.

فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كُلَّمَا زَادَ فِي الْمَلَكَاتِ الْمَحْمُودَةِ لِتَحْصِيلِ عُلُومِهَا، زَادَتْ فَوَائِضُ الْمُدْرِكَةِ، فَتَصِيرُ نَظَرِيَّاتُهُ أَعْدَلَّ، وَقَوَائِلُهُ أَقْبَلَ، وَكَمَالَاتُهُ

(١) وبالفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها.

(٢) حديث صحيح: رواه أبو داود (٤٩٥، ٤٩٥)، وأحمد (١٨٧/٢)، والبيهقي (٨٤/٣)، ٩٤/٧، وصححه الحاكم (٢٠١/١) على شرط مسلم من حديث سبرة، ورواية الآخرين حسنهما الألباني من أجل عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما في «إرواء الغليل» ١/٢٦٦، ٢٦٧، ورواية الحاكم حسنهما الألباني فقط، ثم قال بأن الحديث صحيح بمجموع هذين الحديثين أو الروايتين.

أَكْمَلُ، وَإِلَى الْحَقِّ وَالْخَيْرِ أَمِيلُ.

وَأَجْمَعَ الْعُقَلَاءُ أَنَّ الْغَايَةَ الْقُصْوَى مِنْ تَخْرِيرِ هَذَا الْعَالَمِ وَالْحِكْمَةُ الْكُبْرَى مِنْ تَحْمِيرِ طِينَةِ آدَمَ ^(١) لَيْسَتْ إِلَّا مَعْرِفَةُ الصَّانِعِ الْمَجِيدِ، وَامْتِثَالِ أَوْامِرِ الْخَالِقِ الْمُبْدِيءِ الْمُعِيدِ ^(٢).

فَإِنَّهُ تَعَالَى - عَزَّ شَأْنُهُ، وَعَظُمَ سُلْطَانُهُ - سَطَّرَ آيَاتِ قُدْرَتِهِ فِي صَحَائِفِ الْأَكْوَانِ، وَنَصَبَ آيَاتِ عِزَّتِهِ فِي صَفَائِحِ الْأَعْرَاضِ وَالْأَعْيَانِ، وَجَعَلَ كُلَّ ذَرَّةٍ مِنْ ذَرَاتِ الْوُجُودِ، وَكُلَّ قَطْرَةٍ مِنْ قَطَرَاتِ الْمَوْجُودِ، وَكُلَّ نُقْطَةٍ جَرَى

(١) روي فيه حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أخرجه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» ٢٢٩/١، ٢٣٠ - المخطوط - من حديث ابن مسعود وسلمان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللَّهَ خَمَّرَ طِينَةَ آدَمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، ثُمَّ أَخَذَهَا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا: قَطَعَهَا بِيَدِهِ، فَخَرَجَ فِي يَمِينِهِ كُلَّ نَفْسٍ طَيِّبَةٍ، وَخَرَجَ فِي يَدِهِ الْأُخْرَى كُلَّ نَفْسٍ خَبِيثَةٍ ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ حَتَّى خَلَطَهُمَا، فَكَذَلِكَ يَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَالْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ، وَالْمُؤْمِنُ مِنَ الْكَافِرِ، وَالْكَافِرُ مِنَ الْمُؤْمِنِ».

قال الحافظ العراقي في «تخريج إحياء علوم الدين» ٢٦٩/٤: «بإسناد ضعيف جدًا، وهو باطل». ولهذا أورده العراقي السويدي في «موضوعات الإحياء» برقم (٢٤٧) بتحقيقي. ثم وقفت عليه موقفًا من قول سلمان الفارسي رضي الله عنه: أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤١٤ بإسناد صحيح، لكن عَقَّبَ البيهقي على هذا الأثر بقوله: «ومعلوم أن سلمان كان قد أخذ أمثال هذا من أهل الكتاب حتى أسلم بعد». وكان البيهقي قد قال قبل ذلك: «هذا موقوف، ورواه غيرهما عن سليمان التيمي: فقال عن سلمان من غير شك». ثم ذكر البيهقي أنه روي مرفوعًا من وجه آخر ضعيف، وليس بشيء.

قال علي رضا: المرفوع في إسناد عبد الله بن محمد بن أبي مريم، وهو قد حدث بالبواطيل كما في «لسان الميزان» ٣/٣٩٥، وشيخه مفضل بن محمد؛ فإن كان الضَّيِّبِيُّ فهو متروك عند أبي حاتم، وإلا فإنني لم أعرفه، وأحمد بن القاسم بن الريان ضعفه ابن ماكولا والدارقطني. «لسان الميزان» ١/٣٥٣.

(٢) في (ك): «المجيد».

عَلَيْهَا صَنَائِعُ الْإِبْدَاعِ، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْ نُقْطَةِ رُسْمَتِ بَدَائِعِ الْإِخْتِرَاعِ، دَالَّةٌ عَلَى وَحْدَتِهِ، وَعِزَّةٌ جَلَالِهِ، وَمِرْآةٌ لِمُشَاهَدَةِ جَمَالِهِ، وَصِفَاتِ كَمَالِهِ، نَاطِقَةٌ بِحُجَجِهِ الْبَاهِرَةِ الْوَاضِحَةِ الشُّوْنِ، وَأَيَّاتِ بَيِّنَاتٍ لَا رَيْبَ فِيهَا لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ. وَلَا نِزَاعَ لِعَاقِلٍ فِي أَنَّ لِلْعَقْلِ فَرْقًا فِي مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ، وَتَمْيِيزًا كَمَا فِي اللَّذَّةِ وَالْآلَامِ.

حَتَّى أَنَّ الْمُعْجِزَةَ بَعْدَ الدَّعْوَى لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِأَدَلَّةِ الْعُقُولِ، وَآيَةِ حُدُوثِ الْعَالَمِ أَذَلُّ عَلَى الْحُدُوثِ بِالْمَعْقُولِ.

فَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْعَقْلَ لَهُ دَخْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الرِّسَالَةِ، كَانَ الْعِرْفَانُ لَهُ أَوْلَى فِي مَعْرِفَتِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَأَنَّهُ النَّافِعُ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَبِهِ الْوُجُوبُ فِي مَعْرِفَةِ الْوَاحِدِ الْمَجِيدِ.

وَأَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مَعْرِفَةُ الرَّحْمَنِ ^(١) - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كَمَا هُوَ بِوَحْدَتِهِ، وَتُعُوتِ كَمَالِهِ وَجَلَالِهِ، مُنْزَعَةً عَنْ سِمَاتِ النِّقْصِ، لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا حَدَّ لِعَظَمَتِهِ، وَتُعُوتِ كَمَالِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: التَّمَسُّكُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالتَّجَانُّبُ عَنِ الْهَوَىٰ وَالْبِدْعَةِ، كَمَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالسَّلَفُ الصَّالِحُونَ ^(٢)، وَالْأُئِمَّةُ الْكِبَارُ مِنْ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَخْيَارِ ^(٣).

(١) أول ما يجب على الإنسان عبادة الله وحده لا شريك له. وأما المعرفة فإنها حاصلة في الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

(٢) في (ك)، و(ن): «الصالح».

(٣) ومن أجمل وأكمل وأعلم وأحكم من استفاد من هذا كله هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مصنفاته ورسائله وأجوبته، وكذا تلميذه وماشطه كُتبه العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في تصانيفه القيمة.

وَرَابِعًا: أَنَّهُ تَقَرَّرَ عِنْدَ كُلِّ ذِي لُبٍّ: أَنَّ الرَّبَّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مُطَالِبٌ عِبَادَهُ بِمَا كَلَّفَهُمْ بِهِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ تَعَالَى، وَأَعْمَالِهِمْ فِي حَالِهِمْ، وَمُثِيبُهُمْ عَلَيْهَا، وَمُعَاقِبُهُمْ عَلَى تَرْكِهَا فِي مَالِهِمْ.

وَتَبَيَّنَ بِالنُّصُوصِ الْمُتَرَفِّعَةِ عَنْ دَرَجَاتِ التَّأْوِيلِ، بِضَرُورَاتِ الْعُقُولِ، أَنَّهُمْ مِنَ الْوَفَاءِ بِمَا كُفِّلُوا بِهِ مُتَمَكِّنُونَ، وَأَنَّهُمْ عَلَى مَبْلَغِ الطَّاقَةِ وَالْوُسْعِ. وَأَنَّ مَنْ أَحَاطَ بِكُلِّيَّاتِ الشَّرَائِعِ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ وَغْدِ الطَّائِعِ بِالرُّفْعَى، وَوَعِيدِ الْعَاصِي بِسُوءِ الْمُقْلَبِ، وَمَا تَضَمَّنَتْ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ، وَأُرْسِلَتِ الرُّسُلُ، وَأُنْزِلَتِ الْكُتُبُ، وَأُوضِحَتِ السُّبُلُ؛ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ، عِلِمَ يَقِينًا، وَتَبَيَّنَ مُبِينًا أَنَّهُ تَعَالَى مُطَالِبٌ عِبَادَهُ بِحَقِيقَةِ الْأَعْمَالِ، الْمُتَقَرَّرَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ أَفْرَادِ الْأَعْمَالِ؛ وَلَا عَمَلٌ بِدُونِ مَعْرِفَتِهِ تَعَالَى؛ فَمَنْ تَوَضَّحَ هَذَا السَّبِيلَ، وَتَمَسَّكَ بِالذَّلِيلِ: نَالَ السَّعَادَةَ مَعَ الْحُسْنَى بِزِيَادَةٍ^(١).

وْخَامِسًا: أَنَّ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْفَنَّ لَا يَدْخُلُهُ الظَّنُّ، وَنَهَى السَّيِّدُ الشَّرِيفُ فِي

= وفي عصرنا الحاضر نبغ أعلام كبار ساروا على هذا المنهج كسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، ومن قبله أئمة دعوة التوحيد في هذه البلاد المباركة، والمحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وغيرهما من شמוש هذه الدعوة المباركة، وفقههم الله وإيانا للثبات على ذلك حتى نلقاه سبحانه.

(١) كما في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ سورة يونس، آية: ٢٦. وقد فسَّر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذه الزيادة بالنظر إلى وجهه الكريم سبحانه وتعالى، كما جاء بذلك الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عدد من الصحابة، وقد روى الأئمة حديث صهيب رضي الله عنه الصحيح في ذلك كما هو عند مسلم برقم (١٨١)، وأحمد (٣٣٢-٣٣٣، ٦/١٥-١٦)، والترمذي (٢٥٥٢، ٣١٠٥)، وابن ماجه (١٨٧)، وغيرهم. وأحاديث الرؤية متواترة؛ بل أورد الكتاني تبعاً لغيره حديث الزيادة في «نظم المتناثر» (ص ١٥٣، ١٥٥).

«شرح المواقف»^(١) عَنِ اسْتِعْمَالِ الظَّنِّ فِي مَقَامِ اليَقِينِ، وَنَصَّ بِأَنَّهُ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْقَوْمُ مِنْ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ؛ بَلْ نَفْسُ الظَّنِّ يَقْدَحُ فِي نَفْسِهِ فَضْلاً عَنْ إِبْثَاتِ غَيْرِهِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ اقْتِدَارٌ تَامٌّ فِي عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ وَضِيعٌ عِنْدَهُمْ؛ فَلَا يُلَائِمُ الْحَمْلُ عَلَيْهِ.

وَمِصْدَاقُهُ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَظُنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^(٢).

فَإِنَّ الْحَقَّ عِبَارَةٌ عَنْ حَقِّيَّةِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَلَا يُدْرِكُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْعِلْمِ الْمَقْطُوعِ بِهِ، وَالظَّنُّ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْمَعَارِفِ الْحَقِيقِيَّةِ. وَإِنَّمَا يُفِيدُ بِهِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ.

وسادساً: أَنَّ كُلَّ فَنٍّ مُسَلَّمٌ إِلَى أَهْلِهِ، فَهُمْ أَهْلُ إِجْمَاعِهِ، وَهُمْ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي اتِّبَاعِهِ؛ لِأَنَّهُمْ الْأُمْنَاءُ عَلَيْهِ، وَهُمْ أَدْرَى بِمَا فِيهِ لَدَيْهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ عِلْمَ الْقِرَاءَةِ يُؤْخَذُ مِنَ السَّبْعَةِ؛ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ^(٣).

(١) هو كتاب «شرح المواقف» في علم الكلام الذي حذّر منه علماء السلف، وما كان أجدرَ بالمؤلف ألاَّ يُعَوَّلَ على مثل هذه الكتب المُعْرِقَةِ في علم الكلام الذي ضرره أكبر من نفعه، بدليل أن ما فيه من مباحث إنما هي حثالة أفكار غير المسلمين التي انتقلت إليهم لما أعرضوا عن فقه الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح في فهمهما. والكتاب لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، القاضي الذي توفي سنة ٧٥٦ هـ. شرحه عدد كبير من الناس منهم السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني الذي توفي سنة ٨١٦ هـ. انظر: «كشف الظنون» ٢/ ١٨٩١-١٩٨٤.

(٢) سورة النجم، الآية رقم: ٢٨.

(٣) هذا حق باعتبار هؤلاء السبعة المشهورين، وغير صحيح باعتبار أن هناك ثلاثة قراء آخرين يكمل بهم علم القراءات العشر المتواترة التي ألف فيها مثل الحافظ ابن الجزري كتابه المشهور: «النشر في القراءات العشر»، كما ألف غيره من العلماء في هذا الفن، فكأنَّ المؤلف غفَلَ عن تواتر القراءات الثلاث الأخرى.

وَعِلْمُ الْفِقْهِ مِنَ الْأُتْمَةِ الْأَرْبَعَةِ^(١)، واختلافهم فيه الرَّحْمَةُ، وعلى ذلك وَقَعَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ.

تَوْضِيحُهُ: أَنَّ الْقُرَّاءَ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، لَا يَضُرُّهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُعْتَرَكٌ فَنَّهُمْ، وَهُمْ أَهْلُ مَوَارِدِهِ وَمَشَاهِدِهِ، بِخِلَافِ اخْتِلَافِ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ مُضِرٌّ؛ لِعَدَمِ اقْتِدَارِهِمْ فِي دَارِهِمْ. وكذا القول في الفقهاء، وَأَجَلٌ مِنْهُ.

لِلتَّمْثِيلِ: إِنْ قَرَأْتَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٢) بِغَيْرِ أَلْفٍ وَبِهَا. وَقَرَأْتَ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾^(٣) بِالْوَاوِ وَعَدَمِهَا فِي الْبَقَرَةِ، وَقَرَأْتَ: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٤) بِزِيَادَةِ مِنْ وَبِدُونِهَا فِي بَرَاءَةِ^(٥). إِلَى

(١) لَا يُلْزَمُ الْمُسْلِمُ بِالتَّقِيدِ بِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٦).

وَإِذَا أَقْتَاهُ الْعَالَمُ بِالْدَّلِيلِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَرَدَّدَ، بَلْ يَعْمَلُ بِمَا أَقْتَاهُ وَلَوْ خَالَفَ مَذْهَبَهُ أَوْ مَذْهَبَ بَلَدِهِ... إلخ.

وَقَدْ نَبَّهْتُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ - نَابِتُهُ سُوءٌ تَدْعُو إِلَى تَقْلِيدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَجُوبًا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ! - وَهَذَا خِلَافُ مَا أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بَلْ هُوَ خِلَافُ كَلَامِ الْأُتْمَةِ الْأَرْبَعَةِ، بَلْ خِلَافُ قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُحَقِّقِينَ!.

وَانْظُرْ رِسَالَةَ أَخِينَا مُحَمَّدِ بْنِ هَادِي الْمَدْخَلِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةِ فِي كِتَابِهِ: «الْإِقْنَاعُ بِمَا جَاءَ عَنْ أُتْمَةِ الدَّعْوَةِ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي الْإِتْبَاعِ».

(٢) قَرَأَ «مَلِكٌ»: نَافِعٌ، وَحَمْزَةُ الزِّيَّاتِ، وَأَبُو عَمْرٍو وَبْنُ الْعَلَاءِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَيزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ. وَقَرَأَ «مَالِكٌ»: عَاصِمٌ، وَيَعْقُوبُ، وَخَلْفُ الْعَاشِرِ، وَالْكَسَائِيُّ.

(٣) قَرَأَ: «قَالُوا»: ابْنُ عَامِرٍ. وَقَرَأَ: «وَقَالُوا» الْبَاقُونَ. وَهِيَ الْآيَةُ ١١٦ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

وَرَاجِعُ: «الْمَيْسِرُ فِي الْقُرْآنِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ» لِمُحَمَّدٍ فَهْدِ خَارُوفٍ (ص: ١٨).

(٤) قَرَأَ بِإِثْبَاتِ «مِنْ»: ابْنُ كَثِيرٍ وَحْدَهُ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِحَذْفِهَا. «الْمَيْسِرُ» (ص: ٢٠٣).

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ، الْآيَةُ رَقْمُ: ١٠٠.

غير ذلك من الخلاف مع أن من منع أحد هذه القراءات، فقد باهت^(١) الإجماع؛ لاستناد^(٢) كل منهما في أنه إلى أثره من علم وقع عليه الإجماع بحقيقته .
مع أن الإجماع مُنْعَقِدٌ على أن من زاد في القرآن أو نقص، ولو حرفاً أو شدةً عدَّ^(٣) زنديقاً أو مجنوناً .

وكذا الحكم مع أئمة المذاهب؛ لأنهم أصل يُعْتَمَدُ لكل أحد^(٤)، وسيرتهم المرصية، وعقائدهم هي المصطفوية .
وطريقتهم فيها اتباع الرسول، والاعتصام بالمنقول والمعقول؛ لأن مرجعهم أصل متفق، وعقد محقق .

وهو الكتاب المقتفى، والحديث المصطفى، وعليهما وقع منهم الإجماع، ومنهم أساسهم في اتباع، فهم في الدراية والهداية والافتداء كالنجوم في الاهتداء^(٥) .

فأمورهم كلها مرصية؛ لتأسيسها على أصول مُحَكَمَةٍ مرعية، وفروعهم عليها مبنية، فهم للناس كالنور في الاقتباس، وهم الأساس في تأسيس كل مقياس .

(١) أي استقبل الإجماع المتفق عليه بالبهتان . «المعجم الوسيط» (ج ١ / ص ٧٢، ٧٣) .

(٢) في «ك»: «لإسناد» .

(٣) في «ن»: «يعدُّ» .

(٤) لكنهم حذروا من تقليدهم دون علم، فقد يجتهدون في شيء يكون الصواب في غيره . فتنبه .
بخلاف القراءات العشر أو ما فيها من الأداء، فذلك متواتر النقل كافة عن كافة .

(٥) فيه حديث موضوع: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» . وقد روي من حديث جابر، وابن عباس، وعمر بن الخطاب، وابن عمر، ونبيط بن شريط رضي الله عنهم جميعاً بأسانيد موضوعة لا تساوي فلساً، فراجع «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني برقم (٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢) .

وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ عُلَمَاءُ الْكَلَامِ مِنْ أئِمَّةِ الْإِسْلَامِ^(١)؛ فَإِنَّهُمْ مِنْ تَوَابِعِ
هَذِهِ الْأُمَّةِ الْكَرَامِ، وَقَدْ اعْتَنَوْا فِي تَمْهِيدِ مَقَاصِدِ قَوَاعِدِهِمْ لِلْأَنَامِ، وَأَزَاحُوا
عَثَرَاتِ الْأَفْهَامِ بِالْبُرْهَانِ، وَأَزَالُوا خَطَرَاتِ الْأَوْهَامِ بِالتَّبَيَّنِ، وَزَيَّلُوا^(٢) مِنْ
مَعَارِكِ الْأَفْكَارِ مَا تَشْتَبِهُ^(٣) بِهِ الشُّوْنُ، وَمَيَّزُوا^(٤) مَدَارِكَ الْأَنْظَارِ فِيمَا
تَحْتَلِطُ^(٥) فِيهِ الظُّنُونُ، وَأَبْرَزُوا مِنْ وَرَاءِ الْأَسْتَارِ مَا فِيهِ دَقَائِقُ الْأَسْرَارِ مِنْ
خَزَائِنِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ مَا تَطْمَئِنُّ بِهِ الْقُلُوبُ، وَتَقَرَّبُ بِهِ الْعُيُونُ بِضَبْطِ أُصُولِ
تِلْكَ الْأَئِمَّةِ فِي الدِّينِ، وَتَرْقُؤُوا فِي مَعَارِجِ مَقَاصِدِهِمْ بَيِّقِينَ، وَحَازُوا
الْفَضْلَ بِمَا فِيهِ مِنْ أَرْجَاءِ مَعَانِيهِ.

وَسَابِعًا: أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْعَقَائِدِ مِنْ تَحْصِيلِ الْيَقِينِ؛ بِحَيْثُ أَنْ لَا تَكُونَ
الشُّبْهَةُ وَالشُّكُوكُ مُتَطَرِّقَةً إِلَيْهِ، وَلَوْ بِأَقْلٍ مَرَاتِبِ النَّظَرِ؛ فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ مَنْ
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَوَّرَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، هُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ، كَفَى

(١) لم يكن أهل الكلام من أئمة الإسلام في يوم من الأيام! ذلك لأنه علم مذموم غير محمود، بل
قد ألف الحفاظ والأئمة كتباً في ذمّه والتحذير منه، مثل كتاب «ذم الكلام» لأبي إسماعيل
الهروي الذي توفي سنة ٤٨١ هـ. فقد بين فيه بياناً شافياً خطورة هذا العلم - الذي هو الجهل
بعينه! - وشدة ضرره على العقيدة الإسلامية الصافية النيرة المستقاة من كتاب الله تعالى،
وصحيح سنة النبي عليه الصلاة والسلام، وما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم في فهم
هذين المصدرين.

وكذلك يُنْظَرُ كتاب: «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام» للحافظ السيوطي الذي
توفي سنة ٩١١ هـ. ولا ريب أن أكبر من أسهم في هذا الجانب هو شيخ الإسلام ابن تيمية
رحمة الله تعالى في كتبه عامة وكتابه: «درء التعارض» خاصة.

(٢) أَيِ فَرَّقُوا. انظر: «المعجم الوسيط» (ج ١/ ص ٤١٠).

(٣) فِي «ك»: «مَا تَشْبِه».

(٤) فِي «ك»: «وَعَيَّرُوا».

(٥) فِي «ن»: «يَخْتَلِط».

فِي يَقِينِهِ وَالْإِعْتِبَارِ .

فَهَذَا هُوَ حَقُّ الْمَعْرِفَةِ ، وَلَيْسَ مِنَ التَّقْلِيدِ بَشْيْءٌ .

وَعَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ ^(١) : «عُرِفَ اللَّهُ [تَعَالَى] ^(٢) بِنَقْضِ الْهِمَمِ وَالْعَزَائِمِ ،

وَعَجْزِ النَّفْسِ عَنْ دَفْعِ وَارِدَاتِ الْمَآثِمِ» .

قَالَ أَعْرَابِيٌّ ^(٣) : الْبَعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الْبَعِيرِ ، وَأَثَرُ الْقَدَمِ يَدُلُّ عَلَى الْمَسِيرِ ،

فَسَمَاءُ ذَاتُ أَبْرَاجٍ ، وَأَرْضُ ذَاتُ فِجَاجٍ ، أَلَا يَدُلُّ لَآنَ عَلَى اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ ؟ !

فَمَنْ تَأَمَّلَ فِي تَضَاعِيفِ هَذَا الْعَالَمِ ^(٤) ، وَخَلَقِهِ عَلَى هَذَا التَّمَطِّ الَّذِي

أَبْهَرَ الْعُقُولَ مَعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمُنْقُولُ ؛ قَضَى بِاتِّصَافِ خَالِقِهِ بِالْوُجُوبِ

الذَّاتِيِّ ، وَالْوَحْدَةِ الذَّاتِيَّةِ ، وَالْمُلْكِ الْعَامِّ ، وَالْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ ، وَالْعِلْمِ

الشَّامِلِ ، وَالْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ ، وَأَنَّهُ لَهُ صِفَاتُ الْكَمَالِ بِمَا لَا تُحِيطُ بِهِ

الْأَمْثَالُ ، وَأَنَّهُ مُنْزَعٌ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ فِي ذَاتِهِ ، وَصِفَاتِهِ ، وَأَفْعَالِهِ ، ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ^(٥) .

فَإِذَا تَمَهَّدَ لَكَ هَذَا ، عَلِمْتَ مُبِينًا ، وَتَحَقَّقْتَ يَقِينًا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَحْصِيلِ

(١) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن آبائه ، توفي

سنة ١٤٨ هـ ، كان من أجلاء التابعين ، بل قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى»

(ج ١١ / ص ٥٨١) : «كان هو وأبوه وجده من أعيان الأئمة علمًا ودينًا» . وقال بأنه ما كُذِبَ

على أحدٍ مثله ما كُذِبَ عليه ، ولهذا تُنسَبُ إليه مقالات كثيرة باطلة من كلام الإسماعيلية

والزنادقة والمبتدعة . وانظر كذلك : «الأعلام» (ج ٢ / ص ١٢١) - ط ٣ - .

(٢) الزيادة من «ن» .

(٣) علق ناسخ «ن» على قول الأعرابي الذي استشهد به المؤلف بقوله : (أما وَجَدْتَ غَيْرَ هَذَا؟)

قلتُ : قد استدلت به الغزالي في «الإحياء» وغيره فهل تلومه أيها الصوفي ؟ ! .

(٤) في «ك» ضبطها الناسخ بكسر اللام : «العالم» . وفي «ن» بفتحها : «العالم» .

(٥) سورة الشورى ، الآية رقم : ١١ .

الْيَقِينِ فِي عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ .

وَكَيْفَ لَا؟! وَلَا عَمَلٍ يُبْنَى إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى .

وَمَعْرِفَتُهُ تَعَالَى هِيَ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ ^(١) عَلَى الْعِبَادِ، وَهِيَ الْغَايَةُ الْقُصْوَى مِنَ الْخَلْقِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْحَقُّ فِي قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ^(٢) .

أَيُّ: لِيَعْرِفُون؛ كَمَا فُسِّرَ بِهِ ^(٣)، وَأَعْرَبَ عَنْهُ حَدِيثٌ: «كُنْتُ كَنْزًا مَخْفِيًّا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ؛ فَخَلَقْتُ الْخَلْقَ لِأُعْرَفَ، فَبِي عَرَفُونِي» ^(٤) .

أَيُّ: عَرَفْتُهُمْ بِمَا أَقَمْتُ بِهِ الْبُرْهَانَ فِي الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ الدَّالَّةِ عَلَى

(١) توحيد الله تعالى وعدم الإشراك به هو أول الواجبات على العباد، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ الآية ٣٦ من سورة النحل، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الآية ٢٥٦ سورة البقرة. والآيات والأحاديث في هذا الموضوع كثيرة.

(٢) سورة الذاريات، الآية رقم: ٥٦.

(٣) هذا التفسير غير صحيح كما بينت ذلك في تحقيقي لكتاب: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» للعلامة علي بن سلطان القاري رحمه الله تعالى (ص ٦٨) وخلاصته أن ما روي في ذلك عن ابن عباس لا يصح.

(٤) حديث موضوع مكذوب لا أصل له: وقد بينت ذلك في «الرد على القائلين بوحدة الوجود» (ص ٢٠). وانظر كذلك حكم شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (ج ١٨/ ص ١٢٢، ٣٧٦). وانظر كذلك موافقة الزركشي وابن حجر على هذا الحكم، ومتابعة غيرهما من الحفاظ على ذلك. «المقاصد الحسنة» (٨٣٨)، «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص ١٣٦)، و«تنزيه الشريعة» (ج ١/ ص ١٤٨)، و«الغماز على المماز» (٢٠٧)، و«كشف الخفا» (٢٠١٦)، و«الدرر المنتثرة» (٣٢٨)، و«الأسرار المرفوعة» (٣٥٣)، و«تمييز الطيب من الخبيث» (١٠٢٨)، و«مختصر المقاصد» (٧٧٧)، و«أسنى المطالب» (١١١٠)، و«الشذرة في الأحاديث المشتهرة» (٧١٧)، و«السلسلة الضعيفة» (٦٠٢٣).

وَحُدَّةِ الْمَلِكِ الْخَلَاقِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ مِنَ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ بِتَصَادُقِ الْآيَاتِ التَّكْوِينِيَّةِ، وَبِتَوَافُقِ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ، وَدَوَاعِيِ الْاِسْتِشْهَادِ مِمَّا وَرَدَ فِي مَوَاقِعَ مَخْصُورَةٍ مِنَ التَّنْزِيلِ مُؤَيَّدَاتٍ بِقَوَاطِعَ دَالَّةٍ عَلَى صِحَّةِ مَضْمُونِهَا، وَحَقِيقَةِ مَكْنُونِهَا بِأَنَّهَا الْمُرَادُ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ الْبَاهِرَةِ مِنْ إِعَادَةِ الْخَلْقِ بِالْبَعْثِ إِلَّا جَزَاؤُهُمْ^(١) بِحَسَبِ اسْتِحْقَاقِهِمُ الْمَنُوطِ بِأَعْمَالِهِمُ الْمُرتَبَةِ عَلَى اعْتِقَادِهِمُ التَّابِعِ لِأَنْظَارِهِمْ فِيمَا نَصَبَ لَهُمْ مِنَ الْحُجَجِ وَالْدَّلَائِلِ، وَالْأَمَارَاتِ وَالْمَخَايِلِ^(٢).

فَمَنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِي مَعْرِفَتِهِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْبَيَانِ، وَتَفَاصِيلِ الْقُرْآنِ، فَقَدْ بَدَّلَ الرَّبْحَ بِالْخُسْرَانِ، وَالْهُدَى بِالطُّغْيَانِ.

وَهَذَا تَضْمِينٌ عَظِيمٌ، وَطَرِيقٌ قَوِيمٌ، وَصِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ، مَوْرِدُهُ الْحُكْمُ، وَتَمَامُهُ النَّعِيمُ، كَمَا يُنْبِئُ عَنْهُ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٣).

فَمَنْ تَلَعَّثَ^(٤) بَعْدَ هَذِهِ الْفَوَائِدِ، وَأَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ الْأَوْلِيَاءَ فِي الشَّدَائِدِ، وَقَالَ: لَهُمُ التَّصَرُّفَاتُ فِي الْكَائِنَاتِ، وَصَادَرَ مَا مَرَّ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ^(٥)، فَجَوَابُهُ كَمَا قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ فَنَجْعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾^(٦).

(١) في «ن»: «إلا خير انهم»! وهو تحريف واضح.

(٢) جمع مَخِيلَةٍ وهو الظن، والمراد هنا الدلائل والمظان. انظر: «المعجم الوسيط» (ج ١/ ص ٢٦٧).

(٣) سورة الإسراء، الآية رقم: ٥٩.

(٤) تَلَعَّثَ فِي الْأَمْرَاتِ فِيهِ وَتَمَكَّتْ وَتَوَقَّفَ. «المعجم الوسيط» (ج ١/ ص ٨٢٨).

(٥) أَيْ صَرَفَ تِلْكَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ عَنْ مَدْلُولَاتِهَا.

(٦) سورة آل عمران، الآية رقم: ٦١.

لَعَمْرِي^(١) مَا هُوَ إِلَّا كَبَسِطٍ كَفَيْهِ إِلَى^(٢) الْمَاءِ^(٣) . أَوْ كَطَالِبِ الرُّقِيِّ^(٤) بِسُلْمٍ إِلَى السَّمَاءِ !! .

فَهَلْ لِدِي لُبٌّ فِي شَهَادَةِ اللَّهِ نِزَاعٌ مِنْ أَنَّهُ الْمُتَصَرِّفُ وَحْدَهُ بِلاَ خِدَاعٍ حَتَّى يُقَابَلَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْجُرُوحِ ؟ ! .

وَهَلْ أَحَدٌ يُرَجِّحُ الرَّاجِحَ عَلَى الْمَرْجُوحِ ؟ ! .

[مَا هَذَا إِلَّا شَيْءٌ عَجَابٌ]^(٥) لَا يُسْمَعُ إِلَّا مِمَّنْ عِنْدَهُ شَكٌّ أَوْ اضْطِرَابٌ .

فَهَلْ أَدْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ؟ .

أَنْ لَا تُقَابِلُوا شَهَادَةَ اللَّهِ بِمَا لَا يَغْنِيكُمْ .

طَهَّرَنَا اللَّهُ [تعالى]^(٦) مِنْ مَعَرَّةٍ^(٧) ذَلِكَ ، وَأَعَاذَنَا مِنْ إِنْهَامِ مَا فِيهِ الْمَهَالِكِ .

وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَرَامِ فِي رِسَالَتِنَا الْمُسَمَّاةِ بـ «السَّيْفِ الْمَسْلُوكِ عَلَى مَنْ كَذَبَ عَلَى الْأُئِمَّةِ وَالرَّسُولِ»^(٨) .

(١) اختلف العلماء فيها؛ هل هي بهذه الصيغة قَسَمٌ أم لا؟ والذي عليه المحققون من أمثال الشيخ العلامة حماد الأنصاري - رحمه الله تعالى - في رسالته : «القول المبين في أن لعمرى ليست نصاً في اليمين» هو أنها مما يجري على اللسان وليست قسمًا، وهذا ما جنح إليه مؤلف «المناهي اللفظية» (ص ٤٧١)، وقال : إلا أن أراد القسم فَيُمنَعُ، وهذا هو الصواب بلا ريب .

(٢) في «ك» : «على الماء» . وكذا هو في «ن» . ولعل المؤلف لم يقصد الآية الكريمة .

(٣) سورة الرعد، الآية رقم : ١٤ .

(٤) أي الصعود والعلو والارتفاع . وقد رسمت في «ك»، و«ن» : «الرقا» . وانظر : «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢٥٥، ٢٥٦) .

(٥) ما بين حاصرتين مطموس في «ن» .

(٦) الزيادة من «ن» .

(٧) أي من هذا الأمر المكروه القبيح، مُفَعَّلَةٌ من العَرَّ أي الجَرَب . وانظر : «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصبهاني (ص : ٥٥٦) .

(٨) لم أقف عليه حتى الآن، وأسأل الله تعالى أن ييسر ذلك عن قريب .

فَإِذَا تَمَهَّدَ لَكَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَطْلُوبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَبِهِ
التَّقْوَى وَالْفَلَاحُ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ.

أَلَا تَرَى قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿الَّذِينَ يَكْنُبُونَ كُنُوبَهُمْ لَا يَرْبِثُ فِيهِ هُدًى
لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴿١﴾.

وَشَهِدَ أَنَّهُمْ عَلَى الْهُدَى، وَلَهُمُ الْفَلَاحُ.
وَالْإِيمَانُ مِنَ الْأَمْنِ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ الْمُصَدِّقُ آمِنًا، يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ وَاللَّامِ؛
نَحْوَ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ» (٢)، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ (٣).

وَاسْتُعْمِلَ فِي التَّصَدِيقِ الْقَلْبِيِّ (٤)؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ بِهِ صَارَ ذَا أَمْنٍ، مُطْمَئِنٌّ بِهِ.
وَفِي الشَّرْعِ: هُوَ الْإِذْعَانُ الْجَازِمُ بِمَا عُلِمَ ضَرُورَةً أَنَّهُ مِنْ دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، كَالْتَوْحِيدِ، وَالثَّبُوتِ، وَالبُعْثِ، وَالجَزَاءِ،
وَالْحِسَابِ، وَنَحْوِهِ.

وَهَلْ هُوَ كَافٍ فِي ذَلِكَ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ انْضِمَامِ الْإِقْرَارِ إِلَيْهِ لِلْمُتَمَكِّنِ مِنْهُ؟
وَالأَوَّلُ: رَأْيُ الْأَشْعَرِيِّ (٥) وَمَنْ تَابَعَهُ؛ فَإِنَّ الْإِقْرَارَ عِنْدَهُ: مُنْشَأً

(١) سورة البقرة، الآيات رقم: ١-٣.

(٢) هذا جزء من حديث صحيح رواه مسلم برقم (٣٨)، وأحمد في «المسند» (٣/٤١٣)،

٤/٣٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٦)، من حديث سفیان بن عبد الله الثقفي رضي الله

عنه «قال: قلت: يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحدًا بعدك؟ قال: «قل:

آمنت بالله ثم استقم».

(٣) سورة يوسف، الآية رقم: ١٧.

(٤) في «ن»: «للقلبي».

(٥) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري اليماني البصري، ولد سنة ٢٦٠ هـ،

كان معتزليًا ثم تاب ورد عليهم، وألف في أواخر أيامه «الإبانة»، رجع فيها عن تأويل

الصفات - مذهب المتكلمين وغيرهم - وقال بقواعد السلف في الصفات كما قال الذهبي في

ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (١٥/٨٦) توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٣٠ هـ. والله أعلم.

لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ .

وَالثَّانِي : مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي مَا عَنْهُ مَحِيدٌ^(١) ، وَلَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُمَا جُزْأَيْنِ لَهُ ، خَلَا أَنَّ الْإِقْرَارَ رُكْنٌ يَحْتَمِلُ السَّقُوطَ بِعُذْرٍ ، كَمَا فِي الْإِكْرَاهِ ، وَإِدْرَاكِ الْمَنِيَّةِ . وَالْعَمَلُ شَرْطٌ لِكَمَالِهِ لَا شَطْرٌ مِنْهُ^(٢) ، فَهُوَ مَجْمُوعُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :

١- اِعْتِقَادُ الْحَقِّ .

٢- وَالْإِقْرَارُ بِهِ .

٣- وَالْعَمَلُ بِمُوجِبِهِ ، عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ ، وَالْمُعْتَزِلَةِ ، وَالْخَوَارِجِ .

فَمَنْ أَخْلَّ بِالْاِعْتِقَادِ وَحَدَهُ فَهُوَ الْمُنَافِقُ ، وَمَنْ أَخْلَّ بِالْإِقْرَارِ فَهُوَ الْكَافِرُ ، وَمَنْ أَخْلَّ بِالْعَمَلِ فَهُوَ الْفَاسِقُ اتِّفَاقًا ، وَكَافِرٌ عِنْدَ الْخَوَارِجِ ، وَخَارِجٌ عَنِ الْإِيمَانِ ، غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْكُفْرِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ .

= وفي زعم المؤلف بأن الإيمان لغة هو التصديق نظر؛ فإنه يمتنع الترادف بين الإيمان وبين التصديق مطلقاً، كما بين ذلك شارح «العقيدة الطحاوية» (ص ٣٨٠)، وكان مما قال : (وقال تعالى : ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ - التوبة : ٦١ - ففرق بين المُعَدَّى بالباء ، والمُعَدَّى باللام ، فالأول يقال للمُخْبِر به ، والثاني للمُخْبَر ، ثم بين رحمه الله تعالى أن الكفر لا يختص بالتكذيب بل يكون بالبغض والعداوة والمخالفة مع عدم التكذيب . وهكذا الإيمان يكون تصديقاً وموافقةً وموالةً وانقياداً ، ولا يكفي مجرد التصديق ، فانظر ذلك هناك ، فإنه مهم جداً (ص ٣٨١-٣٨٤) .

(١) بل الحق هو مذهب السلف رحمهم الله تعالى في أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان ، فالعمل جزء من الإيمان ، يزيد بزيادته وينقص بنقصانه ، وراجع «شرح الطحاوية» (ص ٣٨٤-٣٩٤) .

(٢) الصحيح أنه شطر منه كما تقدم .

وَأَنْفَعُ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ حَدِيثُ سُؤَالِ جَبْرِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم الْمَرْوِيُّ فِي الْكُتُبِ السَّنَةِ^(١)، حَتَّى قَالُوا: إِنَّهُ أُمُّ السَّنَةِ، وَإِنَّ عُلُومَ الشَّرِيعَةِ مُتَشَعِّبَةٌ مِنْهُ، وَهُوَ مَنْشَأُ كُلِّ خَيْرٍ عِلْمًا وَعَمَلًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ عُقُودِ الْإِيمَانِ: ابْتِدَاءً، وَحَالًا، وَمَآلًا.

فَفِي حَدِيثِ الْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ [تعالى]^(٢) عَنْهُ الْمَرْوِيُّ فِي مُسْلِمٍ^(٣) وَغَيْرِهِ^(٤): قَالَ: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله]

(١) فقد رواه البخاري في «صحيحه» (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم في «صحيحه» (٩)، والترمذي في «سننه» (٢٦١٠)، وابن ماجه (٦٤)، والنسائي في «سننه»، (٨/ ١٠١، ١٠٢): فرواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكذا رواه ابن ماجه.

أما رواية النسائي فعن أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما. وأما رواية الترمذي فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ورواه مسلم، والنسائي (٨/ ٩٧-١٠١)، وابن ماجه (٦٣) عن عمر رضي الله عنه أيضًا. وهو في «السنن الكبرى» للنسائي (٦/ ٥٢٨) من حديث عمر، وكذلك (٦/ ٥٢٨، ٥٢٩) من حديث أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما.

تنبيه: كدت أن أوهم المؤلف في عزوه هذا الحديث للكتب الستة؛ إذ لم أقف عليه باديء ذي بدء في «سنن أبي داود»، خاصة أن المحدث الألباني فاته ذلك أيضًا في «إرواء الغليل» رقم (٣)، وفات صاحب «التكميل» بما فات تخريجه من إرواء الغليل!

ثم حمدت الله كثيرًا على التوفيق، فقد وقفت عليه في «سنن أبي داود» (٤٦٩٥) من حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وهذه ثمرة من ثمرات البحث والتتبع دون تقليد، فالحمد لله كثيرًا.

(٢) الزيادة من «ن».

(٣) «صحيح مسلم» (٨).

(٤) تقدم أنه في الترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (ج ٨/ ص ٩٧-١٠١)، وابن ماجه (٦٣). وكذا رواه ابن منده في «الإيمان» (١- ١٨٥، ١٨٦)، وأحمد (١/ ٥٢، ٥٣، ١٠٧)، والطيالسي في «مسنده» (ج ١/ ص ٥) - وترتيبه (ج ١/ ص ٢١) - وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٤-٤٥) رقم (١٠٤٧٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» - الحديث الأول مختصرًا - وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٣٨٩-٣٩١، ٣٩٧-٣٩٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» ١٩، وعبد الله بن أحمد في «السنن» ٩٠١، ٩٠٣-٩٠٨، والبيهقي أيضًا في «الكبرى» ١٠/ ٢٠٣، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٢٨٢، ٢٨٣).

وسلم؛ إذ أقبل رجلٌ شديدُ بياضِ الثيابِ، شديدُ سوادِ الشعرِ، ما نرى عليه أثرَ السفرِ، ولا يعرفُه مِنّا أحدٌ، فأقبلَ حتَّى جلسَ بينَ يدي رسولِ الله صلى الله عليه وآله [وسلم، ورُكِبَتْهُ تَمَسُّ رُكْبَتُهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟].

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

فَقَالَ: صَدَقْتَ. فَتَعَجَّبْنَا مِنْ سُؤَالِهِ وَتَصَدِيقِهِ!

ثُمَّ قَالَ: فَمَا الْإِيمَانُ؟

قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَبِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

فَقَالَ: صَدَقْتَ.

ثُمَّ قَالَ: فَمَا الْإِحْسَانُ؟

قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ؛ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

قَالَ: صَدَقْتَ.

ثُمَّ قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟

فَقَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ»!

قَالَ: صَدَقْتَ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا؟

قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّهَا»^(١)، وَأَنْ تَرَى الْخُفَاةَ الْعُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ، يَتَطَاوُلُونَ

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (١/١٢٢): «وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في معنى ذلك». ثم قال: «وقد لخصتها بلا تداعيل، فإذا هي أربعة أقوال: الأول: قال الخطابي معناه اتساع الإسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذراريهم، فإذا ملك الرجل الجارية =

في البَيِّنَانِ» .

قَالَ : ثُمَّ انْطَلَقَ ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ثَالِثَةِ ^(١) ، قَالَ : « يَا عُمَرُ ! هَلْ تَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ ؟ » .

قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ !

قَالَ : « ذَاكَ جِبْرِيلُ ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ » .

فَهَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ ، أَنَّ لَا أَعْظَمَ مِنْهُ .

فَمَعْرِفَتُهُ هِيَ الْقَوْزُ بِجَمِيعِ السَّعَادَاتِ ، وَمَعْنَاهُ لَا زِمَ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأُمَّةِ لَا نِدْرَاجَ الْإِيمَانِ بِأَعْمَالِهِ فِيهِ .

وَالْإِسْلَامُ : مِنَ التَّسْلِيمِ ، وَهُوَ الْإِثْقَادُ لِلْأَوَامِرِ ، وَالْإِثْيَانُ بِهَا امْتِثَالًا ،

= واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربها ؛ لأنه ولد سيدها ، قال النووي وغيره : إنه قول الأكثرين » ، ثم تعقبه الحافظ بما مفاده أن هذا قد حصل في صدر الإسلام .
الثاني : أن تبيع السادة أمهات أولادهم ، ويكثر ذلك فيتداول الملاك المستولدة حتى يشتريها ولدها ولا يشعر بذلك .

الثالث : يشبه الثاني أو من نمطه كما قال الحافظ .

الرابع : أن يكثر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب والضرب والاستخدام ، فأطلق عليها ربها مجازاً لذلك . أو المراد بالرب المربي ، فيكون حقيقة ، وهذا أوجه الأوجه عندي لعمومه ، ولأن المقام يدل على أن المراد حالة تكون - مع كونها تدل على فساد الأحوال - مستغربة . ومحصله الإشارة إلى أن الساعة تقوم عند انعكاس الأمور ، بحيث يصير المربي مُرَبِّيًا ، والسافل عاليًا ، وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى : « أن تصير الحفاة ملوك الأرض » .

(١) هذه رواية ابن حبان الأنفة برقم (١٦٨) من « صحيح ابن حبان » .

وقال الحافظ : « في رواية أبي عوانة : فلبثنا ليالي ، فلقيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ثلاث » ، ولابن حبان : « بعد ثلاثة » ، ولابن منده : « بعد ثلاثة أيام » . ثم بين الحافظ - نقلًا عن النووي - الجمع بين الرواية التي فيها الإخبار عن السائل في الحال ، وبين رواية الثلاث بأن عمر رضي الله عنه لم يكن مع الحاضرين ، ثم أخبره عليه الصلاة والسلام بعد ذلك .

وَلَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِقَبُولِ الْأَحْكَامِ وَالْإِذْعَانِ لَهَا، وَذَلِكَ حَقِيقَةُ التَّصَدِيقِ .
وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣٥) فَمَا وَحَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿ ٣٦ ﴾ (١) .

فَالِإِيمَانُ : لَا يَنْفَكُ عَنِ الْإِسْلَامِ حُكْمًا، فَهُمَا مُتَّحِدَانِ فِي التَّصَدِيقِ ،
وإن تَغَايَرَا بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ ؛ فَالِإِيمَانُ : هُوَ التَّسْلِيمُ الْبَاطِنِيُّ .
وَالِإِسْلَامُ : هُوَ التَّسْلِيمُ الظَّاهِرِيُّ .
وَكُلُّ مِنْهُمَا مُعْتَبَرٌ فِي الدِّينِ .

وفي الحديث : « ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا » (٢) .
وَقَدَّمَ ذِكْرَ الشَّهَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا الْأَسَاسُ فِي مَبْنَى الْإِسْلَامِ ، وَعَلَيْهَا مَدَارُ الْبَاقِي مِنَ
الْأَعْمَالِ . وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ رُكْنًا لِلِإِيمَانِ ؛ لِأَنَّ تَحَقُّقَهُ يُتِمُّ بِهَا .
وَأَمَّا خَصُّ الصَّلَاةِ وَمَا بَعْدَهَا بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّهَا أَمَّهَاتُ الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ
وَالْمَالِيَّةِ الْمُسْتَتَبِعَةِ لِسَائِرِ الْقُرْبِ ، الدَّاعِيَةِ إِلَى التَّجَنُّبِ عَنِ الْمَعَاصِي غَالِبًا .
أَلَا تَرَى قَوْلَهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ إِنَّكَ الصَّلَاةُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ (٣)
وفي الحديث : « الصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّينِ ، وَالزَّكَاةُ قَنْطَرَةُ الْإِسْلَامِ » (٤) .

(١) سورة الذاريات، الآيتان رقم: ٣٥، ٣٦ .

(٢) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» (٣٤)، والترمذي في «سننه» (٢٦٢٣)، وأحمد
في «المسند» (٢٠٨/١)، والبخاري في «شرح السنة» (٢٥)، وابن حبان في «صحيحه»
(١٦٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (١٩٨، ١٩٩)، وابن منده في «الإيمان» (١١٤، ١١٥) .

(٣) سورة العنكبوت، الآية رقم: ٤٥ .

(٤) حديث : « الصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّينِ » : أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٩/٣) رقم (٢٨٠٧)
من حديث عمر قال : « جاء رجل فقال : يا رسول الله ، أي شيء أحب عند الله في الإسلام ؟
قال : « الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَتْ ، وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَلَا دِينَ لَهُ ، وَالصَّلَاةُ عِمَادُ الدِّينِ » . ثم نقل البيهقي عن
الحاكم قوله : عكرمة لم يسمع من عمر ، وأظنه أراد عن ابن عمر . ومال الزيلعي في «تخريج
أحاديث الكشاف» (٤٢/١) إلى كون عكرمة هذا ليس مولى ابن عباس ، بل هو عكرمة بن =

وَلَاَنَّ الْعِبَادَاتِ : إِمَّا بَدَنِيَّةً ، أَوْ مَالِيَّةً ، أَوْ مُرَكَّبَةً ؛ فَالصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ :
بَدَنِيٌّ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ . وَالزَّكَاةُ : مَالِيٌّ . وَالْحَجُّ : مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا .
وَمَعْنَى أَنَّ تَوْمِنَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ : أَيُّ تَصَدَّقَ بِوُجُودِهِ تَعَالَى ، وَأَنَّهُ وَاجِبٌ
وُجُودُهُ لِذَاتِهِ ^(١) بِوَحْدَتِهِ ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْعَدَمُ ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا سِوَاهُ مُفْتَقِرٌ

= خالد بن سعيد بن العاص ، ثم نقل عن أبي زرعة أن حديثه عن عثمان : مرسل ، فضلاً عن عمر .
ثم ذكر الزيلعي للحديث شاهداً عند الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢٠١٦) من حديث
علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً : «الصلاة عماد الإسلام ، والجهاد سنام العمل» . ثم
قال : والحارث ضعيف جداً .

وأقول : بل متهم بالكذب كما في «الميزان» (١/٤٣٥-٤٣٧) .
ثم وقفت عليه عند الديلمي في «مسند الفردوس» - مخطوط (ج ٢/ ورقة ١٢٨ أ) من هذا الوجه ،
وزاد في آخره : «والزكاة بين ذلك» .

وعزه الزبيدي لأبي نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري في «كتاب الصلاة» عن حبيب بن سليم
عن بلال بن يحيى قال : «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الصلاة ، فقال :
الصلاة عمود الدين» وهو مرسل ورجاله ثقات ، كذا قال الزبيدي في «الإنحاف» (ج ٨/ ص ٣٩٣) .
قال علي رضا : ولأجل هذه الطرق حكمت عليه بالضعف فقط في تحقيقي لمسند علي رضي الله
عنه (١/٤٠٥) رقم (٢٤٤٧ ، ٢٤٤٨) .

ولعله من أجل ذلك إنما حكم عليه بالضعف فقط فضيلة المحدث الألباني في «الضعيفة»
(٣٨٠٥) ، و«ضعيف الجامع الصغير» (٣٥٦٥-٣٥٦٧) .

وقوله : «الزكاة قنطرة الإسلام» : أخرجه الطبراني في «الكبير» - كما في «مجمع الزوائد»
(٣/٦٢) - وفي «الأوسط» - «مجمع البحرين» (٣/٩) رقم (١٣٣٧) - من حديث أبي الدرداء
رضي الله عنه مرفوعاً به .

وقال الهيثمي : «ورجاله موثقون إلا أن بقية مدلس - وهو ثقة - !»
قال علي رضا : ما فائدة «وهو ثقة» إذا كان قد رواه بالنعنة ، فالحسن البصري أوثق منه ، ولم يقبل
المحققون عنعنته !

وقد زعم محقق «الأوسط» أن الضحاك بن حُمرّة - الذي في إسناده - ضعيف فقط ، والصواب أنه
ضعيف جداً ؛ لأنه منكر الحديث ليس بثقة . وانظر «الميزان» (٢/٣٢٢ ، ٣٢٣) .

ثم وقفت عليه في «الكامل» (٤/١٤١٧) لابن عدي لكن بزيادة (أبان) بين الضحاك وبين حطان
الرقاشي !

وعلى كل حال فهذه الزيادة منكرة .

(١) هذه من ألفاظ أو عبارات أهل الكلام ، والله سبحانه وتعالى لا يوصف إلا بما وصف به نفسه
أو وصفه به رسوله عليه الصلاة والسلام .

إليه، قَابِلٌ لِلْفَنَاءِ، وَهُوَ قَدِيمٌ^(١)، بَاقِي^(٢)، خَالِقُ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مُتَصَرِّفٌ فِيهَا بِمَا شَاءَ، يَفْعَلُ فِي مُلْكِهِ مَا يُرِيدُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا مِثْلَ، لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا عَرَضٍ^(٣)، وَأَنَّهُ مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْكَلَامِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالْحَيَاةِ، وَالتَّكْوِينِ، وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ كَأَضْدَادِ هَذِهِ الصِّفَاتِ مِنْ جَهْلِ شَيْءٍ، أَوْ عَجْزٍ، أَوْ سُكُوتٍ، أَوْ صَمَمٍ، أَوْ عَمَى، أَوْ مَوْتٍ، وَأَنْ يَقَعَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا؛ فَذَاتُهُ لَا تُشَبَّهُ الدَّوَاتِ، وَصِفَاتُهُ لَا تُشَبَّهُ الصِّفَاتِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٤).

وَالْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ: أَنْ تُصَدِّقَ بِوُجُودِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَجْسَامٌ نُورَانِيَّةٌ لَطِيفَةٌ قَادِرَةٌ عَلَى التَّشَكُّلاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، لَا تُذَكَّرُ وَلَا تُؤُنَّثُ ذَوُو ﴿أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعٍ﴾^(٥).

(١) ليس من أسمائه تعالى (القديم) وإنما أدخل المتكلمون هذا الاسم فيها، وقد أنكر كثير من السلف والخلف ذلك على المتكلمين منهم ابن حزم. واسمه الأول أحسن من القديم، فله الأسماء الحسنى لا الحسننة! وانظر هذا الموضوع المهم في تعليق نفيس من «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١١٤، ١١٥) لابن أبي العزرحمة الله.

(٢) روي في حديث الترمذي الضعيف، والصحيح اسم الآخر فتنبه.

(٣) النفي المفصل الذي يطلقه المتكلمون على صفات الله تعالى ليس هو من عقيدة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح؛ ذلك لأن صفات الله تعالى التي وردت في كتابه أو في صحيح حديث نبيه محمد عليه الصلاة والسلام إما صفات مفصلة، وإما نفي مجمل بعكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، فيقولون: ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم... فهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فقه إساءة أدب... وانظر بقية هذا الموضوع المهم في «شرح الطحاوية» (ص ١٠٨-١١٠).

(٤) سورة الشورى، الآية رقم: ١١.

(٥) سورة فاطر، الآية رقم: ١ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعٍ﴾. الآية.

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ صَلَّيَّ اللهَ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ رَأَى جِبْرِيلَ لَيْلَةً أُسْرِيَ بِهِ، وَلَهُ سُبُّمَاتَةٌ جَنَاحٌ» (١).

وَأَتَّهُمْ - كَمَا وَصَفَهُمُ اللهُ - عِبَادُ مَكْرَمُونَ ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ (٢) وَهُمْ مَعْصُومُونَ بِعُمُومِ وَصْفِ الْإِكْرَامِ، وَأَتَّهُمْ لَا يَقْتُرُونَ (٣) عَنْ عِبَادَتِهِ، وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (٤)، وَ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (٥).

وَمَنْ ثَبَتَ تَعْيِينَهُ كَجِبْرِيلَ، وَنَحْوِهِ، وَجَبَّ الْإِيمَانُ بِهِ، وَمَنْ لَمْ نَعْرِفِ اسْمَهُ آمَنَّا بِهِ إجمالاً.

وَكَذَا الْأَنْبِيَاءُ، وَكَذَا الرُّسُلُ، وَكَذَا الْكُتُبُ، وَالْإِيمَانُ بِهَا: أَنْ تُصَدِّقَ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَأَنَّ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ حَقٌّ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ النَّاسِخُ لَهَا، فَالْإِيمَانُ بِالْكُلِّ جُمْلَةً: فَرَضُ عَيْنٍ، وَبِالْقُرْآنِ تَفْصِيلاً مِنْ حَيْثُ إِنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِتَفَاصِيلِهِ، وَلَكِنْ عَلَى الْكِفَايَةِ؛ لِأَنَّ فِي وُجُوبِهِ عَلَى الْكُلِّ عَيْنًا حَرَجٌ بَيِّنٌ، وَإِخْلَالٌ بِأَمْرِ

(١) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٢٣٢، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧)، ومسلم في «صحيحه» رقم (١٧٤)، والترمذي في «السنن» (٣٢٧٧)، والطيالسي (٣٥٨)، وأحمد (٤١٢/١، ٤٦٠، ٣٩٥)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٥٤، ٩٠٥٥، ١٠٤٢٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٧١/٢، ٣٧٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٠٣، ٢٠٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٥٣٣٧، ٤٩٩٣)، والبخاري في «تفسيره» (٢٤٥/٤، ٢٤٦، ٢٤٩)، والطبري في «تفسيره» (٤٩/٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٢٧، ٦٤٢٨)، والبيهقي - أيضاً - في «الأسماء والصفات» (ص ٥٤٧، ٥٤٨)، وابن منده في «الإيمان» (٧٤٢ - ٧٤٥) كلهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً به، وفي بعض زيادات الحديث من طريق حسنة: «يَنْثُرُ مِنْ رِيشِهِ نَهَائِيلَ الدُّرِّ وَالْيَاقُوتِ».

(٢) سورة الأنبياء، الآية رقم: ٢٠.

(٣) أي لا يَسْكُنُونَ وَيَلْبِسُونَ بل هم دائماً نشطون في طاعته سبحانه وتعالى. وانظر: «المعجم الوسيط» (٦٧٢/٢).

(٤) أي لا يَمَلُّونَ أو يَتَعَبُونَ. وانظر: «الوسيط» (١٧٢/١).

(٥) سورة التحريم، الآية رقم: ٦.

المعاش.

والإيمان بالرُّسُلِ أَنْ تُصَدِّقَ بَأَنَّهُمْ صَادِقُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَيْدَهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِمْ، وَأَنَّهُمْ بَلَّغُوا عَنْ اللَّهِ رِسَالَتَهُ، وَيَتَّبِعُوا لِلْمُكَلَّفِينَ مَا أَمَرَهُمْ بَيِّنَاتِهِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ اخْتِرَانُهُمْ، وَأَنْ لَا تُفَرَّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ مِنْ لَدُنْ آدَمَ - وَهُوَ أَوَّلُهُمْ - إِلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم - وَهُوَ آخِرُهُمْ - خَتَمَ اللَّهُ بِهِ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلِينَ، كَمَا أَفْصَحَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(١).

وَلَمْ تَقْطَعْ بُيُوتُهُمْ بِمَوْتِهِمْ، بَلْ نَسَخَتْ شَرَائِعَهُمْ شَرِيعَتَنَا، وَهِيَ الْبَاقِيَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكُلُّهُمْ مُتَبَرِّئُونَ عَنِ الْكِبَائِرِ مُطْلَقًا، وَعَنْ تَعَمُّدِ الصَّغَائِرِ بَعْدَ الْبُعْثَةِ^(٢)، وَلَا نَعْرِفُ عَدَدَهُمْ يَقِينًا^(٣)، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿مِنْهُمْ مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾^(٤) الْآيَةُ.

(١) سورة الأحزاب، الآية رقم: ٤٠.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر، هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام. «الفتاوى» (٣/٤).

ثم قال: «وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر ولا يقرون عليها». «الفتاوى» ٣٢٠/٤.

(٣) روى ابن حبان في «صحيحه» (٦١٩٠)، والحاكم في «المستدرک» ٢/٢٦٢، والطبراني في «الكبير» (٧٥٤٥)، وفي «الأوسط» (١/٢٥٦، ٢٥٧) رقم (٤٠٥)، وغيرهم من حديث أبي أمامة رضي الله عنه: «أن رجلاً قال: يا رسول الله، أنبي كان آدم؟ قال: «نعم مكلّم». قال: فكم بينه وبين آدم؟ قال: «عشرة قرون». وإسناده صحيح، وكذا صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٦٨) وفي الحديث التصريح بأن الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر. وانظر «فتح الباري» (٧/٦ - ٨)، و«نعمة الذريعة في نصره الشريعة» لإبراهيم الحلبي (ص ١٤٩، ٢٤١) بتحقيقي.

(٤) سورة غافر، الآية رقم: ٧٨.

وَهُمْ خَوَاصُّ الْبَشَرِ، وَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ خَوَاصِّ الْمَلَائِكَةِ كَجِبْرِيلَ^(١)، وَمَنْ هُوَ نَحْوُهُ.

وَخَوَاصُّ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْبَشَرِ، وَعَوَامُّ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ.

وَالْإِيمَانُ بِالْبَعْثِ: أَنْ تُصَدِّقَ بِالْإِحْيَاءِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْحِسَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ، وَقِرَاءَةِ الْكُتُبِ، وَشَهَادَةِ الْأَعْضَاءِ، وَالْحَوْضِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَأَنْتَهُمَا مَوْجُودَتَانِ الْآنَ، لَا يَفْنِيَانِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَثَوَابِهِ، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ ثَابِتٌ بِالتَّصْوَصِ الْوَارِدَةِ الْقَاطِعَةِ بِذَلِكَ.

وَالْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ: بِأَنْ كَلَّامًا مِنْهُمَا يَخْلُقُهُ تَعَالَى وَإِرَادَتُهُ. فَمَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَالْكَفْرُ وَالْمَعَاصِي يَخْلُقُهُ تَعَالَى وَإِرَادَتُهُ. وَكَذَا الطَّاعَاتُ، وَفِعْلُ الْخَيْرَاتِ؛ إِذْ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ.

قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿اللَّهُ خَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢). وَ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٣).

(١) ذكر شارح الطحاوية القاضي ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله له في هذه المسألة قولان: تفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، وله قول ثالث على ما رجحه الشارح، وهو التوقف في ذلك، وقال: وهذا هو الحق؛ فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجب لبين لنا نصاً. «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٣٨، ٣٣٩). لكن رجح شيخ الإسلام ابن تيمية أن القول بتفضيل صالحى البشر والأنبياء على الملائكة هو مذهب السلف، وكانوا يحدثون بذلك بينهم من غير نكير، ثم استدلل لذلك بحجج كثيرة، فانظر: «الفتاوى» (٤/ ٣٥٠-٣٩٢) لكنه نبه على حقيقة المسألة، وهي أن التفضيل للبشر باعتبار كمال نهايتهم في جنات ربهم مستمتعين بالنظر لوجه الكريم، وقامت الملائكة في خدمتهم بإذن ربهم. «الفتاوى» (٤/ ٣٧٢). وأما عبارة المؤلف الأخيرة: (وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة) فهذا إن كان يُقصدُ به صالحو البشر فهو كما قال ابن تيمية باعتبار كمال النهاية، والله أعلم وأحكم.

(٢) سورة الزمر، الآية رقم: ٦٢.

(٣) سورة فاطر، الآية رقم: ٣.

﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾^(١): أي كل شيء هو مخلوق بتقديرنا، وتكويننا، وإرادتنا؛ لأن إرادته تعالى شاملة لجميع الكائنات؛ لأنه تعالى مُوجِدُهَا، فيكون مُريدًا لها.

وَمِنْ جُمْلَةِ الْكَائِنَاتِ: الْبَشَرُ، وَالْمَعْصِيَةُ، وَالْكُفْرُ؛ فَإِنَّ الْعَمَلَ الْوَاقِعَ بِكَسْبِ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى، مَوْصُوفٌ بِالطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَسْبِ الْعَبْدِ وَقَصْدِهِ، وَهُوَ الْمُنَوِّطُ بِالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَالْإِحْسَانِ، فَسَرَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم بِمَقَامَيْنِ أَعْلَى وَأَدْنَى^(٢)، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِخْلَاصُ فِي الْأَعْمَالِ، بَأَنْ يَحْفَظَ الْعَبْدُ قَلْبَهُ فِي عِبَادَاتِهِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ لِرَبِّهِ فِي عِبَادَاتِهِ، وَذَلِكَ اسْتِفْرَاغُ الْعَبْدِ وَسَعَهُ فِي الْقِيَامِ بِالْمُوجِبِ، وَالاجْتِنَابِ عَنِ الْمَحَارِمِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَأَنقُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٣).

وَلِلْعِبَادِ مَرَاتِبٌ فِي تَقْوَاهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْرِقُ بِشُؤْنِهِ تَعَالَى فِي عِبَادَاتِهِ، وَمُرَاعَاةِ^(٤) حُقُوقِهِ فِي طَاعَاتِهِ بَأَنْ لَا يَسْتَبْقِي شَيْئًا مِنْ خُضُوعِهِ، وَخُشُوعِهِ، وَإِخْلَاصِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الشُّرُوطِ، وَالْأَرْكَانِ؛ وَمِنْ ثَمَّةٍ تَنْقَلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] مِنْ مَقَامٍ إِلَى مَقَامٍ^(٥)؛ لَأَنَّ لِلتَّقْوَى مَقَامَاتٍ. وَمَرَاتِبُهَا ثَلَاثٌ^(٦):

(١) سورة القمر، الآية رقم ٤٩.

(٢) يشير إلى الحديث المتفق عليه عن الإيمان والإحسان، وقد مرَّ قريبًا.

(٣) سورة التغابن، الآية رقم ١٦.

(٤) في «ن» رسمها الناسخ بالتاء المفتوحة هكذا: «ومراعات»! والعجب أنه كذلك في «ك»!.

(٥) هذا القول فيه نظر لا احتياجه إلى دليل صحيح صريح، وهيهات!.

(٦) في «ك»: «ثلاثة»! وكذا هو في «ن»! والصواب «ثلاث» لأن «المرتبة» مؤنث وعليه فيذكر (ثلاث).

الأولى: مُرَاعَاةُ الطَّاعَةِ بِالشَّرْوَطِ، وَالْأَرْكَانِ، وَالْاجْتِنَابِ عَنْ كِبَائِرِ الْإِثْمِ.
والثانية: التَّجَبُّبُ عَنْ كُلِّ مَا يُؤْثِمُ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ تَرْكِ، حَتَّى الصَّغَائِرِ،
 وَفِعْلُ الطَّاعَةِ، مَعَ حُصُولِ التِّدَاذِ بِهَا، مَعَ مُرَاعَاتِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِحَسَبِ
 الْوُسْعِ.

والثالثة: بَأَنْ يُنْزَعَ سِرُّهُ عَنْ كُلِّ مَا يَشْغَلُهُ عَنِ الْحَقِّ تَعَالَى، وَيَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ
 بِكُلِّيَّتِهِ، وَهُوَ التَّقْوَى الْمَأْمُورُ بِهِ ^(١) فِي قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا
 أَنْفَعُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ ^(٢) الْآيَةُ.

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(٣) فِي ذَلِكَ: «هُوَ أَنْ يُطَاعَ وَلَا
 يُغْصَى، وَيُذْكَرَ وَلَا يُنْسَى، وَيُشْكَرَ وَلَا يُكْفَرَ» ^(٤) وَقَدْ وَرَدَ مَرْفُوعًا.

ولهذه المراتب مقامات يتفاوت فيها أصحابها بحسب درجات
 استعدادهم الفاضلة عليهم بموجب المنة الإلهية، وأقصاها ما انتهى إليه
 الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ ومن ثمة جمعوا بين رئاستين: النبوة

(١) كذا في «ك» و«ن»، ولعل الصواب: «وهي التقوى المأمور بها».

(٢) سورة آل عمران، الآية رقم: ١٠٢.

(٣) الزيادة من «ن».

(٤) أثر صحيح: رواه الطبري من طرق عن زبيد الأيامي، عن مرة بن شراحيل، عن ابن مسعود رضي الله عنه. «تفسير الطبري» (٤/٢٧، ٢٨)، وكذا رواه: القاسم بن سلام في «الناسخ والمنسوخ» رقم (٤٧٥)، والحاكم في «المستدرک» (٢/٢٩٤)، وابن المبارك، وعبد الرزاق، والفریابی، وعبد بن حمید، وابن أبي شیبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والنحاس، والطبرانی، وابن مردويه، كما في «الدر المنثور» (٢/١٠٥). وصححه الحاكم على شرط البخاري ومسلم، ووافقه الذهبي، وهو كما قال. أما الرواية المرفوعة: فأخرجها الحاكم في «المستدرک» أيضًا كما جزم الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢/٧٢) لكنه قال: الأظهر أنه موقوف، وكان قد صحح إسناد الرواية الموقوفة (٢/٧١). وعزاه لابن مردويه مرفوعًا أيضًا هو والسيوطي في «الدر المنثور» (٢/١٠٥).

وَالْوَلَايَةِ ؛ وَلَمْ يَصُدَّهُمْ مُلَابَسَةُ مَصَالِحِ الْخَلْقِ عَنِ الْاسْتِغْرَاقِ فِي شُؤُونِ الْحَقِّ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ .

فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم : «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(١) : بَيَانٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ إِتْقَانِ الْعِبَادَاتِ وَإِخْلَاصِهَا .

أَيَ : إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الرُّؤْيَا الْمَعْنَوِيَّةِ فِي اسْتِغْرَاقِ شَأْنِهِ تَعَالَى ، فَكُنْ بِحَيْثُ تَعْتَقِدُهُ أَنَّهُ يَرَاكَ فِي أَعْمَالِكَ ، وَعَقُودِ فُؤَادِكَ .

وَقَوْلُهُ : «مَتَى السَّاعَةُ؟» وَجَوَابُهُ : «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» أَشَارَ بِهِ أَنَّ عِلْمَ السَّاعَةِ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ ، لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ غَيْرُ اللَّهِ ؛ فَالْإِنْسَانُ فِي نَفْيِ عِلْمِهَا عَلَى التَّسَاوِي ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْمُتَنَبِّئِ بَأَنَّ وَقْتَ مَجِيئِهَا لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ .

وَرَأَدَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ^(٢) : «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ» ثُمَّ تَلَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم : «إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ»^(٣) الْآيَةَ . وَقَوْلُهُ : «أَمَارَاتُهَا» : أَيُّ عَلَامَاتِهَا .

«وَأَنَّ تِلْدَ الْأُمَّةِ رَبَّهَا» : وَأَشَارَ إِلَى كَثْرَةِ السَّرَارِيِّ^(٤) حِينَ تَصِيرُ الْأُمَّةُ كَأَنَّهَا أُمَّةٌ لِإِنِّهَا ، مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مُلْكٌ لِأَبِيهِ ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ تِلْدُ الْمُلُوكِ ، فَيَصِيرُ ابْنُهَا مَلِكًا ، فَتَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ رَعِيَّتِهِ ، أَوْ إِشَارَةً إِلَى فَسَادِ الزَّمَانِ ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلُ لَيْسَتْ تَعْمَلُ^(٥) أُمَّهُ فِي الْخِدْمَةِ كَالْأُمَّةِ ، وَيُرْقِي مَرَاتِبَ مَوْطُوتِهِ عَلَيْهَا .

(١) تقدم بيان صحته وتخريجه .

(٢) في «صحيحه» رقم (٥٠) ، وقد تقدم بيان ذلك ، وكذا هو برقم (٤٧٧٧) .

(٣) سورة لقمان ، الآية رقم ٣٤ .

(٤) جَمْعُ سُرِّيَّةٍ ، وهي الجارية المتخذة للملك والجماع ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لأنها موضع سرور الرجل . «لسان العرب» (٤/٣٥٨) .

(٥) في «ن» : «يستعمل» .

وَهَذَا أَنْسَبَ لِقَوْلِهِ: «وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»: الدُّورِ.

وَالْمُرَادُ: أَنَّ الزَّمَانَ يَتَقَارَبُ حِينَ يَتَوَلَّى النَّاسَ أَسَافِلُهُمْ وَجُهَاثُهُمْ.

وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْتِقَادِ: أَنَّهُ تَعَالَى يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ﴿٣٣﴾ ﴿١﴾.

فَالْأَوَّلُ: بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ مِنَ الْإِضَاءَةِ، وَهِيَ نَصْرَةُ النَّعِيمِ.

وَالثَّانِي: بِالظَّاءِ الْمُشَالَةِ الْمَعْجَمَةِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى الْأَقْدَسِ بِلَا كَيْفٍ، وَلَا جِهَةٍ ﴿٢﴾.

وَأَسْمَاؤُهُ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ، أَيُّ: لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ اسْمٍ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَرُدَّ شَرْعًا أَنَّهُ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى؛ فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَعَالَى لَفْظٌ: عَارِفٍ، أَوْفَقِيهِ، أَوْ طَبِيبٍ، أَوْ عَاقِلٍ، وَنَحْوِهِ مِمَّا يُؤْهِمُ خَلَلَ التَّعْظِيمِ فِيهِ، أَوْ سَبَقَ جَهْلُ كَهَذِهِ الْأَسْمَاءِ.

وَمِنْ جَهْلَةٍ ﴿٣﴾ الصُّوفِيَّةِ مَنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَعَالَى: (أَبُو الْفَرَجِ)!.

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ﴿٤﴾. فَمَنْ ابْتَهَجَ سِرَّهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ ظَفِرَ وَنَجَا، وَمَنْ ابْتَلَى

(١) سورة القيامة، الآية رقم: ٢٢، ٢٣.

(٢) إن كان مقصد المؤلف نفى العلو بنفي الجهة فهذا خطأ؛ لأن الله تعالى في السماء كما صح في «مسلم» (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه. ولا يعني هذا أنه تعالى تحيطه الجهات - سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، بل هو في العلو المطلق. وانظر هذا الموضوع المهم في «شرح الطحاوية» (ص ٣١٣-٣٢٨).

(٣) كذا في (ن) وفي (ك): (جملة)!

(٤) سورة النور، الآية رقم: ٦٣.

بَغْلَطَ كَانَ طَرِيقُهُ عَوَجًا .

فَسُبْحَانَ مَنْ أَرْشَدَ بِفَضْلِهِ مَنْ شَاءَ لِمَا شَاءَ، وَأَضَلَّ بِعَدْلِهِ مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ .

وبالجملة فَنَهَايَةُ الْكَمَالِ بِالْإِمْتِنَانِ وَالْإِقْبَالِ عَلَى صَالِحِ الْأَعْمَالِ، وَتَرْكِ الْجِدَالِ، وَالْقِيلِ وَالْقَالَ .

وْغَايَةُ الْعِلْمِ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرَتُهُ، وَفَائِدَةُ الْعُمُرِ، وَزَادُ الْآخِرَةِ^(١)، وَالْكُلُّ مُمَهَّدٌ لِأَجَلِهِ، فَمَنْ ظَفِرَ بِهِ سَعِدَ، وَمَنْ فَاتَهُ خَسِرَ، وَهَذَا مَا تَيَسَّرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ وَالسَّلَامُ .

(١) فِي «ن»: «لِلْآخِرَةِ» .

الفصل الثالث في كرامات الأولياء

وَهُمُ الْمُتَّقُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، الْعَارِفُونَ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ الْمُقْبِلُونَ عَلَى الطَّاعَاتِ، الْمُعْرِضُونَ عَنِ اللَّذَّاتِ، فَهَؤُلَاءِ قَدْ يَقَعُ لَهُمْ كَرَامَاتٌ يُكْرِمُهُمُ اللَّهُ بِهَا؛ تَأْيِيدًا لِمَتَّقُواهُمْ، لِحُكْمَةٍ مِنْهَا^(١) : حُجَّةٌ لِلدِّينِ، أَوْ لِحَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ. وَمَا حَصَلَ لَهُمْ هَذَا الْإِكْرَامُ إِلَّا بِبَرَكَهٍ اتَّبَعَ خَيْرَ الْأَنَامِ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

وَهِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ كَالْمُعْجِزَةِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَقْتَرِنُ بِدَعْوَى الثُّبُوتِ، وَلَا بِتَحَدٍّ، وَلَا فِيهَا قَصْدٌ، بَحِثْ كُلَّمَا أَرَادَ جَرَتْ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْآيَاتِ، وَهِيَ عَلَى وَفْقِ إِرَادَتِهِ تَعَالَى.

قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٢). وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ فِيهَا تَصَرُّفٌ بِمَا أَرَادَ، وَمَتَى أَرَادَ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مُصَادِرَةً لِلشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ. وَقَدْ وَجَدَتْ فِي الْأَمَمِ الْمَاضِيَةِ كَقِصَّةِ مَرْيَمَ^(٣)، وَاصِفَ بْنِ بَرَخِيَا^(٤).

(١) في «ن»: «بها».

(٢) سورة الأنعام، الآية رقم: ١٠٩.

(٣) في قوله تعالى: ﴿ كَلَّمَآ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمَرْيَمُ إِنَّ لَكَ هَذَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ رَزَقُكَ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِ حِسَابٍ ﴾ سورة آل عمران، الآية رقم: ٣٧.

(٤) هو كاتب سليمان عليه الصلاة والسلام الذي يُروى أنه المعني بقوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ سورة النمل، الآية رقم: ٤٠، هذا ما رواه محمد بن إسحاق، عن يزيد بن رومان، وأنه كان صديقًا يعلم الاسم الأعظم، وهذا إسناد لا يُسَمَّنُ ولا يغني من جوع، فإن بين يزيد بن رومان وبين سليمان عليه السلام مفاوز تقطع دونها أعناق الإبل!! وانظر: «تفسير ابن كثير» (ج ٦/ ص ٢٠٢).

وَفِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُ مَنْ أَنْ تُحْصَى .

وَبِالْصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ تَمَيَّزَتْ عَنِ الْمُعْجَزَةِ، وَعَنِ الاسْتِدْرَاجِ، كَمَا يَقَعُ لِبَعْضِ الظُّلْمَةِ وَالْفُسَاقِ، وَالْجُهَّالِ، بَلْ وَالْكَفَرَةِ أَحْيَانًا^(١)، اسْتِدْرَاجًا لَهُمْ، وَزِيَادَةً فِي غِيهِمْ . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً ﴾^(٢) الْآيَةُ .

وَفِي الْحَدِيثِ : « إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ يُعْطِي^(٣) الْعَبْدَ مَا يُحِبُّ، وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ اسْتِدْرَاجٌ » ثُمَّ قَرَأَ^(٤) : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ ﴾^(٥) الْآيَةَ . وَفِي آخِرِ^(٦) : « إِنَّ اللَّهَ يُمْلِي لِلظَّالِمِ . . . » الْحَدِيثُ^(٧) .

(١) انظر كتاب « القادرية » و « الرفاعية » لأخيना عبد الرحمن دمشقية لتقف على عجائب عمل الجن والشياطين مع هؤلاء الصوفية الذين فاقهم البوذيون في هذا الدجل والسحر من الطعن بالسيوف والخناجر وغيرهما !

(٢) سورة الأنعام، الآية رقم : ٤٤ .

(٣) في «ك» و «ن» : « إِذَا رَأَيْتَ يُعْطِي اللَّهَ » بتقديم يعطي، وهو خطأ .

(٤) حديث صحيح : كذا قال المحدث الألباني في «الصحيحة» (٤١٣) بعد أن عزاه لأحمد في «المسند» (١٤٥/٤)، وغيره من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً به . وقد ذكر هناك فضيلته متابعة للإسناد يصح بها الحديث، فراجع إن شئت .

(٥) سورة الأنعام، الآية رقم : ٤٤ .

(٦) في «ن» : « وفي أخرى ! »

(٧) حديث صحيح : رواه البخاري في «صحيحه» (٤٦٨٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٨٣)، والترمذي في «السنن» (٣١١٠)، والنسائي في «الكبرى» (٣٦٥/٦)، رقم (١١٢/٥)، وابن ماجه في «السنن» (٤٠١٨)، والبيهقي في «شرح السنة» (٤١٦٢)، وفي «التفسير» (٤٠١/٢)، والطبري في «التفسير» (١١٤/١٢/٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٩٤/٦)، وفي «الأسماء والصفات»، وابن حبان في «صحيحه» (٥١٧٥) .

كلهم : من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ يُمْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا =

وَعَنِ الْمَعُونَةِ، كَمَا يَقَعُ لِبَعْضِ الْعَوَامِّ، وَجُهَاًلِ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ إِضْرَارِهِمْ^(١)؛ تَخْلِصًا لَهُمْ مِنْ ضِيقٍ، وَبَلَاءٍ؛ لُطْفًا بِهِمْ، وَتَثْبِيَتًا لَهُمْ؛ وَإِكْرَامًا لِنَبِيِّهِمْ وَدِينِهِمْ.

وَعَنِ السَّحْرِ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِالْآيَةِ.

وَعَنِ الشَّعْوَذَةِ: وَهِيَ الْأَبْوَابُ النَّارُنجِيَّةُ^(٢) مِنَ التَّحْيِلَاتِ.

وَعَنِ مَا تَفْعَلُهُ الشَّيَاطِينُ مَعَ أَرْبَابِ الرِّيَاضَاتِ بِجَرِّ الْأَسْمَاءِ^(٣)؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يُحْمَلُ فِي الْهَوَاءِ^(٤)، وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْتَى بِالْأَمْوَالِ الْمَسْرُوقَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدُلُّ عَلَى السَّرِقَةِ بِرُقَاةٍ لِيَحْتَالَ عَلَى أَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْوَلَايَةِ، وَمَا هُوَ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الشَّعْوَذَاتِ، فَيَسْمُونَهَا كَرَامَاتٍ.

وَعَنِ الْإِخْبَارِ بِالْغَيْبِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَنَحْوِهِ مِمَّا يُصَادِرُ الشَّرِيعَةَ الْغَرَاءَ فِي التَّكْذِيبِ، فَلَا يَكُونُ مِثْلَهُ كَرَامَةً، بَلْ هُوَ مِنْ إِخْبَارِ الشَّيَاطِينِ وَوَسَاوِسِهِمْ، فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ هَمْزَاتِ الشَّيَاطِينِ؛ فَإِنَّ أَوْلِيَاءَ الرَّحْمَنِ هُمُ الْمُتَّقُونَ: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾^(٥).

وَمِنْ جُمْلَةِ بَشَائِرِهِمْ أَنْ يُكْرِمَهُمُ اللَّهُ بِكَرَامَاتٍ بِبَرَكَاتِهِ كَمَا لِاتِّبَاعِهِمْ

= أَخْذَهُ لَمْ يَقُلْنَهُ. قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخْذَ الْفَرَى وَهِيَ ظَلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ﴾ سورة هود، الآية رقم: ١٠٢.

(١) كَذَا فِي «ك» وَ«ن»، وَلَعَلَّهَا «عِنْدَ إِضْرَارِهِمْ». أَضْرَارُهُمْ. جَمْعُ ضَرَرٍ.

(٢) التَّيْرُنْجُ: أَخْذُ كَالسَّحْرِ وَلَيْسَ بِهِ. «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» (ص ٢٦٥).

(٣) مِثْلُ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ الْمَزْعُومَةِ لِلْجَنِّ أَوْ الْمَلَائِكَةِ أَوْ... إلخ، وَقَدْ كُتِبَ فِيهَا الْمَشْعُودُونَ شَيْئًا كَثِيرًا يَضِلُّوْا وَيُضِلُّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٤) انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ مَا كَتَبَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ فِي «الْفَتَاوَى» (١١/٢٨٦-٢٨٨).

(٥) سُورَةُ يُونُسَ، الْآيَةُ رَقْمَ: ٦٤.

لِنَبِيِّهِ، وَدِينِهِ.

وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ أَثَرِ مُعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ، وَهِيَ لَا تُخَصَّى: مِثْلَ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ^(١)، وَإِتْيَانِ الشَّجَرِ^(٢)، وَحَنِينِ الْجِذْعِ^(٣)،

(١) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٦٣٦، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٣٨٦٩، ٣٨٧١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٨٠٠، ٢٨٠١)، والترمذي في «السنن» (٣٢٨٥، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨)، وأحمد (٣٧٧/١، ٤٤٧)، والطبري في «التفسير» (٨٤/٢٧-٨٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٦٤/٢)، وفي «دلائل النبوة» (٢٦٢-٢٦٨)، وأبو يعلى في «المسند» (٤٩٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٩٦، ١٣٤٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٩٥)، والطائسي في «المسند» (١٨٩١)، والبغوي في «التفسير» (٢٧٢-٢٧٣)، وأحمد أيضاً (٨١-٨٢، ١٦٥/٣، ٤١٣/١)، والبخاري كذلك (٤٨٦٦، ٤٨٦٧)، كلهم رَوَوْه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فبعضهم رواه عن أنس، وبعضهم عن ابن عمر، وبعضهم عن ابن مسعود، وبعضهم عن جبير بن مطعم رضي الله عنهم أجمعين، وقد بين ذلك الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في «تفسيره» (٤٤٧/٧-٤٥٠). ثم وقفت عليه في «دلائل النبوة» للأصبهاني برقم (٦، ٧)، وقد زادت محققه وطول في تخريجه.

(٢) ثبت ذلك في «صحيح مسلم» (٣٠٠٦) في حديث جابر الطويل وفيه (٣٠١١٢): «فإذا شجرتان بشاطئ الوادي، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى إحدهما فأخذ بغصن من أغصانها فقال: انقادي عليّ ياذن الله...» ثم قال للأخرى كذلك ثم قال: «التنما عليّ ياذن الله» صلى الله عليه وآله وسلم.

(٣) ثبت ذلك في «صحيح البخاري» (٤٤٩، ٢٠٩٥، ٣٥٨٤، ٣٥٨٣)، و«مسند أحمد» (٣٠٠/٣)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٤٨٥/١١-١١٧٩٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٥١٣/٢: ٣٠٣)، وكذا البيهقي في «دلائل النبوة» (٥٦٠/٢-٥٥٦، ٥٥٧-٥٥٨) و(٦٦/٦) والبغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (١٣٤/١-١٤٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٤٦٩-١٤٧٠)، والبيهقي - كذلك - في «الكبرى» (١٩٦/٣)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١٢٢/١٣٤-١٢٢)، وفي «دلائل النبوة» (٢٩، ٣٠، ٣١).

كلهم رَوَوْه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فبعضهم رواه عن جابر، وبعضهم عن ابن عمر، وبعضهم عن أنس رضي الله عنهم جميعاً، وقد خرَّجه وحقق مروياته مساعد بن سليمان الحميد فأحسن في ذلك.

وَكَلَامِ الضَّبِّ^(١)، وَتَسْبِيحِ الْحَصَا^(٢)، وَتَكْثِيرِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مَرَّاتٍ مُتَعَدِّدَةً^(٣)، وَتَبَعِ الْمَاءِ مِنْ أَصَابِعِهِ^(٤)، وَرَدِّ عَيْنِ قَتَادَةَ^(٥)، وَإِبْرَاءِ رَجُلٍ

(١) حديث موضوع: رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٣٦-٣٨)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/٦٤)، وفي «المعجم الأوسط» مجمع البحرين رقم (٣٥٤١) - والحاكم في «المعجزات» - كما في «دلائل النبوة» - وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/١٣٤، ١٣٥)، وابن عدي، وابن عساكر كما في «الخصائص» للسيوطي (٢/٦٥) كلهم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. والحديث باطل كما جزم بذلك الذهبي في ترجمة محمد بن علي بن الوليد السلمي البصري من «الميزان» (٣/٦٥١)، وقال: (روى أبو بكر البيهقي حديث الضب من طريقه بإسناد نظيف، ثم قال البيهقي: الحمل فيه على السلمي هذا. قلت: صدق والله البيهقي، فإنه خبر باطل).

قال علي رضا: ولم يصنع الزبيدي شيئاً حينما زعم أن رواية الأئمة للحديث تجعله ضعيفاً لا موضوعاً! «إتحاف السادة المتقين» (٢/٢٠٦).

وقد جزم الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٢٩٢-٢٩٤) بكلام البيهقي وأقره.

(٢) حديث صحيح: رواه الطبراني في «الأوسط» - مجمع البحرين - (٣٥٢٠)، والبزار في «مسنده» - كشف الأستار (٣/١٣٥) رقم (٢٣١٤)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/٥٥٥) رقم (٢٣٨) بإسناد صحيح من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وكذا صحح إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٧٩)، وصححه كذلك محقق «دلائل النبوة» للأصبهاني (١/٤٠٩) وتكلم على علة إسناد بعض الطرق الأخرى، فأجاد.

(٣) تكثيره للطعام صح عند مسلم في «صحيحه» (٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٤٤). ومن حديث أبي هريرة أو أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما برقم (٤٥) أيضاً.

(٤) صح ذلك في «صحيح البخاري» (٣٥٧٦، ٥٦٣٩)، و«صحيح مسلم» (١٤٨٤)، وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه. وصح من حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري (١٦٩)، ٢٠٠، ٣٥٧٣، ٣٥٧٥، وعند مسلم (١٧٨٣).

(٥) روي من وجهين ضعيفين جداً: الأول فيه يحيى الحماني، وهو متروك متهم، والثاني: فيه عبد العزيز بن عمران، وهو متروك كذلك.

روى الأول: البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/٩٩-١٠٠)، من طريق أبي يعلى في «المسند» (١٥٤٩)، وكذا رواه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/٣٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٤/١٥٩٤).

وروى الثاني كذلك: البيهقي في «الدلائل» (٣/١٠٠)، والبزار في «مسنده» - زوائده برقم (١٧٧١)، والطبراني في «الكبير» (٤٥٣٥)، وفي «الأوسط» - مجمع البحرين - (٢٧٥١)، =

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ بِمَسِّ يَدِهِ حِينَ انْكَسَرَتْ^(١).

وَلِصَحَابَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ كَرَامَاتٌ لَا تُحْصَى :

كَتْسِيحِ الصَّخْفَةِ بَيْنَ يَدَيْ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ^(٢)، وَهُمَا يَأْكُلَانِ^(٣)،

= وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/٣٧١)، وصحح إسناده الحاكم في «المستدرک» (٣/٢٣٢) ! ورده الذهبي بقوله : (قلت : عبد العزيز ضعفه).

ثم وقفت على طرق أخرى فيها من لم يعرفهم الهيثمي في «المجمع» (٦/١١٣ - ١١٤، ١٠٩). أخرج ذلك الطبراني في «٩/٨، ١٩» رقم (١٢، ١٣، ١٤).

وكذا ابن إسحاق في «السيرة» - (٢/٨٢) : حدثني عاصم بن عمر بن قتادة مرسلًا به، ووصله أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/١٧٤) وليس فيه علة سوى تدليس محمد بن إسحاق، ولهذا فالحديث ضعيف الإسناد فقط.

وقد روى أبو نعيم (٢/١٧٤) عن الطبراني من الطريق التي لم يعرف بعض رجالها الهيثمي. وقد تبين لي أنهما غير معروفين، فالأول : عبد الله بن الفضل بن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري، والثاني : أبوه الفضل بن عاصم. كذا أشار العلاني إلى أنهما لا يعرفان، وأقره الحافظ في «لسان الميزان» (٦/٢٩٥) رقم (٩٠٨٧).

ثم بعد أن كتبت هذا وقفت على طرق أخرى ذكرها محقق «دلائل النبوة» للأصبهاني رقم (١٦٧) من (ج ٣/ ص ١٠٣١ - ١٠٤٣).

وكل تلك الطرق معلولة بالجهالة والانقطاع في السند مع وجود اختلاف في السند والمتن، ولهذا جزم محقق الكتاب بضعف الحديث، وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

تنبيه : جزم شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/٢٧٥) بقصة قتادة - ووقع هناك (أبي قتادة) - وقد عَرَفَتْ ضَعْفُهَا !

(١) ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/٢٧٥) فقال : «ولما أرسل محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الأشرف فوقع وانكسرت رجله، فمسحها، فبرئت !».

قال علي رضا : قد روى البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/١٩٠ - ١٩٢) قصة قتل كعب بن الأشرف، وأن الذي أصيب عباد بن بشر في وجهه أو رجله، ولم يذكر شيئًا عن مسحه عليه الصلاة والسلام لرجله، مع أن الإسناد معضل من رواية موسى بن عقبة. ثم رواه (٣/١٩٩) بإسناد مرسل فسمي الرجل : الحارث بن أوس، وأنه عليه الصلاة والسلام نفل على جرحه.

(٢) رسمت هكذا : «وأبي الدرداء» دون همزة.

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (ج ١/ ص ٢٢٤) بإسناد فيه من لم أقف له على ترجمة.

وَعَبَادُ بَنِ بَشِيرٍ، وَأُسَيْدُ بَنِ حُضَيْرٍ لَمَّا خَرَجَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَضَاءَ لَهُمَا طَرْفُ السَّوْطِ، فَلَمَّا افْتَرَقَا، افْتَرَقَ الضَّوُّ مَعَهُمَا^(١). وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ لَمَّا ذَهَبَ بِأَصْيَافِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم الثَّلَاثَةَ جَعَلَ لَا يَأْكُلُ لُقْمَةً إِلَّا رَبًّا مِثْلُهَا، فَلَمَّا شَبِعُوا كَانَتْ أَكْثَرَ مِمَّا هِيَ قَبْلُ، فَرَفَعَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم، فَجَاءَ أَقْوَامٌ كَثِيرُونَ، فَأَكَلُوا مِنْهَا^(٢).

وَعُمِّرَ لَمَّا أُرْسِلَ جَيْشُهُ مَعَ سَارِيَةِ وَلَقِيَهُمُ الْعَدُوُّ، وَكَانَ عَلَى الْمَنْبَرِ فِي الْمَدِينَةِ، فَنَادَاهُ: يَا سَارِيَةُ! الْجَبَلُ، مَرَّتَيْنِ، فَسَمِعَهُ سَارِيَةً، وَهُوَ فِي الْعِرَاقِ، وَالتَّجَا إِلَى الْجَبَلِ، وَانْتَصَرَ^(٣).

وَنَزَلَتْ السَّكِينَةُ، وَفِيهَا الْمَلَائِكَةُ مِثْلُ الظُّلَّةِ^(٤) لِقِرَاءَةِ أُسَيْدِ بْنِ

(١) تقدم أنه في «صحيح البخاري» (٣٨٠٥) من حديث أنس رضي الله عنهم جميعاً.

(٢) صح ذلك في «صحيح البخاري» (٦٠٢)، و«صحيح مسلم» (٢٠٥٧) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما.

(٣) تقدم شيء من تخريج هذا الأثر، وقد وصلت فيه إلى أنه ضعيف الإسناد. ثم وقفت على تخريجه أيضاً عند أبي نعيم في «دلائل النبوة» (ج ٢/ ص ٢١٠) من طريق أيوب بن خوط - وهو متروك - ومن طريق يحيى بن أيوب الغافقي - والصحيح فيه أنه ضعيف لسوء حفظه - ومن طريق نصر بن طريف - ووقع في «الدلائل»: «طريف» بالطاء المعجمة، وهو تصحيف - وهذه الطريق لم يشر إليها الألباني في «الصحيحة» (١١١٠) وهي لا تسمن ولا تغني من جوع!

فنصر هذا متروك، معروف بوضع الحديث كما في «الميزان» (٢٥١/ ٤). ثم هو معضل مع ذلك! وفيه أبو معشر نجيب السندي، وهو ضعيف، بل قال البخاري: منكر الحديث. «الميزان» (٢٤٦/ ٤).

ثم رواه أبو نعيم في «الدلائل» (ج ٢/ ص ٢١١) من طريق قتبية بن سعيد، قال الليث بن سعيد - كذا والصواب: ابن سعد - عن عمرو بن الحارث قال: بينا عمر بن الخطاب على المنبر... فذكر القصة. وهذا إسناد معضل أيضاً، ولم يذكره المحدث الألباني أيضاً.

(٤) هو ما أظّل الإنسان من شجر أو غيره. انظر: «المعجم الوسيط» (١/ ٥٧٧).

حُضِيرٌ^(١).

وَكَانَتْ الْمَلَائِكَةُ تُسَلِّمُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ^(٢).

وَحُبَيْبُ بْنُ عَدِيٍّ كَانَ أَسِيرًا لِلْمُشْرِكِينَ يُؤْتَى بِعَنْبٍ يَأْكُلُهُ، وَلَيْسَ بِمَكَّةَ
عَنْبٌ^(٣).

وَأُمُّ أَيْمَنَ لَمَّا خَرَجَتْ مُهَاجِرَةً بِلَا زَادٍ وَمَاءٍ، وَكَانَتْ صَائِمَةً، فَلَمَّا
أَمَسَتْ تَدَلَّى عَلَيْهَا ذُنُوبٌ^(٤) مِنَ السَّمَاءِ، فَشَرِبَتْ حَتَّى رَوَتْ، وَمَا عَطِشَتْ
بَقِيَّةَ عُمْرِهَا^(٥).

وَسَفِينَةُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم اغْتَرَضَهُ الْأَسَدُ،
فَقَالَ: إِنِّي مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وسلم، فَمَشَى الْأَسَدُ مَعَهُ
حَتَّى أَوْصَلَهُ إِلَى مَقْصِدِهِ^(٦).

(١) تقدم بيان صحته، وأنه رواه البخاري (٥٠١٨)، ومسلم (٧٩٦)، من حديث أسيد بن حضير رضي الله عنه.

(٢) ثبت ذلك في «صحيح مسلم» (١٢٢٦) رقم (١٦٧)، وهو في «مسند أحمد» (٤/٤٢٧)، و«طبقات ابن سعد» (٤/٢٩٠).

(٣) صح ذلك في «البخاري» (٣٠٤٥، ٣٩٨٩، ٤٠٨٦، ٧٤٠٢).

(٤) هو الدَّلْوُ العظيم. «المعجم الوسيط» (ج ١/ ص ٣١٦).

(٥) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/٢٢٤) بإسناد منقطع.

(٦) رواه الطبراني في «الكبير» (٦٤٣٢)، وصححه الحاكم في «المستدرک» (٣/٦٠٦)، ووافقه الذهبي!! وإنما هو حسن من أجل أسامة بن زيد الليثي.

وكذا رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٥٤٤) وإسناده صحيح لا مغمز فيه إلا ما زعمه محققا «سير أعلام النبلاء» (٣/١٧٣، ١٧٤) بإشراف شعيب الأرناؤوط! - من أن محمد بن المنكدر لم يثبت سماعه من سفينة!!.

وهذا ليس بشيء لأنهم لم يذكروا عدم سماعه منه أصلاً بل أقرروا إتيه عنه كل من المزني وابن حجر وغيرهما!!.

وَالْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ كَانَ إِذَا أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ أَبَرَ قَسَمَهُ^(١)، وَكَانَ مَرَّةً فِي جَيْشٍ لَهُ، فَلَقِيَهُمُ الْعَدُوُّ، فَأَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ بِالظَّفَرِ وَالشَّهَادَةِ، فَوَقَعَ شَهِيدًا، وَانْهَزَمَ الْعَدُوُّ^(٢).

وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ حَاصَرَ حِصْنًا، فَقَالُوا: لَا تُسَلِّمُ حَتَّى تَشْرَبَ هَذَا السُّمَّ؛ فَشَرِبَهُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ^(٣).

وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ مُجَابِبَ الدَّعْوَةِ^(٤)، وَهُوَ الَّذِي هَزَمَ جُنُودَ

(١) حديث صحيح: رواه الترمذي في «السنن» (٣٨٥٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا: «كم من أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره منهم البراء بن مالك». وإسناده حسن.

ورواه البغوي في «شرح السنة» (١٤/١٩٠) من وجه آخر عن أنس، وفيه من يعتبر بحديثه في المتابعات، فيصح الحديث والله الحمد، وسيأتي له طريق آخر.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣/٢٩١، ٢٩٢) من طريق ثالثة عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وفيه الحديث الأنف مع قصة البراء في الجيش.

وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي!! مع أن فيه محمد بن عزيز وفيه ضعف، وفي صحة سماعه من عمه سلامة بن روح كلام كما في «التقريب» (٦١٧).

وعلى كل حال فالحديث صحيح بلاريب، لكن القصة بهذا الإسناد ضعيفة، والله أعلم.

(٣) روي من وجهين عن خالد بن الوليد: الأول رواه الطبراني وأبو يعلى - كما في «مجمع الزوائد» (٩/٣٥٠) وقال: (وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح، وهو مرسل. ورجالهما ثقات، إلا أن أبا السفر وأبا بردة بن أبي موسى لم يسمعهما من خالد، والله أعلم.) والثاني: رواه ابن سعد وابن أبي الدنيا عن خيشمة بإسناد صحيح إليه قال: أُنِّي خالد بن الوليد برجل معه زق خمر - وقال يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش: خلأ بدل العسل، قال الذهبي: وهذا أشبه - فقال: اللهم اجعله عسلًا، فصار عسلًا. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١/٣٧٦)، و«الإصابة» (٣/٧٣).

وهذا منقطع أيضًا فلعله يُحسَّن بالوجه الآخر، والله أعلم.

(٤) صح ذلك في «سنن الترمذي» (٣٧٥٢) من حديث سعد رضي الله عنه أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: «اللهم استجب لسعد إذا دعاك». وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان برقم (٢٢١٥)، والحاكم (٣/٤٩٩)، ووافقه الذهبي.

كِسْرَى، وَفَتَحَ الْعِرَاقَ^(١).

وَأَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ لَمَّا دَعَاهُ الْأَسَدُ الْعَنْسِيُّ الَّذِي ادَّعَى النُّبُوَّةَ، فَقَالَ لَهُ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟! .

فَقَالَ: مَا أَسْمَعُ.

قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟! .

قَالَ: نَعَمْ! .

فَأَمَرَ بَنَارَ، فَأَلْقَى فِيهَا، فَوَجَدُوهُ قَائِمًا يُصَلِّي فِيهَا، وَقَدْ صَارَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا^(٢).

وَوَضَعَتْ لَهُ جَارِيَتُهُ سُمًّا فِي طَعَامِهِ، فَأَكَلَهُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ^(٣).

وَصَلَّةُ بْنُ أَشِيمٍ^(٤) مَاتَ فَرَسُهُ فِي الْغَزْوِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَ لِمَخْلُوقٍ عَلَيَّ مِئَّةَ، فَأَحْيَا اللَّهُ لَهُ فَرَسَهُ حَتَّى أَتَى مَنْزِلَهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ! خُذْ سَرْجَ الْفَرَسِ؛ فَإِنَّهُ عَارِيَةٌ، فَأَخَذَ سَرْجَ الْفَرَسِ، فَمَاتَ. وَجَاءَهُ الْأَسَدُ مَرَّةً وَهُوَ يُصَلِّي فِي غَيْطَةٍ^(٥)، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: اطْلُبْ رِزْقَكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَوَلَّى الْأَسَدُ عَنْ مَوْضِعِهِ^(٦).

(١) انظر ترجمة سعد بن أبي وقاص من «سير النبلاء» (١/٩٢-١٢٤).

(٢) في القصة إرسال - أي انقطاع - كما جزم الذهبي في «سير النبلاء» (٤/٨-٩).

وانظر كذلك: «أسد الغابة» لابن الأثير (٦/٢٨٣).

(٣) جزم بذلك شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١١/٢٧٩)!

(٤) انظر ترجمته في «حلية الأولياء» (٢/٢٣٧-٢٤٢).

(٥) الْغَيْطُ: المَظْمَنُ الواسع من الأرض. «المعجم الوسيط» (٢/٦٦٦).

(٦) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٤٠) وفيه حماد بن جعفر بن زيد، هولين الحديث كما في

«التقريب» (١٥٠٠). وله طريق أخرى فيها جهالة مع اختلاف يسير.

وجزم شيخ الإسلام ابن تيمية بهذه القصة وغيرها في «الفتاوى» (١١/٢٨٠)!

وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فِي أَيَّامِ الْحَرَّةِ، يَسْمَعُ الْأَذَانَ مِنْ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ خَالِيًا، لَمْ يَبْقَ فِيهِ غَيْرُهُ^(١).
وَلَمَّا مَاتَ الْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ وَقَعَتْ قَلَنْسُوَةُ رَجُلٍ فِي قَبْرِهِ، فَأَهْوَى^(٢) لِيَأْخُذَهَا، فَوَجَدَ الْقَبْرَ قَدْ فُسِحَ فِيهِ مَدَّ الْبَصَرَ^(٣).

وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ يَقِيمُ الشَّهْرَ وَالشَّهْرَيْنِ لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ^(٤).
وَسَأَلَ عَتْبَةَ الْعَلَامُ^(٥) رَبَّهُ صَوْتًا حَسَنًا، وَدَمْعًا غَزِيرًا، وَطَعَامًا مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ، فَكَانَ إِذَا قَرَأَ بَكَى وَأَبَكَى، وَدَمْعُهُ جَارِيًا^(٦) طَوَلَ دَهْرِهِ، وَيَأْوِي إِلَى مَنْزِلِهِ فَيُصِيبُ قُوَّتَهُ، وَلَا يَذْرِي مِنْ أَيْنَ يَأْتِيهِ^(٧).

وَمَرَّ عَامِرُ بْنُ قَيْسٍ^(٨) بِقَافِلَةٍ حَبَسَهَا الْأَسَدُ، فَاتَّأَهُ، فَتَوَاضَعَ لَهُ الْأَسَدُ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى عُنُقِهِ، وَمَرَّتِ الْقَافِلَةُ، وَقَالَ: إِنِّي أَسْتَحِي مِنَ اللَّهِ تَعَالَى

(١) رواه الدارمي في «سننه» (٩٤) فقال: أخبرنا مروان بن محمد، عن سعيد بن عبد العزيز، قال: فذكره بمعناه لكن قال: «وكان لا يعرف وقت الصلاة إلا بِهَمِّهِمْ يسمعها من قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

قلت: إسناده منقطع بين سعيد بن عبد العزيز وبين سعيد بن المسيب، والأول كان قد اختلط قبل موته، فالإسناد ضعيف بلاريب. وانظر «تهذيب التهذيب» (٣٢/٢).

وروي في (طبقات ابن سعد) ج ٥/ص ١٣٢ بإسنادين أحدهما أشد ضعفاً من الآخر.

(٢) أهوى بيده للشئ: مَدَّهَا. «المعجم الوسيط» (١٠٠١/٢).

(٣) ذكره الذهبي في «سير النبلاء» (٩٥/٤، ٩٦)، وفيه من لم أقف له على ترجمة، وجزم شيخ الإسلام بالخبر في «الفتاوى» (٢٨١/١١، ٢٨٢)!

(٤) ذكره الذهبي في «سير النبلاء» (٦١/٥)، وفيه تدليس الأعمش، فإنه لم يصرح بسماعه من إبراهيم التيمي - وليس هو بالتخفي.

(٥) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢٣٦/٦)، وفيه يحيى بن راشد، والظاهر أنه المازني، وهو ضعيف. وعبد الله بن المبرثر من ولد توبة العبيري لم أجده له ترجمة، إلا أن يكون المدني، فهو ثقة كما في «الجرح والتعديل» (١٧٧/٥).

(٦) في «الحلية»: «وكانت دموعه جارية».

(٧) انظر ترجمة عتبة بن أبان البصري في «السير» (٦٢/٧، ٦٣).

(٨) كذا في «ك» و«ن». والصواب: عامر بن عبد قيس كما في «الحلية»، وغيره.

أَنْ أَخَافَ غَيْرَهُ^(١). وَدَعَا رَبَّهُ أَنْ يُهَوِّنَ عَلَيْهِ الطُّهْرَ فِي الشَّتَاءِ، فَكَانَ يُؤْتَى بِالْمَاءِ لَهُ بُخَارٌ^(٢).

وَدَعَا رَبَّهُ أَنْ يَمْنَعَ قَلْبَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ^(٣). وَغُيِّبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ عَنِ الْحَجَّاجِ، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ سِتَّ مَرَّاتٍ، فَدَعَا اللَّهَ تَعَالَى، فَلَمْ يَرَهُ أَحَدٌ^(٤).

وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ لِمَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْكَرَامَةُ: قَدْ تَكُونُ بِحَسَبِ احْتِيَاجِ أَهْلِهَا.

هَذَا وَقَدْ تَخَيَّلَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَضْلِ^(٥) فِي نَظْمِهِ فِي الْكَرَامَةِ:

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩٢/٢) لكن ليس فيه: «إني أستحي... إلخ، بل: «قال: هذا كلب من الكلاب، فمرَّ به حتى أصاب ثوبه فم الأسد».

وفيه عمارة بن أبي شعيب، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٦٦/٦) برواية اثنين عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ثم وقفت على عبارته: «إني لأستحي من الله عز وجل أن أهاب شيئاً غيره»: أخرجه كذلك أبو نعيم في «الحلية» (٨٩/٢) في قصة أخرى غير التي أشار إليها المؤلف، وفيه من لم أقف له على ترجمة أيضاً.

وانظر كذلك «سير النبلاء» (١٧/٤)، و«الفتاوى» (٢٧٩/١١)، (٢٨٠).

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩٢/٢). وجزم به شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢٨٠/١١).

قلت: فيه تدليس قتادة، ولم يصرح بالتحديث، فالإسناد ضعيف. وعمر بن عاصم هو الكلبي. صدوق، في حفظه شيء كما في «التقريب» (٥٠٩٠).

(٣) ذكره الذهبي في «السير» (١٧/٤)، وفيه تدليس قتادة أيضاً. ومع هذا جزم به شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٢٨٠/١١).

(٤) انظر ترجمة ضافية له رحمه الله تعالى في «طبقات ابن سعد» (١٥٦/٧-١٧٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٨٨-٥٦٣/٤).

(٥) لعله محمد بن الفضل الصوفي واعظ بلخ، الذي ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥٢٦-٥٢٣/١٤).

مَنْ قَطَعَ ذِي مَسَافَةٍ فِي سَاعَةٍ وَطَيَّ أَيَّامٍ عَلَى الْمَجَاعَةِ
وَالْمَنْطِقِ النَّاجِعِ^(١) فِي الْقُلُوبِ وَالتَّظَرِ النَّافِعِ لِلْكُرُوبِ
وَسُرْعَةِ الْإِذْرَاكِ بِالْفِرَاسَةِ وَرُقِيَةِ الْأَمْلَاكِ بِالْكِيَّاسَةِ
أَنَّ ذَلِكَ فِيهِ التَّصَرُّفُ بِمَا أَرَادَ الْوَلِيُّ مِنْ قَطْعِ الْمَسَافَاتِ الْبَعِيدَةِ عَلَى
طَيِّ مُرَادِهِ! وَتَرَكَ مَعْنَى: ﴿إِنَّمَا الْآيَةُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٢).
وَأَنَّهُ^(٣) يَكْشِفُ مَا فِي الْقُلُوبِ بِمَنْطِقِهِ! . وَتَرَكَ مَعْنَى: ﴿أَمَّنْ يُحِبُّ
الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾^(٤).

وَأَنَّهُ يُرَى الْأَمْلَاكِ! وَتَرَكَ مَعْنَى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٥).
وَأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ ذَلِكَ بِالْفِرَاسَةِ وَالْكِيَّاسَةِ؛ لِأَنَّ خَيَالَاتِهِ تُخَبِّرُ عَنْ مَعْدِنِ
الْإِلْهَامِ الْحَفِيِّ! وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْكِ الْحَفِيِّ! .
وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ: بَيَانُ حَقِيقَةِ الْكِرَامَةِ، وَأَنَّهَا جَائِزَةٌ مَعَ
الشَّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَهَا كَأَبِي إِسْحَاقَ^(٦)، وَالْمُعْتَرِلَةَ،
فَحَمَلَهَا بِرُغْمِهِ عَلَى التَّصَرُّفِ، وَالْكَشْفِ، وَسَلَكَ طَرِيقَ مَنْ فَضَّلَ الْوَلِيَّ

(١) نَجَعَ الدَّوَاءُ فِي الْعَلِيلِ: نَفَعَ وَظَهَرَ أَثَرُهُ. «المعجم الوسيط» (٢/٩٠٣).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٣) أي الولي بزعم هؤلاء الذين يرد عليهم المؤلف رحمه الله.

(٤) سورة النمل، الآية: ٦٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٣.

(٦) هو أبو إسحاق الإسفرائيني: إبراهيم بن محمد الملقب بركن الدين، وقد ترجم له الذهبي في
«سير أعلام النبلاء» (١٧/٣٥٣-٣٥٦).

وقد نقل الذهبي - هناك - عن أبي القاسم القشيري عن أبي إسحاق الإسفرائيني أنه كان ينكر
كرامات الأولياء، ولا يجوزها.
قال الذهبي: وهذه زلة كبيرة.

على النَّبِيِّ^(١)، وَقَالَ: إِنَّ الْوَلِيَّ يُخْبَرُ بِالْإِلَهَامِ وَالْعَقْلِ، وَالنَّبِيُّ يُخْبَرُ عَنِ الْمَلِكِ بِالنَّقْلِ، فَلَاوَلَّ بَغِيرٍ وَاسِطَةٍ؛ فَتَرَجَّحَ عَنْدهُمْ الْوَلِيُّ عَلَى النَّبِيِّ فِي الْخَبَرِ^(٢)!

وَمِنْ ثَمَّةَ قَالُوا: بِقَطْعِ الثُّبُوتِ دُونَ الْوَلَايَةِ بِالْمَوْتِ^(٣)!

وَأُثْبِتُوا التَّصَرُّفَ لَأَرْوَاحِهِمْ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ^(٤)!

وَقَالُوا- بِزَعْمِهِمْ- مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ كَرَامَاتِ الرَّحْمَنِ لِأَوْلِيَائِهِ، وَتَلَيُّسَاتِ الشَّيْطَانِ مِنْ أَعْدَائِهِ، وَتَرَكَوا حَقَائِقَ الْإِيمَانِ، وَأَعْرَضُوا عَنْ نُصُوصِ الْقُرْآنِ! ﴿وَسَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَثِيرُ﴾^(٥). ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٦).

وَلَعَلَّ الْمُنْحَرِفَ لِيَتَعَصَّبَ أَوْ حَسَدًا أَنْ يَتَعَمَّهُ^(٧) بِالْكَمَةِ^(٨) عَنِ الْمَقْصِدِ؛ فَإِنَّهُ يَحِقُّ لِلْحَقِّ أَنْ يُتَّبَعَ.

(١) كالشيخ الأَكْفَر (!) محيي الدين - بل مميت الدين! - ابن عربي الملحد، وطائفة من أصحاب

وحدة الوجود، وقد حققت ثلاث رسائل نافعة بإذن الله تعالى في الرد عليهم:

أولها: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» للعلامة ملا علي القاري.

وثانيها: «تسفيه الغبي ببراءة ابن عربي» للعلامة إبراهيم الحلبي.

وثالثها: «نعمة الذريعة في نصرته الشريعة» للإمام إبراهيم الحلبي أيضًا.

(٢) انظر كلام الملحد ابن عربي في «فصوص الحكم» (٦٣). والرد عليه للعلامة إبراهيم الحلبي

في «نعمة الذريعة» (٣٧-٤٠).

(٣) صرح بهذا ابن عربي في «الفصوص» (١٣٤، ١٣٥). وانظر الرد الشافي عليه في «نعمة

الذريعة» (١١٤-١١٧).

(٤) تقدم النقل عن بعض علماء الحنفية بأن من قال: أرواح المشايخ حاضرة تعلم، يكفر. انظر:

«البحر الرائق» (٥/١٢٤).

(٥) سورة القمر، الآية: ٢٦.

(٦) سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧.

(٧) أي يتحير، ويتردد، انظر: «المعجم الوسيط» (٢/٦٢٩).

(٨) كَمَةِ الرَّجُلِ: عَمِي. انظر: «المعجم الوسيط» (٢/٧٩٩).

وَحَيْرُ الرُّشْدِ فِي الْعُدُولِ عَنِ الْهَلَعِ ^(١) .
 ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ ^(٢) .
 وَلَيْسَ الشُّكُّ كَالْيَقِينِ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ الدِّينِ !
 فَمَنْ تَعَنَّتْ ^(٣) وَتَمَنَّى ؛ نَالَ مَا لَا يَتَهَيَّ !
 وَمَنْ دَقَّقَ النَّظَرَ لَأَحَقَّ الْمَقْصِدِ الْمُعْتَبَرِ !
 وَمَنْ اسْتَنْزَلَ بِدُونِ الْأُصُولِ رَبَّمَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ الْمَنْقُولُ !
 فَإِذَا ضَبَطَ الْمَرْءُ الْقَوَاعِدَ ، تَسَلَّسَلَتْ لَهُ الْفَوَائِدُ !
 فَإِتْقَانُ الْإِيمَانِ فِي ذَا الْبَابِ هُوَ لُبُّ اللَّبَابِ !
 فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ مِنْ سَبِيلِ الْغَيْرِ ^(٤) ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقْصِدْ لَكَ فِيمَا ذَكَرْتُهُ
 التَّشْدِيدَ ، بَلِ التَّنْبِيْهَ عَلَى الْحُدُودِ بِالتَّحْدِيدِ !
 فَإِنَّ مَنْ زَلَّتْ بِهِ الْقَدَمُ ، وَقَعَ فِي سَاحَةِ النَّدَمِ !
 وَمَنْ تَعَدَّى الْحُدُودَ وَمَا فِيهَا ، جُوزِيَ بِنَارٍ خَالِدًا فِيهَا !
 فَإِيَّاكَ ! ثُمَّ إِيَّاكَ مِنْ زَلَلِ قَلَمِ النَّاسِخِينَ ؛ فَإِنَّهَا تُدَلِّسُ زَيْنًا فِي رَقْمِ ^(٥)
 الرَّاسِخِينَ !
 فَمِنْ ثَمَّةٍ اعْتَنَيْتُ لَكَ بِهَذَا الشَّأْنِ ، وَأَبْرَزْتُ لَكَ ذَخَائِرَ الْبُرْهَانِ ،
 وَرَبَّبْتُ ذَلِكَ عَلَى خَطِّ أُنَيْقٍ فِي غَايَةِ مَعَالِي التَّحْقِيقِ .

(١) هَلَعَ الرَّجُلُ يَهْلَعُهُ هَلَعًا: جَزَعَ جَزَعًا شَدِيدًا . «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٩١) .

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٧٢ .

(٣) تَعَنَّتْ عَلَيْهِ الْأَمْرُ: شَقَّ عَلَيْهِ . «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٣٠) .

(٤) فِي دُخُولِ «ال» عَلَى «غَيْرٍ» خِلَافٌ ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَصَحِيحِ حَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِدُونِ «ال» . وَانْظُرْ: «معجم الأخطاء الشائعة» .

(٥) الرَّقْمُ: الْحَتْمُ أَوِ الْعَلَامَةُ أَوِ الْخَطُّ الْغَلِيظُ . «المعجم الوسيط» (١/ ٣٦٦) .

وَمُرَادِي بِذَلِكَ سُنُوحٌ^(١) السَّبِيلُ، وَوُضُوحَ الدَّلِيلِ لِكُلِّ مَنْ طَرَقَ فَتَحَ قَلْبَهُ، وَخَطَبَ [أفكار مبانیه]^(٢) وَافْتَنَصَ مُحَدَّرَاتِ دُرَرِهِ^(٣) وَتَمَلَّى بِمَحَاسِنِ غُرَرِهِ^(٤)، وَتَدَبَّجَ^(٥) بِحَرَائِرِ ذَخَائِرِهِ^(٦)، وَافْتَحَمَ بِحَارَهُ لِإِتْقَاطِ جَوَاهِرِهِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ عَقَّتِ^(٧) الرُّسُومَ^(٨)، وَانْدَرَسَ مَثُورُهَا، وَالْمَنْظُومُ.

وَطُمِسَتْ الْأَعْلَامُ، وَانْتَصَبَ اللَّثَامُ^(٩)، وَعَزَّ^(١٠) الْمَرَامُ، وَاسْتَعَصَى^(١١) الزَّمَامُ، إِلَّا مَنْ أَيْدَهُ اللَّهُ بِالْعِنَايَةِ، وَسَتَرَهُ بِجَنَّةِ^(١٢) الْهِدَايَةِ، فَهَذَا الَّذِي نَالَ الْهَنَاءَ، وَبَلَغَ الْمُنَا، وَمِنْ اللَّهِ أَرْجُو التَّوْفِيقَ وَالْهِدَايَةَ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ، وَأَسْأَلُهُ مِنْ لُطْفِهِ الْمُعَافَاةَ فِي حَالَتِي الْحَالِ وَعُقْبَاءَهُ، وَأَطْلُبُ مِنْ فَضْلِهِ حُسْنَ الْخِتَامِ، وَعِزَّةَ مَا مِثْلَهَا يَوْمَ الزَّحَامِ^(١٣)، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَجُنْدِهِ.

- (١) مَا تَيَسَّرَ وَعَرَضَ وَمَرَّ. «المعجم الوسيط» (١/٤٥٣).
- (٢) فِي «ك» غَيْرُ وَاضِحَةٍ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.
- (٣) أَيِ نَفَائِيسِ الْمَصُونَةِ وَالْمَشْتُورَةِ. «الوسيط» (١/٢٢٠، ٢٧٩).
- (٤) الْعُرُومُ مِنَ الْمَتَاعِ: خِيَارُهُ وَرَأْسُهُ. وَتَمَلَّى: اسْتَمْتَعَ. «الوسيط» (١/٦٤٨، ٨٨٧).
- (٥) دَبَّجَ الشَّيْءَ: نَقَشَهُ وَزَيَّنَهُ «الوسيط» (١/٢٦٨).
- (٦) الْحَرَائِرُ جَمْعٌ: حَرِيرٌ. وَالدَّخَائِرُ: جَمْعُ ذَخِيرَةٍ وَهُوَ مَا خُبِّيَ لَوْ قَتِ الْحَاجَةُ. وَانْظُرْ: «المعجم الوسيط» (١/٣٠٩).
- (٧) عَفَا الْأَثْرَ يَعْفُو، عَفْوًا، وَعُقُوفًا، وَعَفَاءً: زَالَ وَامْحَى. «المعجم الوسيط» (٢/٦١٢).
- (٨) الرِّسْمُ: الْأَثَرُ الْبَاقِي مِنَ الدَّارِ بَعْدَ أَنْ عَقَّتْ وَزَالَتْ. «الوسيط» (١/٣٤٥).
- (٩) اللَّثِيمُ خِلَافُ الْكَرِيمِ، وَانْتَصَبَ: قَامَ وَتَهَيَّأَ. انْظُرْ: «المعجم الوسيط» (٢/٨١١، ٩٢٤).
- (١٠) عَزَّ الْمَرَامُ: اشْتَدَّ وَشَقَّ. وَالْمَرَامُ: الْمَطْلَبُ. انْظُرْ: «المعجم» (١/٣٨٤، ٥٩٩/٢).
- (١١) اسْتَعَصَى الزَّمَامُ: صَعِبَ عَلَى الْقَائِدِ الْحَيْطُ الَّذِي فِي طَرَفِ الْمَقُودِ، وَخَرَجَ عَنْ طَوْعِهِ. انْظُرْ: «الوسيط» (١/٤٠٠، ٢/٦٠٦).
- (١٢) الْجَنَّةُ: الشُّرَّةُ. «الوسيط» (١/١٤١).
- (١٣) يَوْمَ الْقِيَامَةِ. «المعجم الوسيط» (١/٣٩٠).

وَهَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ فِيمَا سُمِّيَ : بـ «سَيْفُ اللَّهِ عَلَى مَنْ كَذَبَ عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ» .
 قَالَ مُؤَلِّفُهَا : وَكَانَ الْفَرَاغُ بِمَكَّةَ أَوْ آخِرَ جُمَادَى الثَّانِي سَنَةِ سَبْعَةِ عَشَرَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ .
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ^(١) .

(١) وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْفَرِيدَةِ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ ١٩/٣/١٤١٩ مِنْ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّسْلِيمِ بِمَدِينَةِ فَرُوقَ الْمَعْرُوفَةِ بِاصْطِمْبُول .
 وَكَانَ الْفَرَاغُ - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - مِنْ تَحْقِيقِهِ عَصْرَ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ ٢٦/٥/١٤١٩ مِنْ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّسْلِيمِ بِمَدِينَةِ خَلِيلِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ .

الفهرس الموضوعي للكتاب

الفائدة أو الموضوع	الصفحة
تقديم سماحة الشيخ صالح الفوزان للكتاب	٦-٥
مقدمة المحقق	٨-٧
سبب تأليف الكتاب	٨
قصة المحقق مع الكتاب	٩-٨
وصف المخطوط	١١
مقدمة المؤلف	١٣
الغاية من الخلق وكيف تتحقق	١٤
الاستغاثة ونداء الموتى والغائبين في الشدائد شرك أكبر يخرج من	
الملة	١٥-١٤
الكوثري زعيم قبورية العصر الحديث	١٥
حديث موضوع عن الأوتاد	١٥
(حلية الأولياء) من مظان الأحاديث الموضوعة والواهية	١٥
حديث (افتراق الأمة) صحيح بلاريب	١٧-١٦
المذاهب الأربعة للأئمة متفقة على مسألة التوحيد والنهي عن	
الشرك	٢٠-١٩
لشيخ الإسلام كتاب عظيم في أسباب اختلاف أصحاب المذاهب	
الأربعة في المسائل الفقهية وغيرها	٢٠

- للمؤلف تقسيم جيد حول الأقوال التي ترد على المسلم ٢٢-٢١
- المؤلف يجيد النظم للأشعار التعليمية ٢١
- قف على تنبيه مهم جداً من المحقق على كلام للمؤلف حول تعطيل
- بعض الصفات ٢٤
- الماتريدي والأشاعرة ليسوا من أهل السنة والجماعة في مسائل،
- منها الكلام على الصفات ٢٤
- أهل الخرافة والقبورية مصابون في عقولهم، أو هم في ظلمات
- الجهل والضلال عند المؤلف ٢٧-٢٦
- جواب المؤلف على ما انتحله أهل الشرك من قولهم بأن للأولياء
- تصرفات في حياتهم وبعد الممات ٢٨
- المعتزلة لهم أصول خمسة خالفوا بها دين الرسول عليه الصلاة
- والسلام ٣١
- أرواح الموتى مُمسكة لا تتصرف، وأعمالهم منقطعة - إلا ما ثبت
- بالنص - عن الزيادة والنقص ٣٣-٣٢
- قف على تعليق لأحدهم على المخطوط يدل على جهله وقلة ورعه ... ٣٣
- علماء الأحناف يقولون: من قال أرواح المشايخ حاضرة تعلم يكفر ... ٣٣
- تشنيع المؤلف على القائلين بأن الولاية لا تنقطع عن الأولياء، لأن
- لهم التصرف بخلاف الأنبياء فتقطع عنهم النبوة بموتهم! ٣٥-٣٤
- المحقق يرى انطباق قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ
- مُشْرِكُونَ﴾ على قبورية زماننا هذا انطباقاً جلياً ٣٥
- فرعون هو إمام ابن عربي الملحد صاحب «الفصوص» ٣٥

- نبوات الأنبياء لا تنقطع لوجوب الإيمان بهم . والمنسوخ إنما
 شريعتهم دون نبوتهم بشريعة خاتم الأنبياء والمرسلين عليه أفضل
 الصلاة وأزكى التسليم ٣٥
- للمحقق دراسة على كتاب (نعمة الذريعة في نصره الشريعة)
 لإبراهيم الحلبي الحنفي في الرد على فصوص ابن عربي ٣٥
- ملحوظة للشيخ صالح الفوزان حول زيادة [آله] في الصلاة والسلام
 على نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم! ٣٦
- قف على بعض كرامات الصحابة الصحيحة ٣٦
- تعليق آخر من أحدهم دال على عظيم الجهل! ٣٨
- قف على تخريج مطول لحديث ابن عباس رضي الله عنهما في
 الاستعانة بالله وحده ٣٩-٤٠
- تنبيه مهم جدًا من المحقق على مسألة التوسل بذوات الأنبياء
 والصالحين ٤٠
- تنبيه على وهم للحاكم في تصحيح زيادة واهية جدًا في آخر حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم ٤٠
- السبكي والبكري وغيرهما من أجهل الناس بعقيدة التوحيد التي
 بعث الله بها الرسل عليهم الصلاة والسلام ٤٠
- الاستغاثة الجائزة إنما هي في الأمور الحسية العادية وأمثلة على ذلك .. ٤٠
- الاستغاثة الممنوعة هي في الأمور المعنوية غير العادية وأمثلة على ذلك . ٤٠
- الدعاء عند القبور ذريعة للشرك وتعقب المحقق على المؤلف في
 ذلك ٤١

- تحشُر المحقق على كثير من أحوال المسلمين في أكثر الأرض بسبب مُضَادَّتِهِمْ أمر رسول الله عليه الصلاة والسلام في التحذير من اتخاذ القبور مساجد! ٤١
- قف على نقل من كتب علماء الأحناف في تكفير من يظن أن الميت يتصرف في الأمور من دون الله ٤٢
- القرطبي صاحب التفسير كان أشعرياً يطعن في أهل الحديث ويلقبهم بألقاب سيئة! ٤٣
- حديث: «إِذَا حُضِرَ الْمُؤْمِنُ...» وتخرجه وبيان أنه صحيح بطرقه وشواهده وتعقب الأعظمي في بعض أوهامه! ٤٣
- بعض آيات الله سبحانه وتعالى التي تُقَرِّبُ إلى الأذهان كيفية عذاب القبر ونعيمه ٤٥
- حديث: «من مات قامت قيامته» لا يصح مرفوعاً، وقد ثبت عند الدولابي موقوفاً ٤٦
- من اعتقد أن لغير الله من نبي أو ولي أو روح أو غير ذلك تأثيراً في كشف الكرب وغيرها فهو على شفا حفرة من السعير ٤٨
- التوسل بذوات الأنبياء فضلاً عن الأولياء لا دليل عليه إلا أحاديث موضوعة أو واهية وبيان ذلك، وتعقب المؤلف في ذلك ٤٩
- الكرامة لا يكون معها تَحَدُّ ولا تكون عن قَصْد، وبيان أن لشيخ الإسلام ابن تيمية كتاباً حافلاً في الموضوع ٤٩
- كثير ممن يدعي العلم يضل العامة بتقريرهم على شركهم وضلالهم، وشاهد ذلك من صحيح كلام رسول الله عليه الصلاة والسلام ٥٠-٥٤

- الغيب قسمان وبيان ذلك بالتفصيل ٥٥-٥٦
- المؤمن مأمور بعدم تصديق الجن في ما يخبرونه به، وتفصيل لشيخ الإسلام في ذلك وجواب لجنة الإفتاء في المسألة ٥٥-٥٦
- انقطاع خبر الغيب بموته عليه الصلاة والسلام ٥٧-٥٨
- الولي إذا تكلم بالإلهام فهو رجم بالغيب يوجب فسقه، ولو اعتقد حقيقته كفر، وكذا من اعتقد فيه ذلك ٥٨
- حديث: «إن روح القدس نفث في رُوعي» حسن وبيان بعض أوهام المتقدمين والمتأخرين في إسناده، وأنه صحيح دون تلك الزيادة ٥٩-٦١
- خبر: «يا سارية الجبل»: ضعيف وبيان أن مداره على الغافقي وهو سبيء الحفظ، فتعديل من عدله مردود بالجرح المفسر في شأنه ٦٢-٦٣
- خبر الجن في شأن عمر رضي الله عنه: ضعيف على التحقيق ٦٣
- المؤلف يستشهد بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية ٦٣-٦٤
- حديث الأولياء والأبدال والنقباء والأوتاد والأقطاب والأنجاء كذب موضوع كما قاله ابن العربي الفقيه، وابن الجوزي المحدث، وابن تيمية شيخ الإسلام ٦٤-٦٥
- لفظ الأبدال روي عن علي رضي الله عنه من وجوه لا يثبت منها شيء وتخريج ذلك من (مسند علي) بتحقيق علي رضا ٦٥-٦٦
- قف على وهم للمؤلف في لفظ حديث: «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين...» وفي تخريجه! ٦٦
- قف على ترجمة لبعض الصوفية القبورية من أمثال القسطلاني ٦٧

- الذبح والنذر من أنواع العبادة التي لا يجوز صرفها إلا لله وحده . . . ٦٨-٧٠
 قف على وهم آخر للمؤلف في عزو حديث: «لا نذر إلا فيما يبتغى
 به وجه الله تعالى» للمتفق عليه! . . . ٦٨
 حديث: «لا نذر في معصية الله» عزاه المؤلف لأبي داود، وهو في مسلم! ٦٩
 كراهية المذهب الحنفي للاشتراك في الأضحية أو الذبيحة وبيان
 أن مذهب الجمهور في عدم الكراهة هو الصواب . . . ٧٠
 للغزالي كتاب كسائر كتبه التي جمعت بين الغث والسمين عنوانه
 (بداية الهداية)! . . . ٧١
 تعقب المحقق على المؤلف في زعمه أن أول واجب على المكلف
 هو النظر! . . . ٧١
 التقبيح والتحسين العقلي الناس فيه طرفان ووسط كما فصل في
 ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (ج ٨/ ص ٤٢٨-٤٣٦) . ٧٣-٧٤
 قف على تعقب آخر للمحقق على المؤلف في مسألة الإيمان . . . ٧٣
 حديث: «نخمر طينة آدم» لا يصح مرفوعاً، وصح موقوفاً لكنه
 مُعلَّل بعلّة قوية . . . ٧٥
 المؤلف يرى أن أول واجب على المكلف هو المعرفة والتعقيب عليه . . ٧٦
 أحاديث الرؤية لله تبارك وتعالى متواترة عن جمع من الصحابة . . . ٧٧
 كتاب (شرح المواقف) للجرجاني في علم الكلام المذموم وأصله
 من وضع الإيجي وله شروح كثيرة . . . ٧٨
 كل فن يجب أن يُسَلَّم إلى أهله، فالقرآن والقراءات والتجويد
 لأهله، والحديث لأهله، والفقه لأهله . . . وهكذا لأنهم أهل

- إجماعه وسبيل المؤمنين في اتباعه ٧٨-٨٠
- حديث: «أصحابي كالنجوم» موضوع ومعناه باطل! ٨٠
- علم الكلام ليس علمًا محمودًا حتى يُسَلَّم لأهله فيه، بل هو علم مذموم أُلِف فيه العلماء قديمًا وحديثًا وحذروا منه أشد التحذير ٨١
- جعفر الصادق: ما كُذِبَ على أحد ما كُذِبَ عليه رحمه الله، ولهذا تنسب إليه كثير من مقالات الإسماعيلية والزنادقة والمبتدعة ٨٢
- توحيد الله وعدم الإشراك به هو أول الواجبات على العباد، وتعقب المؤلف في ذلك ٨٣
- حديث: «كنت كنزًا مخفيًا...» موضوع وتعقب المؤلف فيه ٨٣
- بذكر عدد كبير من الذين أوردوه في الموضوعات ٨٣
- لَعَمْرِي: الصحيح أنها ليست قسم مع تفصيل دقيق ٨٥
- رسالة عظيمة للمؤلف نسأل الله تعالى أن يُسهِّل الوقوف عليها ٨٥
- الإيمان لغةً وشرعًا وتعقب المؤلف في الثاني منهما ٨٦-٨٧
- حديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإيمان لم يعزه الألباني في الإرواء لأبي داود، وفات صاحب التكميل أن ينبه عليه أيضًا! وما فيه من العبرة لمن يعتبر! ٨٨
- للأشعري رحمه الله ثلاث مراحل في الاعتقاد: الاعتزال، ثم الأشعرية، وأخيرًا مذهب السلف رحمهم الله تعالى ٨٦
- تعقب المؤلف في زعمه بأن الإيمان هو التصديق فقط الذي عكسه التكذيب، وبيان أن الكفر يكون بالبغض والإعراض والشك وغير ذلك ٨٧
- شرح عبارة (أن تلد الأمة ربتها) والراجع في ذلك ٨٩

- مفهوم الإسلام والإيمان إذا اجتماعا وإذا افترقا كما في قوله تعالى :
- ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾ . ٩٠
- حديث : « الصلاة عماد الدين » ضعيف لا يثبت من وجه ، وزيادة :
- « والزكاة قنطرة الإسلام » واهية جدًا ٩١-٩٢
- عبارة (واجب الوجود لذاته) وما فيها من مخالفة ٩٢
- (القديم) ليس من أسماء الله الحسنى وتعقب المؤلف في ذلك ٩٣
- (الباقي) كذلك ليس من الأسماء التي وردت في الأحاديث
- الصحيحة وإنما في حديث الترمذي الضعيف ٩٣
- النفي المجمل والإثبات المفصل هو عقيدة السلف في الأسماء
- والصفات ، وتعقب المؤلف في ذلك ٩٣
- زيادة (ينثر من ريشه تهاويل الدر والياقوت) في حديث جبريل عليه
- السلام - حسنة وبيان ذلك ٩٤
- الأنبياء مُتَبَرِّئُونَ مِنَ الْكِبَائِرِ وَلَا يُقْرَأُونَ عَلَى الصِّغَائِرِ عَلَى الْمَذْهَبِ الرَّاجِحِ ٩٥
- صحَّ حديث في عدد الرسل وأنهم (٣١٥) رسولا ٩٥
- تفضيل الأنبياء وصالحى البشر على الملائكة هو مذهب السلف
- باعتبار كمال النهاية كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية ٩٦
- (خلق أفعال العباد) مؤلف للإمام البخاري يبين مذهب السلف
- الصالح في المسألة ٩٧
- المؤلف يقسم التقوى إلى ثلاثة مقامات ! ٩٧-٩٨
- خبر (أن يُطَاعَ وَلَا يُعْصَى ، ويُذَكَرَ وَلَا يُنْسَى . . .) صحيح ، وروي
- مرفوعا والأظهر وقفه ٩٨

- مفرد السَّرَّارِي هو : سُرِّيَّة كما في اللسان ٩٩
- المؤلف يؤمن بالرؤية كما هو مذهب السلف الصالح ، وتعقب
- المحقق عليه في عبارة (ولا جهة) ١٠٠
- من إلحاد بعض الصوفية وجهلهم إطلاق عبارة (أبو الفرج) على الله
- سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً ١٠٠
- تعريف المؤلف للأولياء ١٠٢
- خبر (أصف بن برخيا) لا يثبت سنداً ١٠٢
- الفرق بين المعجزة والكرامة والاستدراج ١٠٢-١٠٣
- القادرية يتفقون مع البوذيين في الطعن بالسيوف والخناجر وغيرهما ! ١٠٣
- قف على معنى التَّيَرْنَج والشعوذة والمعونة ١٠٤
- الكرامة - في الحقيقة - من أثر معجزاته عليه الصلاة والسلام الكثيرة .. ١٠٥
- قف على تخريج (انشقاق القمر) و(إتيان الشجر) و(حنين الجذع)
- و(كلام الضب) و(تسييح الحصا) و(تكثير الطعام والشراب) و(نبح
- الماء) و(رد عين قتادة) و(إبراء رجل محمد بن مسلمة) والأحكام
- الحديثية التي تستحقها ١٠٥-١٠٧
- قف على طائفة من كرامات الصحابة رضوان الله عليهم ، وبيان ما
- صح منها وما لم يصح ١٠٧-١١٠
- قف على طائفة من كرامات بعض التابعين وغيرهم رحمهم الله
- تعالى وبيان ما ثبت منها مما لم يثبت ١١١-١١٣
- لبعض الصوفية نظم في الكرامة وما تخيله بعضهم من ذلك من
- الخيالات الفاسدة وبيان الصواب في ذلك ١١٤-١١٦

- لكاتب هذه السطور ثلاث رسائل محققة في الرد على أهل وحدة
 الوجود. ١١٦
- المؤلف يختم رسالته بنصيحة ذهبية نافعة لمن أراد النجاة يوم
 الزحام، جعلنا الله ممن انتفعوا بما كتبه رحمه الله تعالى ١١٧-١١٨

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
مقدمة المحقق	٧
سبب تأليف الكتاب	٨
قصة هذا المخطوط	٨
نبذة عن المؤلف	١٠
وصف المخطوط	١١
الفصل الأول	٢٨
الفصل الثاني: اعتقاد الأخيار المنجي من النار	٧١
الفصل الثالث: كرامات الأولياء	١٠٢
الفهرس الموضوعي للكتاب	١٢٨-١١٩
الفهرس	١٢٩

كس
ع

توزيع

مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان

الرياض ١١٤٣١ - ص.ب : ١٤٠٥

الرياض : ٤٠٢٢٥٦٤ فاكس : ٤٠٢٣٠٧٦ - جدة : ٦٥٤٩٣٢١

الدمام : ٨٤١٦٠٦٤ - القصيم : ٣٦٤٤٣٦٦ - المدينة : ٨٤٠١٦٩٣